



كلية الدراسات العليا
برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان

تقييم محتوى مقررات التربية المدنية واللغة العربية والتربية الإسلامية
للمرحلة الأساسية العليا في فلسطين في ضوء أسس المواطنة

Evaluating the Content of Civic Education, Arabic and Islamic
Education Curricula in Palestine in the Higher Elementary Stage in
Light of Citizenship Principles

الطالب: حذيفة سعيد جلامنة

إشراف الدكتور: جورج جقمان

قدمت هذه الرسالة إكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الديمقراطية وحقوق

الإنسان

من جامعة بيرزيت، فلسطين

2016



كلية الدراسات العليا
برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان

تقييم محتوى مقررات التربية المدنية واللغة العربية والتربية الإسلامية
للمرحلة الأساسية العليا في فلسطين في ضوء أسس المواطنة

Evaluating the Content of Civic Education, Arabic and Islamic
Education Curricula in Palestine in the Higher Elementary Stage in
Light of Citizenship Principles

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب: حذيفة سعيد جلامنة
لجنة المناقشة
د. جورج جقمان (رئيسا)

.....

د. ماهر حشوة (عضوا)

د. عبد الكريم البرغوثي (عضوا)

.....

.....

تاريخ المناقشة 2016/6/13

إهداء

إلى ذلك الفضول المعرفي

الذي ما إنفك يبرق ألقا... طازجا كحبات قهوة ... جميلا كميلاد الدهشة

متقد الإبتسامة رغم شقاء الوعي التنويري

شكر وتقدير

إلى كل من شكّل دعمه ومساندته نجمة صبح

المشرف د. جورج جقمان الذي واكب هذا الجهد وهو فكرة تدور في فلك الذاكرة، فأغنت حكمته

وخبرته، وسعة إطلاعه التجربة التعليمية وجعلتها أكثر متعة

أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل د. ماهر حشوة، ود. عبد الكريم البرغوثي على الملاحظات

القيمة والأفكار النيرة، والدعم المتواصل

أمي وأبي لدعواتهم في الفجر، وبركاتهم في الحياة

وزوجتي وأطفالي على الحب، والصبر، والدعم

الأصدقاء التربويون للمساندة في التحكيم، والتحليل، والتدقيق، وتقديم المعلومات

محتويات الدراسة

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الإهداء
ب	شكر وتقدير
ج	محتويات الدراسة
ز	قائمة الجداول
ح	قائمة الملاحق
ي	ملخص الدراسة باللغة العربية
م	ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
الفصل الأول " مشكلة الدراسة "	
2	مقدمة
4	مشكلة الدراسة
5	هدف الدراسة
5	أهمية الدراسة
6	سؤال الدراسة
7	حدود الدراسة
8	محددات الدراسة
9	مصطلحات الدراسة
الفصل الثاني " الإطار النظري للدراسة "	
14	مقدمة
المحور الأول	
15	التأصيل التاريخي للمفهوم
16	إعادة الاعتبار لمفهوم المواطنة في أوروبا
17	المواطنة في الدولة الحديثة
22	المواطنة في العالم العربي
23	المواطنة والتراث العربية
29	تعريف المواطنة
30	المشاركة السياسية والمساواة أساسا المواطنة
31	الأساس الأول: المشاركة السياسية

32	تعريف المشاركة السياسية
34	في تأصيل المفهوم
36	المشاركة في نصوص القانون الدولي، والقوانين الوطنية
39	الأساس الثاني: المساواة
39	تعريف المساواة
40	في تأصيل المفهوم
41	المساواة في نصوص القانون الدولي، والقوانين الوطنية
المحور الثاني	
48	التربية على المواطنة
50	التربية على المواطنة في تجارب بعض الدول العربية والدولية
52	التربية على المواطنة في السياق الفلسطيني
53	تعريف التربية على المواطنة
المحور الثالث	
57	الدراسات السابقة " الفلسطينية "
64	الدراسات السابقة " العربية "
70	الدراسات السابقة " الأجنبية "
76	التعليق على الدراسات السابقة
80	أوجه التشابه بين الدراسة الحالية، والدراسات السابقة
80	تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
81	كيف إستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة
الفصل الثالث " إجراءات الدراسة "	
83	منهج الدراسة
83	مجتمع الدراسة
83	عينة الدراسة
84	تصميم أداة تحليل المحتوى • بناء الأداة، وإشتقاق المفاهيم • الأداة بصورتها الأولية • صدق الأداة • أداة التحليل بصورتها النهائية

86	إجراءات عملية تحليل المحتوى • تحديد هدف عملية التحليل • تحديد عينة التحليل • تحديد فئات التحليل، ووحدات التحليل • تحديد وحدة التحليل وسياقها • تحديد وحدة التعداد • ضوابط التحليل • خطوات عملية التحليل • ثبات أداة التحليل
الفصل الرابع " نتائج الدراسة "	
	النتائج المتعلقة بالسؤال الأول
97	نتائج تحليل مقرر التربية المدنية للصف الخامس الأساسي
99	نتائج تحليل مقرر التربية المدنية للصف السادس الأساسي
100	نتائج تحليل مقرر التربية المدنية للصف السابع الأساسي
102	نتائج تحليل مقرر التربية المدنية للصف الثامن الأساسي
103	نتائج تحليل مقرر التربية المدنية للصف التاسع الأساسي
105	نتائج تحليل مقرر اللغة العربية " لغتنا الجميلة " للصف الخامس / الجزء الأول
106	نتائج تحليل مقرر اللغة العربية " لغتنا الجميلة " للصف الخامس / الجزء الثاني
106	نتائج تحليل مقرر اللغة العربية " لغتنا الجميلة " للصف السادس / الجزء الأول
107	نتائج تحليل مقرر اللغة العربية " لغتنا الجميلة " للصف السادس / الجزء الثاني
107	نتائج تحليل مقرر اللغة العربية " لغتنا الجميلة " للصف السابع / الجزء الأول
108	نتائج تحليل مقرر اللغة العربية " لغتنا الجميلة " للصف السابع / الجزء الثاني
109	نتائج تحليل مقرر اللغة العربية " المطالعة والنصوص " للصف الثامن / الجزء الأول
110	نتائج تحليل مقرر اللغة العربية " المطالعة والنصوص " للصف الثامن / الجزء الثاني
110	نتائج تحليل مقرر اللغة العربية " المطالعة والنصوص " للصف التاسع / الجزء الأول
111	نتائج تحليل مقرر اللغة العربية " المطالعة والنصوص " للصف التاسع / الجزء الثاني
112	نتائج تحليل مقرر التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي / الجزء الأول
113	نتائج تحليل مقرر التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي / الجزء الثاني
113	نتائج تحليل مقرر التربية الإسلامية للصف السادس الأساسي / الجزء الأول
114	نتائج تحليل مقرر التربية الإسلامية للصف السادس الأساسي / الجزء الثاني

115	نتائج تحليل مقرر التربية الإسلامية للصف السابع الأساسي / الجزء الأول
116	نتائج تحليل مقرر التربية الإسلامية للصف السابع الأساسي / الجزء الثاني
116	نتائج تحليل مقرر التربية الإسلامية للصف الثامن الأساسي / الجزء الأول
117	نتائج تحليل مقرر التربية الإسلامية للصف الثامن الأساسي / الجزء الثاني
118	نتائج تحليل مقرر التربية الإسلامية للصف التاسع الأساسي / الجزء الأول
119	نتائج تحليل مقرر التربية الإسلامية للصف التاسع الأساسي / الجزء الثاني
	النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني
121	نتائج مقررات التربية المدنية، واللغة العربية والتربية الإسلامية في الإطار العام
125	نتائج مقررات التربية المدنية، واللغة العربية، والتربية الإسلامية للصف الخامس
126	نتائج مقررات التربية المدنية، واللغة العربية، والتربية الإسلامية للصف السادس
126	نتائج مقررات التربية المدنية، واللغة العربية، والتربية الإسلامية للصف السابع
127	نتائج مقررات التربية المدنية، واللغة العربية، والتربية الإسلامية للصف الثامن
128	نتائج مقررات التربية المدنية، واللغة العربية، والتربية الإسلامية للصف التاسع
	الفصل الخامس " نقاش النتائج والتوصيات "
	مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول
131	نقاش النتائج المتعلقة بمقررات التربية المدنية (للصفوف من 5-9)
138	نقاش النتائج المتعلقة بمقررات اللغة العربية بجزأها (للصفوف من 5-9)
142	نقاش النتائج المتعلقة بمقررات التربية الإسلامية بجزأها (للصفوف من 5-9)
	مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني
145	مقررات اللغة العربية " لغتنا الجميلة، والمطالعة والنصوص " للصفوف من (5-9)
148	مقررات التربية الإسلامية " بجزأها " للصفوف من (5-9)
152	توصيات الدراسة
154	قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية
162	قائمة المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية
163	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
86	أداة التحليل بصورتها النهائية	(1)
88	توصيف مقررات التربية المدنية، والتربية الإسلامية، واللغة العربية للصفوف من (5-9)	(2)
92	ثبات أداة التحليل " مستوى الباحث "	(3)
93	ثبات أداة التحليل " مستوى الباحثين الآخرين "	(4)
122	نتائج عملية التحليل العامة المتعلقة بمدى التكامل بين المقررات	(5)
123	عدد الدروس التي تضمنت مفاهيم تفسيرية إرتباطا بالمقررات الثلاث	(6)

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	تعليمات الدوام المدرسي	164
2	عدد الحصص الخاصة بمقررات الصفين الخامس والسادس	165
3	عدد الحصص الخاصة بمقررات الصف السابع	166
4	عدد الحصص الخاصة بمقررات الصف الثامن	167
5	عدد الحصص الخاصة بمقررات الصف التاسع	168
6	نتائج عملية التحليل المتعلقة بمقرر التربية المدنية للصف الخامس	169
7	توزيع المفاهيم التفسيرية لمقرر التربية المدنية / الصف الخامس الأساسي على الوحدات والدروس	170
8	نتائج عملية تحليل مقرر التربية المدنية للصف السادس الأساسي	171
9	توزيع المفاهيم التفسيرية لمقرر التربية المدنية / الصف السادس الأساسي على الوحدات والدروس	172
10	نتائج عملية التحليل المتعلقة بمقرر التربية المدنية للصف السابع	173
11	توزيع المفاهيم التفسيرية لمقرر التربية المدنية / الصف السابع الأساسي على الوحدات والدروس	174
12	نتائج عملية التحليل المتعلقة بمقرر التربية المدنية للصف الثامن	175
13	توزيع المفاهيم التفسيرية لمقرر التربية المدنية / الصف الثامن الأساسي على الوحدات والدروس	176
14	نتائج عملية تحليل مقرر التربية المدنية للصف التاسع الأساسي	177
15	توزيع المفاهيم التفسيرية لمقرر التربية المدنية / الصف التاسع الأساسي على الوحدات والدروس	178
16	نتائج عملية التحليل المتعلقة بمقرر اللغة العربية " لغتنا الجميلة " للصف الخامس الأساسي / الجزأين الأول، والثاني	179
17	توزيع المفاهيم التفسيرية لمقرر اللغة العربية / لغتنا الجميلة الصف الخامس الأساسي على الدروس	180
18	نتائج عملية التحليل المتعلقة بمقرر اللغة العربية " لغتنا الجميلة " للصف السادس الأساسي / الجزأين الأول، والثاني	181
19	نتائج عملية التحليل المتعلقة بمقرر اللغة العربية " لغتنا الجميلة " للصف السابع الأساسي / الجزأين الأول، والثاني	182
20	توزيع المفاهيم التفسيرية لمقرر اللغة العربية / لغتنا الجميلة الصف السابع الأساسي على الدروس	183
21	نتائج عملية التحليل المتعلقة بمقرر اللغة العربية للصف الثامن	184
22	توزيع المفاهيم التفسيرية لمقرر اللغة العربية للصف الثامن الأساسي على الدروس	185
23	نتائج عملية التحليل المتعلقة بمقرر اللغة العربية للصف التاسع	186

187	توزيع المفاهيم التفسيرية لمقرر اللغة العربية للصف التاسع	24
188	نتائج عملية التحليل المتعلقة بمقرر التربية الإسلامية للصف الخامس	25
189	توزيع المفاهيم التفسيرية لمقرر التربية الإسلامية الصف الخامس الأساسي على الدروس	26
190	نتائج عملية التحليل المتعلقة بمقرر التربية الإسلامية للصف السادس	27
191	توزيع المفاهيم التفسيرية لمقرر التربية الإسلامية الصف السادس الأساسي على الدروس	28
192	نتائج عملية التحليل المتعلقة بمقرر التربية الإسلامية للصف السابع	29
193	توزيع المفاهيم التفسيرية لمقرر التربية الإسلامية الصف السابع الأساسي على الدروس	30
194	نتائج عملية التحليل المتعلقة بمقرر التربية الإسلامية للصف الثامن	31
195	توزيع المفاهيم التفسيرية لمقرر التربية الإسلامية الصف الثامن الأساسي على الدروس	32
196	نتائج عملية التحليل المتعلقة بمقرر التربية الإسلامية للصف التاسع	33
197	توزيع المفاهيم التفسيرية لمقرر التربية الإسلامية الصف التاسع الأساسي على الدروس	34
198	توزيع المفاهيم التفسيرية لمقرر التربية الإسلامية الصف التاسع الأساسي على الدروس	35
199	نتائج تحليل محتوى مقررات التربية المدنية، التربية الإسلامية، واللغة العربية للصف الخامس	36
200	نتائج تحليل محتوى مقررات التربية المدنية، التربية الإسلامية، واللغة العربية للصف السادس	37
201	نتائج تحليل محتوى مقررات التربية المدنية، التربية الإسلامية، واللغة العربية للصف السابع	38
202	نتائج تحليل محتوى مقررات التربية المدنية، التربية الإسلامية، واللغة العربية للصف الثامن	39
203	نتائج تحليل محتوى مقررات التربية المدنية، التربية الإسلامية، واللغة العربية للصف التاسع	40

ملخص الدراسة باللغة العربية

مرت المواطنة بسلسلة من التحولات الهامة أبقتها بعيدة عن الجمود ، لترتبط بالحقوق والكرامة الإنسانية عبر تاريخ طويل من النضالات. ولأن الشخص لا يولد مواطناً فاعلاً كان لا بد أن تلعب مؤسسات التنشئة الاجتماعية وفي مقدمتها المدرسة دوراً حيوياً على صعيد الإعداد للمواطنة الديمقراطية، في سياق تربية مقصودة، وموجهة، وهادفة.

تلعب المقررات الدراسية دوراً هاماً على صعيد بناء الإنسان وإعداده لمختلف جوانب الحياة. على هذه القاعدة تأسس مركز المناهج، والذي أصدر بدوره خطة المنهاج الفلسطيني الأول في العام 1998، حيث تضمنت الخطة الأسس العامة للمناهج، ومبادئ السياسة التربوية والتي تم الإعتماد عليها في تأليف المقررات الدراسية المختلفة.

لقد تضمنت المقررات الدراسية الفلسطينية مادة التربية المدنية، بما يساعد على تكوين إنسان مسؤول، مشارك، وفاعل في الحياة الاجتماعية والسياسية. لكن وبعد سنوات من تدريس التربية المدنية، تحدثت الكثير من الدراسات عن قصور وعشوائية في طرح المفاهيم، وعدم توازن وتقليدية في طرح القيم، وعن نهج يمتاز بالتوفيقية، كما تحدثت بعض الدراسات عن تكامل شكلي بين مقررات التربية المدنية وباقي المقررات.

إنطلاقاً من تلمس هذا الواقع الإشكالي، حددت الدراسة السؤال الرئيس بمدى توافر أسس المواطنة المتمثلة بالمشاركة السياسية والمساواة، في المقررات الدراسية للمرحلة الأساسية العليا ؟

وإنبثق عن السؤال الرئيس سؤالين فرعيين تمثلان: بمدى تضمن مقررات " التربية المدنية، والتربية الإسلامية، واللغة العربية، في الصفوف من الخامس وحتى التاسع لمفهومي المشاركة والمساواة كذلك مدى التكامل بين هذه المقررات.

تأتي أهمية الدراسة من أنها الأولى من نوعها في فلسطين التي تفحص بشكل شمولي أساسين مهمين للمواطنة هما: المشاركة السياسية والمساواة في ثلاثة مقررات دراسية، على مستوى التوافر، والتكامل.

إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمت عملية التحليل بالإعتماد على أداة الدراسة التي جرى تحكيمها، وتضمنت قائمة مفاهيم تفسيرية خاصة بمفهوم المشاركة والمساواة بلغ عددها 21 مفهوماً تفسيرياً.

إنقسمت الدراسة إلى خمسة فصول: حيث تطرق الفصل الأول إلى مشكلة الدراسة، أما الفصل الثاني فتضمن ثلاثة محاور، ركز الأول على تبيان تطور مفاهيم المواطنة والمشاركة السياسية والمساواة، وحضور هذه المفاهيم في نصوص القانون الدولي، ونصوص القوانين الوطنية. بينما ركز الثاني على التربية على المواطنة. أما المحور الثالث فتناول الدراسات السابقة مبيناً نتائجها، وأوجه تشابهها مع الدراسة الحالية، وتميّز الدراسة الحالية. أما الفصل الثالث فتناول إجراءات الدراسة، أما الفصل الرابع فتطرق إلى نتائج الدراسة، وأخيراً جاء الفصل الخامس فناقش نتائج الدراسة، وتضمن بعض التوصيات.

لقد أظهرت نتائج تحليل 25 مقراً دراسياً للصفوف من (5-9) أن المشاركة السياسية والمساواة " ومفاهيمهما التفسيرية " متوافرة في المقررات الثلاث بتفاوت، وعدم توازن، وعلى نحو غير ممنهج، الأمر الذي يضع علامة إستفهام على المخرجات التربوية المتوقعة والمرجوة. لقد كانت مقررات التربية المدنية هي الأغنى، وتضمنت جميع المفاهيم التفسيرية، التي تكررت 659 مرة، فقد تضمن الصف الخامس (11) مفهوماً تكررت 73 مرة، بينما تضمن الصف السادس (8) مفاهيم تكررت 56 مرة، أما الصف السابع فتضمن (12) مفهوماً تكررت 98

مرة، أما الصف الثامن فتضمن (14) تكررت 133 مرة، في حين كان الصف التاسع هو الأغنى حيث تضمن جميع المفاهيم التفسيرية 21 وتكررت هذه المفاهيم 299 مرة.

أما مقررات التربية الإسلامية للصفوف من (5-9) فقد تضمنت 8 مفاهيم تفسيرية تكررت 132 مرة. حيث تضمن الصف الخامس (6) مفاهيم تكررت 24 مرة، بينما تضمن الصف السادس (5) مفاهيم تكررت 10 مرات، أما الصف السابع فتضمن (3) مفاهيم تكررت 11 مرات، في حين إرتفع عدد المفاهيم التفسيرية في الصف الثامن إلى (6) تكررت 29 مرة، أما الصف التاسع فكان الأغنى حيث تضمن (7) مفاهيم تفسيرية، تكررت 58 مرة.

أما فيما يتعلق بمقررات اللغة العربية للصفوف من (5-9) فقد تضمنت 12 مفهوما تفسيريا تكررت بمجموع 53 مرة. حيث تضمن الصف الخامس (3) مفاهيم تكررت 4 مرات، بينما لم يتضمن الصف السادس أية مفاهيم، أما الصف السابع فتضمن (5) مفاهيم تكررت 13 مرة، في حين إرتفع عدد المفاهيم التفسيرية في الصف الثامن إلى (8) تكررت 16 مرة، أما الصف التاسع فكان الأغنى حيث تضمن (9) مفاهيم تفسيرية، تكررت 20 مرة.

أما على صعيد التكامل العام، وكذلك الخاص بكل صف دراسي في طرح مفهومي المشاركة السياسية والمساواة، فتظهر نتائج التحليل أن الربط بين المعلومات الواردة في المقررات الثلاث بشكليها الأفقي والعمودي كان ضعيفا، ومعدوما في بعض الأحيان، ولم يتم التعمق في المفاهيم والإرتقاء بها في المقررات بما يتناغم وتطور الفئة العمرية.

Abstract

The concept of citizenship has experienced a series of important transformations that kept it away from being rigid on both intellectual and realistic levels and became more interrelated to the perceptions of human rights and dignity through the long history of human struggles over the years. With the fact that humans are not naturally born with a sense of citizenship it was mandatory for socialization institutions in particularly the school to play a vital role in preparing the democratic citizenship in the context of a deliberated, directed and purposeful education.

With the importance of having skillful teacher in the schools to deliver the desired citizenship concepts, along with the educational curriculum that play fundamental complementary role in preparing the human for various aspects of life, and with the awareness of the importance of the educational curriculum in the process the Palestinian Curriculum Development Center was established. The center issued the first Palestinian Curriculum Plan in 1998. The plan included the general principles of the curriculum and the educational policy principles that were relied on in the formulation of different educational curriculum.

The Palestinian curriculum included a variety of subjects that covered different topics. With the aim of developing students, who should be active members in the social and political life of their community and have a high sense of citizenship and responsibility toward their country, the civic education subject was included in the Palestinian curriculum list. However, after years of

teaching the civic education courses in the schools many studies have indicated that there was lack in achieving the desired goals, due to default and randomness in presenting the concepts of citizenship and using traditional teaching methods and imbalance in presenting the values of the subject. Other studies also showed that there was formal integration between the civic education subject and the other educational subjects.

Based on this problematic reality, this study identified its main question as: What is the availability level of the citizenship principles- political participation and equality- in the content of the educational curriculum in the higher elementary stage?

Two questions were derived from the main question:

- Is the content of Civic Education; Arabic and Islamic subjects for the classes 5-9 include the principles; political participation and equality?
- Is there sufficient integration between these subjects relating to the principles?

The importance of this study comes from the fact that it is the first of its kind in Palestine to holistically examine the two important principles of citizenship: political participation and equality in the three subjects on the basis of availability and integration.

The study used the descriptive analytical approach to analyze the content of the three subjects. The analysis process depended on the study tool that has been judged. It also included a list of 21 special explanatory concepts of the principles; political participation and equality.

The study was divided into five chapters: the first chapter covered the study problem. The second chapter covered three topics; the first topic focused on the variation in the evolution of the citizenship concepts; political participation and equality, and the presence of these concepts in the texts of the International law and the national laws. The second topic focused on the citizenship education. The third topic covered the literature review. The third chapter included the study methodology. The fourth chapter covered the finding of the study. Finally the fifth chapter discussed the study findings and presented recommendations.

The analysis results of analyzing 25 educational books of the three mentioned subjects for classes (5-9) have shown that the political participation and equality principles and their related explanatory concepts are presented in the three subjects with different variation, and in an imbalanced and nonsystematic way. This puts a question mark on the expected and desired goals and outputs.

The study also indicated that the civic education subject for classes (5-9) have richer content related to the mentioned principles and included all the explanatory concepts that were totally repeated 659 times. In explanation, the fifth grade civic education content included (11) concepts that were repeated 73 times, the sixth grade content included (8) concepts that were repeated 56 times, the seventh grade content included (12) concepts and were repeated 98 times, the eighth grade content included (14) concepts and were repeated 133 times, and finally the ninth grade included all the explanatory concepts (21) and were repeated 299 times.

For the Islamic Studies subject for the classes (5-9) the study showed that the content only included (8) in total explanatory concepts that were repeated 132 times. In explanation, the fifth grade content included (6) concepts that were repeated 24 times, the sixth grade content included (5) concepts that were repeated 10 times, the seventh grade content included (3) concepts that were repeated 11 times, the eighth grade content included (6) concepts that were repeated 29 times, and the ninth grade content was the richest and included (7) concepts that were repeated 58 times.

As for the Arabic Language subject for classes (5-9) content have included 12 explanatory concepts that were totally repeated 53 times. In explanation, the fifth grade content included (3) concepts that were repeated 4 times, the sixth grade content didn't include any concepts, the seventh grade content included (5) concepts that were repeated 13 times, the eighth grade content included (8) concepts that were repeated 16 times, and the ninth grade content was the richest and included (9) concepts that were repeated 20 times.

With the presented results and as for the general integration of the three subjects in presenting the citizenship principles; the political participation and equality and their explanatory concepts the study have shown that the horizontal and vertical integration was weak between the subjects and it was absent in some cases. It also wasn't taken into consideration to go in depth of the principles in the curriculum content to harmonize with the evolution of the age group.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة

مقدمة:

تعتبر المواطنة من المفاهيم القديمة المتجددة؛ التي مرت بسلسلة تحولات هامة أضفت عليها صفة التطور على الصعيدين الواقعي، والفكري. فنالت نصيباً كبيراً من الاهتمام.

لقد نشأ المفهوم في ظل المدينة اليونانية، مرتبطاً بالحق في المشاركة السياسية، ثم أعيد تأسيس المواطنة في سياق نظري وتاريخي جديدين، انطلاقاً من كتابات الفلاسفة، وظهور الدولة القومية "التي فرضت حقوقاً وواجبات متساوية لهم في المجتمع، حيث اعتبرت هذه المساواة ركناً أساسياً من أركان المواطنة. وأصبح للمواطنين شرعية المشاركة في القضايا التي تمس الوطن، لنتشأ رابطة عضوية قوية تؤكد الارتباط العضوي القوي بين الإنسان والدولة والمجتمع (ليلة 2009)

وفي العصر الحديث تشبّع مفهوم المواطنة بالخلفية القانونية، فافتقرن بالحقوق والواجبات المدنية الموصولة بالحريات الفردية، والمجتمع المدني، وشكلت هذه الحقوق عناصر مركزية في نسيج الخطاب السياسي الليبرالي، فأصبح بناء قيم المواطنة مشدوداً إلى مفاهيم العقد الاجتماعي، والدولة الوطنية، وقيم التشارك، وتداول السلطة، في دولة العقل والمصلحة الفردية، والمؤسسات (عبد اللطيف 2012: 13) وفي ظل العولمة برزت دعوات إلى تحرير المفهوم، والذهاب باتجاه " مواطنة عالمية " ذات أبعاد إنسانية، عامة، وشاملة.

لذا؛ ليس غريباً أن يحتل المفهوم مساحة كبيرة في الدراسات السياسية، والاجتماعية، والثقافية وغيرها، وأن يجد صدى له، وترجمة، وقبولاً على الصعد التشريعية، والسياسية، والتربوية، وأصبح مستهجناً ألا تسعى مؤسسات التنشئة الاجتماعية لا سيما المدرسة إلى تكريس سلوكيات وممارسات إيجابية تستند إلى مفاهيم المواطنة وقيمها لدى الأجيال الصاعدة، لما تحمله التربية على المواطنة من أبعاد إنسانية، وعقلانية، وتنويرية، ونقدية، تلعب دوراً في تشكيل المواطن الفعال، المؤهل للتعايش الإيجابي في مجتمعه.

وتلعب المناهج الدراسية دوراً مهماً في تحقيق الأهداف التربوية، ويتمثل هدفها في بناء الإنسان وإعداده، إذ تعد المناهج التعليمية، ومنها المقررات "حلقة الوصل بين التربية كفلسفة، وأطر نظرية وفكرية تبنى على أسس قيمية واجتماعية وثقافية ونفسية ومعرفية وبين التعليم بوصفه الجانب التطبيقي الذي من خلاله يمكن أن يتحقق ما يسمى بالأهداف التربوية الساعية لتوجيه الناشئة نحو السلوك المرغوب، وذلك لتحقيق تكيف الفرد مع ذاته، ومحيطه، وتكوين ما يسمى بالمواطنة الصالحة " (حمود:2009)

وانطلاقاً من أهمية المنهاج ودوره، عملت وزارة التربية والتعليم - بالتعاون مع اليونسكو - على تأسيس مركز تطوير المناهج الفلسطينية في العام 1995، الذي وضع خطة المنهاج الفلسطيني الأول، والخطوط العريضة للمراحل التعليمية في العام 1998. وقد تضمنت الوثيقة عديد القضايا التي تبرز جوانب مختلفة من المواطنة وتركز عليها، كما تضمنت المناهج الفلسطينية عدداً من التوجهات الحديثة وذلك باستحداث مواضيع جديدة منها التربية المدنية بوصفها مادة تهدف إلى التربية على المواطنة، بما يساعد على تكوين إنسان مسؤول، مشارك، وفاعل في الحياة الاجتماعية والسياسية. وتمثل التربية المدنية وفق التوجه السابق رؤية متكاملة لبناء الإنسان. كما أكدت خطة المنهاج الفلسطيني الأول 1998 في المبادئ على ضرورة "إعداد الطلبة لحياة تسودها روح العدل، والمساواة، والمشاركة، والديمقراطية، ومراعاة بث روح المواطنة، والحس المدني في مختلف المناهج بحيث لا تتفصل المطالبة بالحقوق عن الالتزام بالواجبات " (خطة المنهاج الفلسطيني الأول 1998: 11).

وترجمة لما سبق؛ فإن حالة من التكامل ينبغي أن تنعكس في المقررات الدراسية جميعها، سيما المقررات التي يمكن أن تشكل حاضنة، على نحو يعزز روح المواطنة لدى الطلبة في المدارس الفلسطينية. ويؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة.

مشكلة الدراسة :

بعد سنوات طويلة من تطبيق المنهاج الفلسطيني - رغم كونه نسخة تجريبية - وتتقيحه في بعض المقررات، بات من الأهمية بمكان الوقوف على مدى نجاح وتكامل المقررات الدراسية في تعزيز مفاهيم المواطنة، لما لهذا الأمر من تأثير على بنية المجتمع الفلسطيني سياسياً، واجتماعياً، وفكرياً. سيما وأن " تدريس مبحث التربية المدنية تحديداً أثار اللبس عند معظم معلمي المدارس الفلسطينية، مثلما أثاره عند تضمينه للمناهج في الدول المتطورة، على اعتبار أن تعريف معنى التربية المدنية، وطريقة تنمية روح المواطنة وربطها بمفاهيم إنسانية وعالمية أمر ليس بالسهل " (الشخصير 2003: 39) وتعرض مقرر التربية المدنية كذلك للنقد بشكل كبير سواء على مستوى المفاهيم المتضمنة، وجدوى هذه المفاهيم في ظل الثقافة التقليدية السائدة غير الحاضنة والمشجعة لمفاهيم التربية المدنية.

وتحدثت نتائج بعض الدراسات عن " قصور في طرح قيم المواطنة في مقررات التربية المدنية، للصفوف من السابع وحتى التاسع الأساسي، وعن عدم التوازن في طرح قيم المواطنة داخل هذه المقررات " (مرتجى والرنيتيسي 2011: 191)

فيما قال آخرون: " إن المنهاج تناول مفاهيم المواطنة الصالحة بشكل غير ممنهج، وعشوائي، فقد ركز على بعض المؤشرات وأهمل أخرى، ما يؤثر بالتالي على المخرجات النهائية على صعيد شخصية الفرد، وأثرها على المجتمع والنهوض به " (سويدان والعسالي 2012: 13)

وفي معرض التعليق على خطة المنهاج الفلسطيني الأول، أبدى البعض عدم ارتياحه، ذلك أن الخطة " توشّر لرغبة القائمين على المنهاج في إرضاء الجميع، في حقل يستحيل أن تستقيم فيه سياسة الإرضاء، فتكون النتيجة إن جاز التعبير " كوكتيل " يصعب الجمع بين مكوناته في الواقع، وهو لا يؤسس لمكون ثقافي حداشي " (الرفيدي 2003: 57)، وذهب البرغوثي إلى القول إن

خطة المنهاج خاضعة لسطوة الخطاب الديني، وما يترتب عليه من توفيقية، وهي تقليدية في

استلهاهم القيم (البرغوثي 2011:11)

وإزاء هذا الوضع طالب كثيرون " بإعادة النظر في المناهج الفلسطينية في جميع المراحل التعليمية في ضوء المعايير العالمية والمحلية (سويدان، والعسالي 2012: 13). وتجسيد حالة

التكامل كحقيقة في المواد المختلفة التي يطرحها المنهاج بشكل مبتكر، ومتجدد، وعلى نحو

بنائي، ووفق تتابع مدروس (رمضان 2003: 71: 75) وأوصت إحدى الدراسات " بضرورة

ربط منهاج التربية المدنية الفلسطيني بالمناهج الدراسية الأخرى بأسلوب يحقق التكامل بينها،

وربطه كذلك بخطط التنمية البشرية الفلسطينية " (حسين 2007: 139) .

ومن خلال العرض السابق لأهمية المواطنة، والتربية عليها، وضرورة التكامل بين المقررات

الدراسية، وبعد الإطلاع على الكثير من الآراء والدراسات السابقة التي تعرضت بالنقد لمقررات

التربية المدنية من زوايا مختلفة، ومن خلال الاحتكاك مع كثير من المعلمين/ات الذين تحدثوا عن

أوجه قصور كثيرة، تولد الإحساس بالمشكلة لدى الباحث، والمتمثلة بعدم اكتمال بعض المفاهيم،

وتسلسلها بشكل علمي ممنهج، وكذلك تكاملها في المقررات الدراسية.

هدف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى فحص مدى توافر أسس المواطنة المتمثلة بالمشاركة السياسية والمساواة

في مقررات التربية المدنية ، واللغة العربية " لغتنا الجميلة للصفوف من (5-7) للفصلين،

والمطالعة والنصوص للصفين (8+9) بجزأيهما، والتربية الإسلامية بجزأها للصفوف من (5-

9)، حالة التكامل الموجودة بين هذه المقررات فيما يتعلق بالمشاركة السياسية والمساواة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أنها:

1. ستسلط الضوء من خلال الوصف والتحليل على محتوى مقررات التربية المدنية، واللغة العربية، والتربية الإسلامية لتعرّف مدى مراعاتها لمفهومَي المشاركة، والمساواة اللذين يشكلان أساساً مهماً للمواطنة.

2. ستلقي الضوء بشكل معمق على حدود التكامل بين مادة التربية المدنية بوصفها مادة تهدف إلى التربية على المواطنة " من جهة، ومقررات اللغة العربية، والتربية الإسلامية من جهة أخرى.

3. ستسعى للوصول إلى نتائج علمية من شأنها إفادة العاملين في مركز المناهج الفلسطيني، وصناع القرار التربوي. ومؤسسات المجتمع المدني. سيما وأن هناك لجنة شُكّلت حديثاً من رئاسة الوزراء لإعادة تقييم العملية التربوية (ومن ضمنها المقررات الدراسية) .

4. تتقاطع والرؤية بأن تعزيز المواطنة في المقررات المدرسية بشكل سليم، والتعاطي معها بأهمية سيكرس واقعا فلسطينيا أفضل.

5. من الدراسات القليلة - في حدود معرفة الباحث، وإِطلاعه - التي تفحص أسس المواطنة في أكثر من مقرر دراسي، وتلقي الضوء على حالة التكامل في ثلاثة مقررات دراسية.

6. تقترن بموضوع يتميز بمدى حيويته، وارتباطه بالناحية العملية الحياتية، حيث تلقى المشاركة، والمساواة بظلالهما على مجمل القضايا السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية.

سؤال الدراسة:

انطلاقاً من الإحساس بالمشكلة السابقة، سعت الدراسة إلى استكشاف واستيضاح توافر أسس المواطنة في المقررات الفلسطينية، والوقوف كذلك على طبيعة حالة التكامل بين هذه المقررات.

وحدد الباحث السؤال الرئيس للدراسة بمدى توافر أسس المواطنة المتمثلة في المشاركة السياسية

والمساواة، في المقررات الدراسية للمرحلة الأساسية العليا ؟

وانبثقت عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما مدى تضمن مقررات " التربية المدنية، والتربية الإسلامية، واللغة العربية، في الصفوف

من الخامس وحتى التاسع لمفهومَي المشاركة والمساواة ؟

2. ما مدى التكامل بين مقررات " التربية المدنية، والتربية الإسلامية، واللغة العربية في

الصفوف من الخامس وحتى التاسع في طرح مفهومَي المشاركة والمساواة ؟

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على تقييم محتوى مقررات التربية المدنية، واللغة العربية، والتربية الإسلامية

المقرة من وزارة التربية والتعليم العالي في فلسطين للعام الدراسي 2013- 2014، للمرحلة

الأساسية العليا، الصفوف من (الخامس وحتى التاسع الأساسي) واستثنى الصف العاشر لأنه لا

يوجد مقرر تربية مدنية لهذا الصف.

ويكمن سبب اختيار مقررات المرحلة الأساسية العليا (من الخامس حتى التاسع) إلى سببين:

الأول: كون هذه المقررات هي الأغنى مفاهيمياً من حيث المحتوى مقارنة بالمرحلة الأساسية الدنيا

(من الصف الأول وحتى الرابع) حيث المحتوى قليل، ويعالج بشكل مبسط، أما في المرحلة

الأساسية العليا فحجم المحتوى يوفر مساحة أفضل للبحث.

الثاني: أن المرحلة الأساسية العليا تمثل حلقة وصل بين التعليم الأساسي والتعليم الثانوي، وهي

مرحلة حساسة في عملية التنشئة، حيث تبرز نزعة الاعتماد على النفس، وينمو الوعي الاجتماعي

والمسؤولية الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد، ويلاحظ أيضاً التآلف واستمرار التكتل في جماعات

الأصدقاء والخضوع لها (أبو جادو 2000: 92)، لهذا ربما يكون العمل على تعزيز مفاهيم المواطنة لدى هذه الشريحة، أمرا حيويا، وبالغ الأهمية.

أما لماذا تم اختيار هذه المقررات بالذات، فمادة التربية المدنية تعرف بمادة التربية على المواطنة، ولذا وقع الاختيار عليها. أما بخصوص مقررات اللغة العربية، والتربية الإسلامية، فهي من المقررات التي يفترض أن تكون حاضنة لمفاهيم التربية على المواطنة، كونها من العلوم الإنسانية، ويؤكد على هذا الأمر بركات، أبو علي نقلا عن حميدة، والجزار، Patrick، Longstreet (بركات وأبو علي 2011: 8)

محددات الدراسة:

- هناك بعض القضايا التي من شأنها أن تشكل محددات لهذه الدراسة، ومنها:
1. اقتصرت الدراسة على مقررات التربية المدنية، واللغة العربية، والتربية الإسلامية للمرحلة الأساسية العليا (للصفوف من 5-9)، لذا يصعب تعميم نتائجها على المقررات جميعها.
 2. أن الدراسة لم تشمل مجتمع البحث كاملا (المرحلة الأساسية العليا من 5-10) بل اقتصرت على الصفوف من (5-9)؛ لعدم وجود مقرر تربية مدنية للصف العاشر، وبالتالي يصعب تعميم نتائجها على المرحلة الأساسية العليا كاملة.
 3. اقتصر هدف هذه الدراسة على الكشف عن مدى توافر أسس المواطنة المتمثلة في المشاركة السياسية والمساواة في مقررات التربية المدنية، واللغة العربية، والتربية الإسلامية للمرحلة الأساسية العليا (للصفوف من 5-9)، ولم يكن هدفها تبيان كفاية هذا التوافر وجدواه في تحقيق الأهداف التربوية. وترك الموضوع لباحثين آخرين للإفادة والبناء على نتائج الدراسة.

4. أنها لم تنتظر في الممارسات داخل غرفة الصف، على مستوى أساليب التعليم والتعلم

المتعلقة بمفاهيم المواطنة، وكذلك في طبيعة تعامل المعلمين مع الطلبة.

مصطلحات الدراسة:

وردت في هذه الدراسة مجموعة مصطلحات واجب تحديدها، وهي على النحو الآتي:

المقررات الدراسية: في المجال التربوي تعني " مادة " تعليمية تنظم وتقدم في مدة معينة وتسجل

لحساب الطالب، وتعتبر جزءاً من المطالب الأكاديمية لنيل درجة معينة. ويشمل المقرر

موضوعات أو وحدات، والوحدة تشمل مجموعة دروس يستخدمها المدرس والطالب كمحاور

للمواقف التعليمية (بادي 2003: 2)

وستعتمد الدراسة أن المقرر هو : الموضوعات، والدروس التي تضمنتها الكتب الدراسية موضوع

البحث، والتي يفترض على الطلبة دراستها، والصادرة عن وزارة التربية والتعليم العالي، وهي في

الدراسة الحالية:

- التربية المدنية للصفوف من الخامس، وحتى التاسع.
- التربية الإسلامية للصفوف من الخامس وحتى التاسع " الجزء الأول والثاني ".
- لغتنا الجميلة للصفوف من الخامس وحتى السابع " بجزأياها "، والمطالعة والنصوص

للصفين الثامن، والتاسع " بجزأياها "

المرحلة الأساسية العليا: مصطلح معتمد في وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، وتضم

الصفوف من (الخامس وحتى العاشر).

المحتوى التعليمي: يعرف "هندي وآخرون" (1999) المحتوى بأنه المعرفة التي يقدمها المنهج

بأشكاله المتنوعة، أو هو الموضوعات التي يتضمنها مقرر دراسي معين. ويلزم اختيار المحتوى

اختيار الخبرات التعليمية، التي تستهدف الأنماط السلوكية المرغوبة، من معلومات ومفاهيم ومهارات، وطريقة تفكير، واتجاهات وقيم اجتماعية.

وستعتمد الدراسة التعريف الإجرائي التالي للمحتوى التعليمي : " جملة المعارف، والمفاهيم، والتعميمات، والمبادئ، والنظريات، والصور التي يتضمنها المقرر الدراسي، والتي تم اختيارها على نحو مقصود ومبرمج بهدف إكساب الطلبة اتجاهات، وقيما، وميولا معينة " .

المواطنة: ستعتمد الدراسة كتعريف إجرائي، أن المواطنة هي كلمة تدل على طبيعة العلاقة العضوية التي تربط ما بين الفرد والوطن الذي يقيم فيه، بكل ما تفرضه هذه العلاقة من حقوق وما يترتب عليها من واجبات ينص عليها الدستور/ القوانين، دون تمييز على أي أساس كان.

التربية المدنية: يعرفها مركز التربية المدنية في أمريكا، أنها تعني الإعداد لحكم الذات الديمقراطي، المستدام والقوي، وهو ما يعني دعم مشاركة المواطنين السياسية والمدنية، على أساس تأملي، واع وناقد (مركز التربية المدنية 1995: 7) .

ويختلف (إيفانز 2000: 158) في رؤيته للتربية المدنية إذ يرى " أن التربية من أجل المواطنة، هي تلك التربية التي تتطلب وفقا لأدنى التفسيرات تعليما ينمي القدرات الضرورية للمشاركة النشطة في العمليات الاجتماعية والسياسية " .

ويتميز تعريف إيفانز بأنه يشدد على تعزيز القدرات الضرورية للمشاركة الفاعلة، ويترتب على هذا التعريف قائمة طويلة من المهارات.

وستعتمد الدراسة التعريف الإجرائي الآتي للتربية المدنية: " هي التربية على المواطنة بما تحمله من أبعاد معرفية، ومهاراتية، وقيمية، مستندة إلى إطار من الحقوق والواجبات ومنظومة القيم المعبر عنها في المواثيق الدولية والقوانين الوطنية . وتهدف إلى إيجاد مواطن مشارك على نحو فاعل على مستوى السلطة السياسية القائمة، والمجتمع بجماعته المتعددة، والعالم بأسره " .

تحليل المحتوى: يعرف (زيتون 2003) تحليل المحتوى بأنه " أسلوب منظم لتحليل مضمون رسالة معينة ؛ وأنه أداة لملاحظة وتحليل السلوك الظاهر للأشكال بين مجموعة منتقاة من الأفراد القائمين بالتحليل ويهدف تحليل المحتوى إلى التصنيف الكمي لمضمون معين ، وذلك في ضوء نظام ضمني للفئات ليعطي بيانات مناسبة لظروف متعددة خاصة بهذا المضمون ."

ويعرف الباحث بشكل إجرائي تحليل المحتوى بأنه " طريقة موضوعية تصف بشكل كمي منظم ودقيق المحتوى التربوي للمقررات الدراسية بهدف الوصول إلى المعرفة المقصودة والمطلوبة، وتفسيرها "

مدى التوافر للمفاهيم: ستعتمد الدراسة التعريف الإجرائي الآتي: مجموع المفاهيم التفسيرية والتكرارات التي حصلت عليها هذه المفاهيم وفقا لاستمارة تحليل المحتوى التي قام الباحث في ضوئها بتحليل مقررات التربية المدنية، واللغة العربية، والتربية الإسلامية للصفوف من الخامس وحتى التاسع الأساسي. وتوزيع هذه المفاهيم وتكراراتها على محتوى المقرر/ المقررات (الدروس، الأنشطة، التقويم، الأشكال، الصور ... إلخ)، و توزيع هذه المفاهيم وتكراراتها على الدروس.

التكامل في المقررات الدراسية: عرّفه لبيب ومينا (1993:176) " بأنه تقديم المعرفة في نمط وظيفي على صورة مفاهيم متدرجة ومترابطة تغطي الموضوعات المختلفة دون أن تكون هناك تجزئة أو تقسيم للمعرفة إلى ميادين منفصلة، أو إلى الأساليب والمداخل التي تعرض فيها المفاهيم وأساسيات العلوم، بهدف إظهار وحدة التفكير وتجنب التمييز والفصل غير المنطقي بين مجالات العلوم المختلفة.

أما شوقي حسن (2012:92) فعرف التكامل على أنه " الربط بين المعلومات الواردة في المباحث الدراسية لأجل تثبيتها في ذهن الطفل ليصبح التعامل عن طريق الاستخدام وليس عن طريق التخزين فقط ."

كما وصفه الزهراني (2008) بأنه " أسلوب يقوم على تأكيد العلاقة الأفقية بين خبرات المناهج أو أجزاء المحتوى الدراسي لمساعدة المتعلم على بناء نظرة أكثر شمولاً ووضوحاً وتوحداً توجه سلوكه وتعامله بفعالية مع مشكلات الحياة " .

وستعتمد الدراسة التعريف الإجرائي الآتي للتكامل : " الربط بين المعلومات الواردة في مقررات التربية المدنية، واللغة العربية، والتربية الإسلامية للصفوف من الخامس وحتى التاسع الأساسي ، بشكليها الأفقي بين المقررات، والعمودي " الحلزوني/ اللولبي " على نحو يتعمق في المفاهيم، ويرتقي بها في المقررات بما يتناغم وتطور الفئة العمرية " .

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

والدراسات السابقة

مقدمة:

تبلور مفهوم المواطنة في سياقات تاريخية مختلفة، ومعقدة، فنال اهتماما كبيرا من الباحثين لتأثيراته، وحيويته، ولما يحمله من أبعاد، ولم يكن مفهوم المواطنة ليتكسر واقعا ملموسا لولا نضالات طويلة، واعية ومدركة لأبعاد وأهمية تجذير وتكريس هذه العلاقة التعاقدية التي يتضمنها المفهوم، والتي ترتكز على معادلة الحقوق والواجبات، كما يحددها القانون.

وقد شكلت التربية على المواطنة أحد أهم ملامح تشكيل الوعي، والرفض لأيّة بدائل أخرى عنوانها القهر، والظلم، والاستبداد، وانتهاك الحقوق، والمس بالكرامة الإنسانية، لذا نجد أن العديد من الدول اعتمدت على نحو مبكر برامج، ومقررات تعليمية تعهدف إلى تعزيز التربية على المواطنة.

في هذا الفصل الذي ينقسم إلى ثلاثة محاور، يعتمد الباحث إلى إيضاح مفهوم المواطنة وأسسها في المحور الأول، عبر التأصيل التاريخي للمفهوم، بدءا من الحضارتين اليونانية والرومانية، مروراً بالعصور الوسطى، ثم تشكل المفهوم في الدولة الحديثة.

كما يتطرق المحور الأول إلى المواطنة في العالم العربي، والعلاقة بينها وبين الثورات التي شهدتها بعض البلدان العربية، ثم يتناول الأسس التي تقوم عليها المواطنة بالتعريف، والتأصيل، ومستويات الحضور في نصوص القانون الدولي، والقوانين والتشريعات الوطنية الفلسطينية.

أما المحور الثاني فيتناول موضوع التربية على المواطنة بالتعريف والإيضاح، وبيان ضرورتها، وأهميتها، وتمثلها في تجارب بعض الدول العربية والدولية، وحضورها في السياق الفلسطيني.

في حين تناول المحور الثالث الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المواطنة في أكثر من جانب، إذ تم استعراض بعض الدراسات الفلسطينية، والعربية، والأجنبية، والتعليق على هذه الدراسات، ورصد أوجه التشابه مع الدراسة الحالية، وكيف استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسات السابقة، وبماذا اختلفت وتميزت عنها.

المحور الأول

التأصيل التاريخي للمفهوم:

تتنفق الغالبية على أن أصل استعمال مفهوم المواطنة يعود إلى الحضارتين اليونانية والرومانية، فقد استعملت الألفاظ civis (المواطن) civitas (المواطنة) في هاتين الحضارتين لتحديد الوضع القانوني والسياسي للفرد آنذاك.

ويورد (زيدان 2005) نقلا عن بيكلس، وآخرين " أن المدينة اليونانية القديمة حكمت من الأكثرية، وتميزت الحياة العامة بمبدأ الحرية، إذ كانت المواطنة حkra وحقا وراثيا على أبناء أثينا من الرجال، لكنها وفرت " لمن يمتلكون الأهلية " حق الاقتراع، والمشاركة في حكم المدينة، أو على الأقل حضور الاجتماع الذي كان يعقد للبحث في الشؤون العامة " .

ورغم أن المواطنة – كما عرفت أثينا استثنت النساء، والأطفال، والعبيد المحررين، وغير المحررين، والغرباء المقيمين، وكانت حkra على الرجال الذين تجاوزوا الثلاثين عاما من العمر، لكنها وفرت مساواة سياسية لا تقبل اللبس بين من امتلكوا حق المواطنة من الرجال الذين انخرطوا في جمعية المواطنين والمجلس والمحاكم، على قدم المساواة دون تمييز وفق أية اعتبارات.

انتقل المفهوم إلى روما بفعل الدور البارز للفلاسفة، و" لعب الرواقيون دورا مهما في نقل المفهوم، وكان لآرائهم تأثيراتها البعيدة على الحكومة وعلى السياسات " (عبد المعطي 115:2000)

ويمكن القول إن الرومان ورثوا عن اليونانيين فكرة المشاركة من جملة ما ورثوه من أفكار سياسية أخرى، وبقيت المشاركة حkra على أبناء روما من الذكور، " قبل أن يشهد ولادة نوعية، ليشمل العامة، ومن ثم باقي الأجانب العاديين من الأحرار الأصليين الذين ينتمون إلى مدينة أجنبية ذات نظام محلي معترف به في كنف الإمبراطورية الرومانية – بإستثناء النساء والعبيد – وذلك

بمقتضى مرسوم من الإمبراطور كاركالا في سنة 212 ميلادية (فرج 169:1985)

ويرى دياب (25:2007) " أن أكبر إنجاز سياسي للإمبراطورية الرومانية كان نقل رعاياها تدريجياً إلى درجة المواطنة الرومانية " مع أن المفهوم في روما أقصى إلى حد كبير موضوع المشاركة، وركز على الحقوق والواجبات.

وتراجع المفهوم مع سقوط الإمبراطورية الرومانية، حيث الصراع على النفوذ والسلطة بين (الملوك، ورجال الدين، والنبلاء)، أما عامة الشعب فلم يكن لهم دور إلا الخضوع، فكانوا هم الخاسر الأكبر.

ومع تعاظم قوة الكنيسة وسطوتها وسلطتها، وتريعها على رأس الهرم الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، أصبح الملك يستمد سلطته من حكمه باسم الكنيسة، أما النبلاء فسلطتهم مما أنعم به عليهم الملك، بينما على عامة الشعب تقديم الطاعة للجميع، وفرضت تراتبية هذه البنية الثلاثية (الكنيسة، والملك، والنبلاء) استحالة الحراك الاجتماعي، الأمر الذي أدى لتراجع مفهوم المواطنة واختفائه.

إعادة الاعتبار لمفهوم المواطنة في أوروبا:

عملت حركة الإصلاح الديني في أوروبا - متمثلة بأفكار مارتن لوثر وجون كالفن - على إحداث حالة من الحراك، فكانت بداية تدهور مركز وثقل البابوية، وتوالى الأحداث حاملة معها ربيعاً أوروبياً من التغيير - سالت دونه دماء كثيرة -، وبدأت ملامح التغيير بإقدام السلطة البريطانية على فصل الكنيسة الإنجليزية عن البابوية، ما حدّ من هيمنة البابوية على الحياة العامة.

ويرى الكواري (37:2011) " أن التعصب الكاثوليكي والبروتستانتية، الذي أفرز الحروب الدينية في أوروبا، جعل الكثير من المفكرين ينبذون التعصب اللاهوتي ويبدأون بالتوجه نحو فكرة التسامح " .

ولعبت كتابات فلاسفة عصر التنوير " مونتسكيو، وفولتير، وجون لوك، وهوبز، وجان جاك روسو،

دورا مهما في إحداث الثورة الفكرية، وكرست نظريات " العقد الاجتماعي " مفهوم المواطنة في

أوروبا بصورة متطورة تستجيب لطموحات الانعتاق وغاياته، والحرية، والمساواة، والمشاركة.

إلا أن هذه الأفكار لم تكن لتغير الواقع لو لم تقتزن بتحركات جماهيرية ساعية للحرية والانعتاق

من سلطة الكنيسة والملكية، والإرستقراطية. فكانت الثورات علامة فارقة في إعادة الاعتبار

للمفهوم في أوروبا، بدءا من الثورة الإنجليزية في عام 1688 التي نجحت في تقييد الملكية،

وإصدار البرلمان الإنجليزي " إعلان الحقوق " بعد عام واحد على الثورة.

لكن استقلال الولايات المتحدة الأمريكية عام 1776 والثورة الفرنسية عام 1789 - وما رافقهما

من مخاضات وتضحيات - شكلا منعطفين هاميين على صعيد تبلور مفهوم المواطنة، وتكريسه

عبر نصوص حقوقية.

فقد تضمن إعلان الاستقلال الأمريكي " أن الناس جميعاً ولدوا متساوين وأن لهم حقوقاً أصيلة،

وأن الشعب هو صاحب السيادة، وكرست الثورة الفرنسية حق المواطن في الحرية، والمساواة،

والإخاء، وما انبثق عنها لاحقا من حرية التعبير، والضمير، والمشاركة، ومراقبة السلطة

ومساءلتها، وغيرها من الحقوق في وثيقة " إعلان حقوق الإنسان والمواطن " الذي أصدرته

الجمعية التأسيسية الفرنسية عام 1789 كوثيقة سياسية، واجتماعية، وثورية. وكان هذا تمهيدا

لتكريس فكرة الدولة القومية " باعتبارها المستوى الرئيس للهوية والمصالح المشتركة، فأصبحت هذه

الدولة هي المصدر الوحيد لحماية حقوق الأفراد والجماعات وتدعيمها " (ليلة 2009)

المواطنة في الدولة الحديثة :

دشن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام

1948 مرحلة جديدة في تاريخ تطور مفهوم المواطنة، وظهر هذا في روح الإعلان ونصوصه،

حيث التأكيد في الديباجة " على الكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية، وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية، والعدل، والسلام في العالم " .

إضافة إلى المادة الثانية من الإعلان - التي اعتبرت قفزة نوعية لتكريس المواطنة، حيث " لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة أو الدين، أو الرأي السياسي، أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني، أو الاجتماعي، أو الثروة أو الميلاد، أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء.... " وكرس الإعلان كذلك في كثير من مواده حماية لحقوق الفرد وحياته من أي اعتداء تقوم به الدولة، أو أية جماعات منظمة.

ويورد قاسم (43:2006) نقلا عن مارشال أن مكونات، أو عناصر المواطنة نمت وتطورت على مر ثلاثة قرون متتالية، بحيث توسعت حقوق المواطنين وحياتهم، فهو يرى أن القرن الثامن عشر حمل معه تطور الحقوق والحريات المدنية (مثل الحرية والمساواة أمام القانون)، بينما شهد القرن التاسع عشر تكريس الحقوق السياسية (كحق التصويت، والانتخاب، والترشح للوظائف العامة)، وخلال القرن العشرين ظهرت الحقوق الاجتماعية (مثل الحق في الرفاه الاجتماعي)، ثم تطورت المواطنة لتتشد على ضرورة الاقتران بين الحقوق والحريات من ناحية، والواجبات والمسؤوليات من ناحية أخرى.

وما زال مفهوم المواطنة في تطور مستمر حتى وقتنا الحاضر، حيث تكرست حقيقة أن الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة، وهو الأساس في تشكل الدولة الحديثة، كذلك وجود حقوق أساسية للإنسان، فأصبح المفهوم حقاً غير متنازع عليه، وامتد ليشمل فئات من المواطنين لم تكن تتمتع بحق المواطنة مثل النساء.

وتعددت أبعاد مفهوم المواطنه فشملت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، والبيئية ولم تقتصر على الجوانب السياسية والقانونية. وترجم هذا الأمر من خلال الجيل الأول من الحقوق، المتمثل بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية. والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الأخرى.

لقد حمت هذه الحقوق - غير القابلة للتصرف، أو المصادرة - المواطنين من جور الدولة الحديثة واستبدادها، وأصبح الوفاء بها مؤشرا على مدى تكريس المواطنة، وديمقراطية النظام من عدمه.

وفي الدولة الحديثة أصبحت المواطنة ركيزة من ركائز الديمقراطية، فلا يمكن الحديث عن الدولة الديمقراطية بمعزل عن تحقق كامل لمبدأ المواطنة، ثمة من يقول إنه من الصعب تعريف الديمقراطية على نحو جامع، وهذا صحيح، ولكن يبقى ما يميزها عن أنظمة الحكم الأخرى إقرارها - ضمن مقوماتها، أو مبادئها - بشكل واضح، أو ضمني - بأن المواطنة وأسسها قضية جوهرية لا يمكن إغفالها، أو التهرب منها، فقد جاء في إعلان فيينا لحقوق الإنسان (الفقرة 1993:8) " أن الديمقراطية تقوم على أساس إرادة الشعب التي يعبر عنها بحرية في أن يقرر أنظمتها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية ، ومشاركته الكاملة في كل جانب من جوانب حياته " ، وفي هذا تعبير جلي عن جوهر المواطنة، وارتباطها بالنظام الديمقراطي، وبشرعية النظام السياسي.

ويقدم الكواري (2011:2) وصفا دقيقا لهذه العلاقة بين المواطنة والنظام الديمقراطي، مبينا أهمية المواطنة، يقول: " إن مقومات النظام الديمقراطي تسند إلى (الشعب مصدرا للسلطات نصا وروحا، وعلى أرض الواقع، ومبدأ المواطنة الكاملة المتساوية الفاعلة، ومبدأ التعاقد المجتمعي المتجدد الذي يتم تجسيده في دستور ديمقراطي، وقيام الأحزاب خاصة ومنظمات المجتمع المدني

على قاعدة المواطنة وممارسة الديمقراطية داخلها وفيما بينها، الاحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطي ."

ويعتقد شومبيتر (1995:483) أن الفلسفة الديمقراطية في القرن الثامن عشر صيغت على قاعدة " أن الطريقة الديمقراطية هي ذلك الترتيب المؤسسي الهادف إلى الوصول إلى قرارات سياسية تحقق الخير العام، بجعل الشعب نفسه يقرر المسائل عبر انتخاب أفراد يجتمعون لتنفيذ إرادته " ويرى دايموند (1995) أن مبادئ الديمقراطية تتمثل في : (وجود منافسة واسعة مهمة بين الأفراد والجماعات المنظمة " خصوصا الأحزاب السياسية " للوصول إلى المناصب الحكومية، بشكل دوري، ودرجة واسعة أيضا من المشاركة السياسية في اختيار الحكام والبرامج السياسية ، عبر انتخابات نزيهة ومنظمة لا تقصي أحدا، ومستوى كاف من الحريات المدنية والسياسية كضمانة لاستقامة المنافسة والمشاركة السياسية .

ونما مفهوم المواطنة وتطور على العناصر السابقة ذاتها، جنبا إلى جنب مع تطور الدولة الديمقراطية التي شكلت حاضنة لنماء المفهوم وتطوره.

أما روبرت دال (2000:38) فأكد أن " تجاوز اللبس الناجم عن تعدد التعريفات وأشكال النظم من رئاسية وبرلمانية وغيرها ، والتمكن من الحكم على وجود الديمقراطية - بغض النظر عن وجود المؤسسات - وقياسها بحياد وموضوعية ، يتمثل المعايير التي تتعلق بضمان أعلى قدر من المشاركة والمساواة السياسية " والتي حددها ب:

1. المشاركة الفاعلة للمواطنين في تحديد الخيارات السياسية.
2. المساواة في الصوت ، بحيث لا تنفرد جهة ما بالقرار السياسي.
3. الفهم المستنير ، أو اطلاع المواطنين على بدائل السياسات وآثارها المحتملة.

4. تحكم المواطنين في جدول أعمال الحكومة، من خلال التدخل الواضح في تحديد القضايا

والموضوعات التي ينبغي تدارسها، واتخاذ القرارات بشأنها.

5. تضمين البالغين، وتمكينهم من حقوق المواطنة التي تشير إليها المعايير السابقة.

وربما يكون ما ذهب إليه دال دقيقا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الفجوة الكبيرة بين النظرية والتطبيق عند كثير من الدول التي تدّعي الديمقراطية، متذرعة بوجود المؤسسات، وأن هذه المؤسسات تعبير صادق عن تكريسها لمفهوم المواطنة على أرض الواقع. لقد عانت شعوب كثيرة من هذا الادعاء، ومنها الدول العربية، وفي هذا السياق يرى بيتام (2004:232) أن الديمقراطية لا ينبغي أن تتحدد بالمؤسسات لأن ذلك يعني التركيز على الشكل عوض المحتوى، ومن شأنه جعل الوسائل هي الغايات ، مما لا يسمح بنقدها وتقييم مدى سيرها بديمقراطية، وعليه فالتركيز لا بد أن ينصب على المواطن الذي يمنح الشرعية للحكومة الديمقراطية ويحاسبها، فهو مصدر العملية الديمقراطية ومركزها، بمعنى جعل المواطن أو الإنسان بالأحرى القيمة العليا، وحقوقه هي المبدأ الأساسي للديمقراطية ."

إن المقومات، أو المبادئ السابقة التي تم استعراضها تؤكد أن الديمقراطية – وإن تعددت تعريفاتها – هي حالة معبرة عن كل نظام تحترم فيه الحقوق الأساسية للمواطنة بشكل متساو، ودون تمييز لأي اعتبار كان ، بما يمكن الشعب من تفويض السلطة ومراقبتها، عبر آلية انتخاب حرة ، وعادلة، ودورية، تسمح بالتداول السلمي، وبالطبع في إطار القوانين والمؤسسات الدستورية. وهذا يؤكد العلاقة العضوية بين المواطنة والديمقراطية، وأن المواطنة اليوم هي جوهر النظام

الديمقراطي، سواء أكان موجودا، أو منشودا.

المواطنة في العالم العربي :

خلال القرن العشرين تنازعت المنطقة العربية ثلاثة مشاريع، تمثلت بالمشروع الإسلامي، والمشروع القومي، والمشروع اليساري الاشتراكي، ولم تحقق هذه المشاريع شيئا يذكر على صعيد تكريس المواطنة، بل أوجدت واقعا عنوانه الاستبداد، وأحيانا التطرف، وخيبات الأمل، وسلب الكرامة، وانسداد الأفق.

ورغم موجات التحول الديمقراطي الكبيرة والمتلاحقة في شتى أنحاء العالم، بقيت البلدان العربية صامدة وبعيدة حتى عن رذاذ هذه الموجات، وتأثيرها المباشر، مما اعتبر حالة شاذة وغريبة، كسرت العديد من نظريات التحول الديمقراطي. ولم يصنف ما شهدته مصر، والجزائر، واليمن، والأردن، وتونس، والمغرب من انتفاضات وهبات للخبز، والبطالة في سنوات السبعينيات، والثمانينيات، والتسعينيات، على أنه ثورات، بل لم يعول عليها كثيرا في خلق حالة حقيقية من التغيير داخل هذه البلدان مع أنها قادت إلى بعض الإصلاحات السياسية.

وتتاول قصور المواطنة - أو غيابها - في الحالة العربية كثير من المفكرين العرب وغيرهم، محاولين رصد وتفسير الأسباب الكامنة وراء عدم لحاق البلدان العربية بركب الديمقراطية، فأوردوا الكثير من الإشكاليات كالدين، والثقافة، والهياكل الاجتماعية والسياسية وغيرها الكثير ولسنا هنا بمعرض تناولها.

ويرى البعض أن اهتمام العالم العربي بموضوع الديمقراطية يعود إلى بدايات عصر النهضة بالطبع بمسميات أخرى، لكن جقمان (1994: 29) يرى أن التجربة الديمقراطية بمحدوديتها بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية فشلت، ليعود بحث الموضوع عند المفكرين وفي وسائل الإعلام في مرحلتين: الأولى من الأعوام (1967-1985) متمثلة بتشكيل عدد من اللجان المدافعة عن

الحقوق والحريات، وعقد المؤتمرات والندوات في هذا السياق، والثانية بعد عام 1985 حيث كان للتحولات في الاتحاد السوفيتي الأثر الأكبر في تناول وسائل الإعلام موضوع الديمقراطية. وشهد القرن العشرين حركة نشطة للمفكرين العرب، ولمؤسسات المجتمع المدني على صعد عدة، وأصبح موضوعا المواطنة والديمقراطية حاضرين بقوة، وقامت بعض الأنظمة السياسية في المنطقة العربية بخطوات وصفت بالإصلاحية على صعيد الحريات، والمشاركة السياسية، لكنها لم ترتقي إلى حالة حقيقية من التغيير المنشود، وبقيت في إطار الترميم والخداع، والمراوغة.

المواطنة والثورات العربية:

في 2010/12/17 أقدم الشاب التونسي محمد البوعزيزي على إحراق نفسه ردا على مصادرة عربته التي يستخدمها لبيع الخضار والفواكه، وهو الشاب الجامعي العاطل عن العمل، والحدث كان كفيلا بخروج الجماهير التونسية للاحتجاج في مشهد تدحرج ككرة الثلج، ومع قيام الشرطة التونسية بقمع المتظاهرين كانت الأعداد تتزايد، وتتضم مدن جديدة للمشهد المتفاعل إلى أن خرجت الأمور عن سيطرة النظام القمعي، وغادر زين العابدين بن علي تونس إلى السعودية يوم 2011/1/14 .

حدث بسيط أدى إلى نتائج غير متوقعة، فهل كان حرق البوعزيزي لنفسه ذلك الأمر الجلل الذي يمكن أن تكون ردة الفعل عليه ثورة شاملة ؟ الإجابة التلقائية كلا، فلنظام الحكم في تونس - وعلى مدار سنوات حكمه - آلاف الضحايا أمثال البوعزيزي، إذن ما الذي جرى وكان سببا في هذه الحالة الفريدة ؟

يقول سعد الدين إبراهيم (2011) " إن أسباب اندلاع هذه الثورات العربية تمثل في مظاهر الاستبداد، والفساد، وانتشار الفقر، وعدم احترام حقوق الإنسان، والكرامة الإنسانية " ويتقاطع مع هذه الأسباب (بشارة 2011)، وهذا قد يكون الأقرب لإدراك لماذا تحركت الجماهير التونسية

بهذا الاندفاع الذي لم يسبق له مثيل، والذي عبرت عنه بشعاراتها التلقائية غير البلاغية في البداية مثل شعار " العمل، والعدالة الاجتماعية، والحرية " لكن هذا الاندفاع تدرج نحو القطيعة التامة مع النظام من خلال شعار " الشعب يريد إسقاط النظام " .

يرى دايموند (2010:33) أن " هناك ثلاثة عوامل يمكن أن تساعد بتعجيل التغيير الديمقراطي في المنطقة العربية، واحد من هذه العوامل يمكن أن يكون ظهور نظام ديمقراطي واحد في المنطقة، خاصة في دولة ينظر إليها كمثال " ويبدو أن ما تتبأ به دايموند بداية العام 2010 حصل ولكن دون أن يظهر نظام ديمقراطي ينظر إليه كمثال، بل ثورة واحدة ينظر إليها كمثال، فبعد 11 يوما فقط من سقوط النظام التونسي، جاءت الدعوة من بعض الحركات والمجموعات الشبابية المصرية للتظاهر في ميدان التحرير، ورفع المتظاهرون شعارات من قبيل " عيش، حرية، عدالة اجتماعية " وسرعان أيضا ما أصبح شعار ميدان التحرير " الشعب يريد إسقاط النظام " ونجح المتظاهرون في إسقاط النظام وتخلّى حسني مبارك عن رئاسة الجمهورية بتاريخ 2011/2/11. وتوالت الثورات بسرعة جنونية في كل من ليبيا، وسوريا، واليمن، وبعض التحركات في الجزائر والمغرب.

إن ما يلفت النظر في الثورات العربية هو التصميم منقطع النظير على إنجاح الهدف بإسقاط النظام دون خوف من النظام وأجهزته القمعية، ودون إلتفات لحجم التضحيات، بل كان هناك نظرة تفاؤلية للمستقبل.

الأمر الآخر أن الثورات العربية - ومن خلال شعاراتها وهي ليست شعارات اجتماعية خالصة بالمناسبة - إنما كانت تؤسس لمرحلة جديدة قائمة على المطالبة بحقوق المواطنة، ورافضة أن تكون العلاقة مع أي نظام مستقبلي قادم مبنية على ذات الأسس السابقة، وهو ما حدث في ثورة 2013/6/30 في مصر. عندما شعر المواطنون المصريون أن النظام المنتخب " آنذاك " لم

يحقق لهم شيئاً، ويسعى لتكريس الدولة الدينية، ففكوا الارتباط، وأعادوا صياغة العلاقة التعاقدية الثنائية بين الشعب، وبين النظام بوصف الأول مصدراً للسلطات، ولهذا وجدنا أن جميع الثورات العربية تبنت شعار " الشعب يريد إسقاط النظام " أو " ارحل " وهو ما سنفسره لاحقاً. وعليه لم تكن شعارات الثورات العربية شعارات بسيطة، أو ساذجة، بل كانت شعارات عميقة تعبر عن الكم الكبير للقمع والمعاناة، وعن حالة انسداد الأفق التي وصل إليها الشعب مع تلك الأنظمة الحاكمة، والتي أصبح من المستحيل القبول بها، أو التعايش معها.

ولنتتبع دلالات هذه الشعارات ومستوى تطورها ارتباطاً بالثورات العربية من جهة، والمواطنة بأساسها المشاركة، والمساواة من جهة أخرى. وتحديدًا بالثورتين التونسية والمصرية، لنجد أن شعاري " العيش " بوصفه كلمة مرادفة للخبز - في الثورة المصرية - أو " العمل " - في الثورة التونسية - هما ليسا شعارين مطلبين، أنهما شعاران يعبران عن حقوق خالصة تضمنها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في المواد (11 الفرع 1) الذي يتحدث عن الحق في المأكل، وتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق. والمادتان (6 بفرعها)، و (7 بجميع فروعها) تتحدثان عن الحق في العمل وما يرتبط به من ظروف تكفل السلامة، والأجر المنصف، وحد أدنى للأجور. وهي شعارات واقعية في ظل نسب البطالة العالية في الوطن العربية، وتحديدًا في أوساط الشباب، والفقر المدقع الذي تعاني منه نسب كبيرة من الشعوب العربية. إضافة إلى فشل، أو عدم جدوى خطط التنمية الحكومية في النهوض بواقع المواطنين في العالم العربي. وتوظيف مقدرات الشعوب العربية في طرق أخرى، بعيدة كل البعد عن الاستجابة لاحتياجات الشعوب العربية.

إذن، هذه الشعارات هي استجابة حقيقية لواقع تم تشخيصه بدقة من الشعوب العربية، وتكمن ميزتها في تفرداها، وملامستها للواقع، فهي شعارات تعبر عن الذات الجمعية التي تلاقت عليها، وتبنتها، وهتفت بها، وفي ذات الوقت هي حقوق للمواطنة، ومرتبطة بالكرامة.

وليس صحيحا أن الشعارات المطروحة شعارات منفصلة، ويخلق كل منها في مدار مختلف، بل على العكس تماما هي شعارات تتكامل كأضلاع المثلث، فالحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي تجسدت بالعمل والخبز، ليست منفصلة عن شعار الحرية الذي رفعتة الثورات العربية، وهي أنموذج للتأثير والتأثر والتداخل بين الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي. وفي تأسيس قاعدة صلبة لحقوق المواطنة المسلوبة في العالم العربي.

لذا؛ جاء شعار الحرية، حتى يعرب مجموع الشعب عن أفكاره دون خوف، وحتى تكون هناك تعددية فكرية، وثقافية، تسمح بوجود الأحزاب، وعمل الصحافة، وحتى لا يكون الحزب الوحيد القادر على الترشح والوصول للحكم هو " الحزب الوطني " أو " حزب البعث " أو حزب المؤتمر الشعبي العام ".

والحرية كفيلة بممارسة كل شخص معتقده الدينية دون إكراه، وحتى لا يتمكن الإخوان المسلمون من تضمين الدستور المصري نصا يقول " الشريعة الإسلامية هي مصدر السلطات "، وحتى لا تصل المهانة حدها بالمواطن العربية، وحتى يتمكن من المشاركة بمستويات مختلفة، بما يمكنه من التأثير حتى في السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي لم تكن قادرة في العالم العربي من انتشال المواطنين من حالة التردّي، واليأس.

ولنتوقف قليلا عند شعار " العدالة الاجتماعية " الذي نادى به الثورتان المصرية والتونسية في

البداية، وفي مسميات مقاربة، أو ذات دلالة معظم الثورات العربية. ولن نخوض في جدل

التعريفات الكثيرة لهذا المصطلح، بل سنركز على عناصره والمتمثلة " ب المساواة وعدم التمييز

وتكافؤ الفرص، والتوزيع العادل للموارد والأعباء، والضمان الاجتماعي، وتوفير السلع العامة، والعدالة بين الأجيال (مركز موارد العدالة الاجتماعية 2013).

إن نظرة متفحصة لهذه العناصر تفسر مطالب الثورات بتحقيق العدالة الاجتماعية، فالواقع العربي بالسياسات المتبعة فشل في تحقيق تنمية جادة وحقيقية لمواطنيه، وكرس عوضاً عن ذلك الفقر المدقع، والتهميش، والإقصاء، وعدم المساواة، فلا يعقل أن يضطر الفرد / المواطن في بعض الدول العربية إلى أن يعمل في وظيفتين، وربما ثلاثة حتى يستطيع العيش بالحد الأدنى من الحياة الكريمة، ولهذا من الطبيعي أن تتطالب الثورات بالخبز وهو أمر مشروع، ويمكن تفهمه، وقد لا يعني الخبز هنا خبزاً بالمعنى الحرفي للكلمة، بل بالتنمية، والعيش الكريم، والغذاء كحقوق أقرتها المواثيق الدولية، وارتبطت بالكرامة الإنسانية.

ومن هنا، فشعارات " عيش، حرية، عدالة اجتماعية " شعارات حقوقية بامتياز، وكان ينبغي على الأنظمة الحاكمة في العالم العربي أن تترجمها لسياسات تفرز واقعا أفضل ينعكس على الحياة اليومية للمواطن العربي، لهذا وجدنا أن جموع المواطنين هتفت بها مطالبة بتحقيقها من الدولة، الممثلة بالنظام السياسي الحاكم.

ويبدو أن تلك الجموع الهادرة أدركت القوة التي تتمتع بها بوصفها مصدرا للشرعية، فلم يعد يرضيها المطالبة بالحقوق من نظام حاكم سيبقى موجودا، لذا تطورت الشعارات إلى المطالبة " برحيل الأنظمة الحاكمة " وكذلك " إسقاط النظام " وهذا ليس غريبا، ففي ظل فقدان الحرية من الطبيعي أن تصبح الأنظمة الحاكمة قمعية ومستبدة، وأن يتم حرمان الشعب من ممارسة حقوقه الطبيعية، وأن تصدر قدرة المواطنين على الاختيار والفعل، في الجوانب جميعها، ما يعني أن يصبح المواطنون أقرب للعبيد عليهم السمع والطاعة، والقبول حتى دون تذمر.

إن شعار " الشعب يريد إسقاط النظام " إنما هو تحرر من العجز، وسعي واع ومدرك للانفلات من هذا التعاقد القسري مع أنظمة لا تمتلك الشرعية، وحتى يصبح بمقدور هذا الشعب إعادة صياغة العلاقة مع نظام يختاره، ويتعاقد معه طوعية وليس قسرا، وامتلاك الحرية بممارسة النشاط الاقتصادي والاستثمار دون أن يتحكم في هذا النشاط ويحتكره رجال أعمال التفوا حول النظام، فنهبوا خيرات البلاد، ليزداد الفقر والبطالة.

إن الشعارات التي رفعتها الثورات العربية، وفي مقدمتها " الثورتان التونسية والمصرية " إنما هي تعبير جلي عن سعي لتكريس المواطنة وأسسها (المساواة والمشاركة) وفق علاقة تربطهما بجملة من الحقوق السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، التي كانت منتهكة لفترة طويلة من الزمن في العالم العربي.

ولذا؛ نجد أن الجموع الغفيرة التي خرجت في الدول العربية لم تكن هي الجموع الجائعة، بل تنوعت، فضمت السياسيين، والفنانين، وأصحاب المهن، والموظفين الحكوميين، والإعلاميين، والعاطلين عن العمل، والعمال ... إلخ ، كما كان هناك خليط فكري غير متجانس، لكنه على الأقل توحد تحت مظلة شعارات مقبولة للجميع، شكلت المظلة لهذه الإرادات الفردية.

ولسنا هنا بصدد تقييم نجاح الثورات العربية أو فشلها، فمن المؤكد أن هناك تحديات كثيرة، وكبيرة تحيط بهذا الواقع الجديد، تحديات بعضها كفيل بحرف هذه الثورات عن مسارها، ولكن مما لا شك فيه أن الفرصة التاريخية التي صنعتها الثورات في بعض البلدان العربية تتيح بناء دولة المواطنة، التي تجسدت في شعارات الثورة، وفي سعيها نحو الاعتناق من سطوة أنظمة القمع السابقة، وتكريسها حقيقة ثابتة " أن الشعب أراد إسقاط النظام، واستطاع لأنه مصدر السلطات ". وينتظر مستقبلا تتكرس فيه حقوق المواطنة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية.

تعريف المواطنة :

لم يأت مفهوم المواطنة مرة واحدة، بل جاء في سياق عملية تاريخية، طويلة معقدة، ومتعرجة، قبل أن يستقر في الفكر، والواقع المعاصرين. مستندا إلى الإقرار والاعتراف بمزيد من الحقوق للمواطنين الأمر انعكس في سعي الكثيرين لتفسير المفهوم.

والمواطنة بمعناها اللغوي العربي مشتقة من وطن، وهو بحسب كتاب لسان العرب " الوطن هو المنزل الذي تقيم فيه ، وهو موطن الإنسان ومحلّه ... ووطن بالمكان و أوطن أقام، وأوطنه اتخذته وطنا" (ابن منظور 1984: 451). أما في الاصطلاح، فقد عرفتها دائرة المعارف البريطانية كما ورد في الكواري (2001:118) بأنها "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة ، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة ".

بينما قدمها آخرون بوصفها " حالة قانونية " حيث " تعني الصلة، أو الطريق القانونية بين الفرد والدولة التي يقيم بها، بشكل ثابت، وتحدد هذه العلاقة عادة حقوق الفرد في الدولة وواجباته تجاهها. وأنها وضع قانوني للفرد في الدولة تترتب عليه حقوق يتمتع بها الفرد كمواطن، وواجبات يتحمل مسؤوليتها تجاه الدولة " (بشارة، والصالح 1994: 3)

ويرى العوا وآخرون (2000: 1) أنها ممارسة منظمة يقوم بها المواطن في أرضه (الوطن) من خلال الدستور والقوانين، حيث يتمتع كل مواطن، بنفس الحقوق وعليه الواجبات ذاتها، ولكل مواطن الحق في المشاركة في إدارة الوطن بدرجة أو بأخرى.

وتباينت التعريفات في بعض الموسوعات من أنها " المشاركة بالعضوية الكاملة في دولة لها حدود إقليمية " (مان 1994: 110)، أو كما قدمها معجم المصطلحات السياسية (1994: 316) ساردا بعض التفاصيل عن معنى المواطنة " الذي يضمن للشخص الحماية التي تمنحها له قوانين

الدولة وتشريعاتها، ويؤدي المواطن واجبات معينة كدفع الضرائب، والخدمة في صفوف الجيش، كما أنه يتمتع ببعض الامتيازات كالحق في المشاركة في حكم بلده "

ولم تكتف موسوعة علم الاجتماع (2001: 1411) بوصف المواطنة بأنها مجموعة حقوق وواجبات، فذهبت إلى أن " مصطلح المواطنة يشير في العصر الحديث عادة إلى المؤسسات والهيئات التي تنظم هذه الحقوق في دولة الرفاهية " وهو الأمر ذاته الذي يرد في دراسة صادرة عن معهد راؤول ولينبرغ لدراسات حقوق الإنسان والقانون الإنساني في عمان (2012: 11) " من أن البعد الاجتماعي للمواطنة الذي ظهر للمرة الأولى خلال القرن العشرين يزود المواطنين بكافة الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الرفاهية اللازمة لهم، للمشاركة بشكل كامل في مجتمعاتهم الثقافية، فضلاً عن المشاركة في ثقافتهم المدنية الوطنية "

ويمكننا مما سبق استخلاص أن المواطنة هي كلمة تدل على طبيعة العلاقة العضوية التي تربط بين الفرد والدولة التي يقيم فيها، وبين الأفراد بعضهم ببعض، بكل ما تفرضه هذه العلاقة من واجبات وحقوق (مدنية وسياسية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية) يحددها القانون/ الدستور) وطبعاً في ظل نظام ديمقراطي حقيقي.

المشاركة السياسية والمساواة أساسا المواطنة:

بصرف النظر عن الجدل الكبير الذي رافق نشأة المفهوم وتطوره، إلا أنه لا يمكن إغفال أن المفهوم لا يستقيم دون ركائز، أو أسس حددها البعض بالمقومات، وقد تم استخلاصها في هذه الدراسة من وحي النشأة والتطور للمفهوم، ومن ثانياً التعريف المستند إلى تنظيم ثنائية العلاقة مع الدولة، ومع باقي المواطنين، إضافة إلى الاعتماد على عدد كبير من الأدبيات التي حددتها بأساسين مهمين هما: المشاركة السياسية والمساواة.

ويرى هيتز (14:2007) إن فكرتي الاستقلالية والمساواة في المكانة، والمشاركة المدنية في شؤون الدولة، تضعان المواطنة نظريا بمعزل عن الأشكال الإقطاعية، والملكية، والاستبدادية للهوية الاجتماعية السياسية، وهذا يتقاطع وما ذهب إليه (زيدان : 2005) وكذلك (العكرة 2007) والعوا وآخرون، الذين " يرون أن للمواطنة ركنين (المشاركة والمساواة) بالنسبة لكل مواطن، وله نفس الحقوق وعليه الواجبات ذاتها، ولكل مواطن الحق في المشاركة في إدارة الوطن بدرجة أو بأخرى " (العوا وآخرون:2000: 1)

الأساس الأول: المشاركة السياسية

بات واضحا من خلال التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة، ولتعريفها أهمية المشاركة السياسية، بل إن الحديث عن المواطنة يكاد يكون فارغا دون التطرق لمفهوم المشاركة السياسية، الأمر الذي جعلها ركنا أساسيا، ودعامة رئيسة لا تستقيم المواطنة دونها، ذلك أن المواطن هو مصدر السلطات، ويمارسها من خلال السلطات التشريعية، والتنفيذية والقضائية، في ظل نظام ديمقراطي. إن تحقق مبدأ المشاركة السياسية يعني ببساطة أن هناك قيمة، واعترافا حقيقيين لمجموع الشعب، وأن النظام السياسي يستمد شرعيته من هذا الشعب الذي يحق له ترشيح نفسه أولا، واختيار من يراه مناسبا، وقادرا على تحقيق تطلعاته ومصالحه ثانيا، ومساءلته إذا استدعى الأمر ثالثا، وهو الأمر الذي يمنع النظام السياسي من التدهور نحو الشمولية، أو الديكتاتورية، وهذا بحد ذاته أساس وجود التعاقد الذي هو جوهر فكرة المواطنة. أما الإختفاء للمشاركة السياسية أو تقييدها فيقرأ منه أن هناك خلا كبيرا في هذه العلاقة التعاقدية، أو أنها غير موجودة أصلا، ما يحول مجموع الشعب إلى رعايا، أو تابعين، عوضا عن كونهم مواطنين.

وهنا يتداخل مفهوم المشاركة السياسية والمساواة، فالمشاركة هنا للمواطنين جميعهم بغض النظر عن أي اعتبارات مثل (اللون، الجنس، العرق، الدين.... الخ ، وبالطبع في كل دولة ينظم القانون قضية العمر وبعض القضايا المتعلقة بالأهلية، دون أن يتناقض هذا مع مبدأ المساواة. لقد ارتبط مفهوم المواطنة والمشاركة السياسية تاريخيا بعلاقة عضوية، وتطورت تلك العلاقة متأثرة بكتابات الفلاسفة حول المواطنة، وقيمة المشاركة السياسية، وأهميتها، وتأثيرها، وبنضالات الشعوب المختلفة التي غيرت معادلات التبعية، والعبودية، وكرست واقعا مفاده أن " الشعب مصدر السلطات " ويرى الكواري (15:2001) أن مفهوم المواطنة ارتبط عبر التاريخ بحق المشاركة في النشاط الاقتصادي، والتمتع بثمراته، كما ارتبط بحق المشاركة في الحياة الاجتماعية، وأخيرا بحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة، وتولي المناصب العامة " .

لقد أصبحت المشاركة السياسية مؤشرا لمدى تحقق المواطنة، وحيوية وديمقراطية النظام السياسي، ويرى مهران (137:2012) أن الأنظمة السياسية غير الديمقراطية تميل إلى جعل هذه المشاركة السياسية شكلية، وفي أضيق الحدود، بينما تعمل النظم الديمقراطية على تشجيع المواطنين على المشاركة.

تعريف المشاركة السياسية:

تعرفها موسوعة علم السياسة بأنها " مساهمة أو مشاركة المواطنين المباشرة، أو غير المباشرة في عملية صنع القرارات السياسية، من خلال نواب يختارونهم " (مهران 119:2012) ويرى الخشيم (421:2004) أن المشاركة بأبسط معانيها " هي تحرك المواطن لصنع تغيير ما، ولهذا التحرك أنماط اعتيادية وأخرى غير اعتيادية "، ويوضح أن التصويت يأتي على رأس التحركات الاعتيادية، حيث المشاركة في الانتخاب، أو الاستفتاء، أو مناقشة السياسات، أو

الانضمام إلى جماعات مصلحة، أو الاتصال بشخصيات وقيادات سياسية وإدارية، أما الأنماط غير الاعتيادية، فمثل التقدم بشكاوى ضد النظام السياسي، أو الانخراط في تظاهرات، أو مواجهات، أو العصيان المدني، أو أعمال الشغب السياسي، أو القيام بانقلاب، أو ثورة ضد النظام."

وتعني، المشاركة السياسية عند صموئيل هنتنغتون وجون نيلسون، " ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع قرار الحكومة، سواء أكان هذا النشاط فردياً أو جماعياً، منظماً أو عفويّاً، متواصلاً أو منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أو غير شرعي، فعالاً أم غير فعال " (المشاط 1988: 36)

ويلاحظ من التعريفات السابقة، أن المساحة التي تفرد لها المشاركة السياسية للمواطنين كبيرة، وهي لا تقتصر على الترشح والانتخاب فقط ضمن المستوى المباشر، بل تتضمن أيضاً المستوى غير المباشر، والذي لا يقل أهمية عن المستوى الأول، والمتمثل بمتابعة أداء النظام السياسي، وتقويمه إذا استدعى الأمر من خلال طرق كثيرة ومتعددة، وهو ما يجعل من المواطن الفرد صاحب اليد الطولى، لأنه يستطيع من خلال توافر هذه المشاركة التأثير فيما يريد، عوضاً عن انتظار القادم والقبول به، أو التعايش معه، دون أن يكون له مجال لتغييره.

ويرى كثير من المفكرين أن المستوى الأول للمشاركة السياسية غير كاف لضمان تحقق المواطنة، والحكم على النظام بأنه ديمقراطي، فما معنى الترشيح والانتخاب في مجتمع لم يستوعب المواطنة بشكل جيد، ويعي جوهرها، ومرتكزاتها الحقيقية؟ ستكون النتيجة انتخابات تعيد إنتاج، أو فرز عصبية وتكتلات دينية، أو قومية، أو عشائرية، وربما يكون أدق توصيف لذلك هو نتائج الانتخابات في الدول العربية ومنها فلسطين، إذ تم توزيع السلطة على أسس دينية، وعشائرية، وطائفية، وحزبية ضيقة، كرس نظاماً سلطوياً جديد السمات على حساب إنتاج نظام ديمقراطي.

وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال إنكار أهمية وجود الانتخابات، لكنه يستدعي دون شك الوعي، ووجود الثقافة بأهمية المشاركة السياسية كأساس مهم في تحقيق المواطنة، والدور الذي يمكن أن تلعبه في عملية التغيير، وصنع القرارات، وهذا سيقود تلقائياً إلى توظيف عملية الانتخابات على نحو مغاير من جهة، وإلى تفعيل الممارسة (الفردية والجماعية) للمستوى الثاني المتعلق بالمساءلة بكل ما يحمله من آليات للعمل، تتضمن الاحتجاج، وتشكيل جماعات المصالح، والأحزاب السياسية، والتظاهر ... إلخ.

في تأصيل المفهوم:

كانت المشاركة السياسية حاضرة تاريخياً وإن اختلفت صورها وتجلياتها، ففي دولة المدينة في أثينا تحققت المشاركة السياسية بصورة كبيرة داخل الحياة السياسية، فإدارة الدولة كانت شأناً عاماً يتم تداوله، بل وذهبت دولة المدينة إلى اعتبار المشاركة واجباً يلقي التقدير، حيث يورد باركر (1966: 62) " أن المواطن في أثينا كان يعطى أجراً مقابل عمله، بما في ذلك خدمة الجيش والبحرية، وحضور جلسات المجلس، ودور القضاء ".

ولعل أصدق تعبير عن محورية المشاركة السياسية ومركزيتها عند الإغريق ما قاله بيركليس القائد والسياسي الإغريقي في خطابه الشهير " نحن ننظر إلى الشخص الذي لا يهتم بشؤون الدولة لا كمواطن كسول غير آبه فقط، بل كإنسان تافه إن المواطن الذي لا يعنى بالمسائل العامة لا نرى فيه رجلاً منعدم الضرر، بل رجلاً منعدم الفائدة ... نحن وحدنا نصف الذي لا يأبه بشؤون الدولة بأنه كائن غير نافع، لا بأنه كائن في راحة تامة " (الخنساء 1988: 33).

أما الرومان فورثوا المشاركة من ضمن ما ورثوه عن الإغريق، ولعل فترة الجمهورية أصدق تعبير عن ذلك، حيث يورد كريم (1990: 121) عن شيشرون الخطيب الروماني " بأنه يرى أن

مشاركة المواطنين واجب عليهم، وأنهم يملكون الحق في المشاركة في تسيير أمور الدولة طبقاً لهيئته التي تتوقف على استعداده وقدرته على تحمل المسؤولية " .

أما الفترة الأسوأ في تاريخ المشاركة السياسية فتمثلت في العصور الوسطى والإقطاع، إذ لم يكن لعامة الشعب صوت أو حضور، وكانوا أقرب إلى العبيد، فحرّموا من أبسط الحقوق، وبالتالي لم يكن ممكناً وسط سيطرة الكنيسة، والملك، والنبلاء أن تكون المشاركة السياسية حاضرة.

وبثت الروح في مفهوم المشاركة السياسية من جديد على يد فلاسفة عصر التنوير، وظهرت نظرية العقد الاجتماعي، وظهر الوعي بدور الأفراد في الحكم انطلاقاً من مبدأ أن السيادة للشعب، ولهذا وجدنا القول المشهور " لا ضرائب دون تمثيل " . وأتبع الأمر بنضالات عززت تكريس المفهوم. وافتقرت تطور هذه الأفكار بتعاظم الليبرالية وتنوعاتها في القرن العشرين، وتدرجت المشاركة من مجرد أفكار متداولة إلى أفكار عامة، وباتت المشاركة واحدة من الحقوق الأساسية لكل مواطن، وأخذ الاهتمام بالمشاركة يتسع ليشمل البحث في مواضيع مختلفة تتعلق بالمشاركة مثل أهدافها، عوائقها، وكيف تكون المشاركة معبرة بصدق عن رغبات الشعب، ومن يمتلكون الحق بالمشاركة. حتى لا تتحرف عملية المشاركة عن مسارها، وغرضها كما أوضحنا في وقت سابق.

ويرى مهران (2012: 133) " أن الربط بين المشاركة والمواطنة بات هو التقليد الشائع بين مفكري الحقبة المعاصرة، أو حتى في أرض الواقع، فلا تذكر أي منهما إلا وتذكر الأخرى معها، بوصفها قيمة أخلاقية وسياسية، ونموذجاً لفكر الحقوق " .

المشاركة السياسية في نصوص القانون الدولي، والقوانين الوطنية:

أولاً: في نصوص القانون الدولي

تتضمن مواد القانون الدولي نصوصاً كثيرة تتحدث بوضوح عن ضرورة تحقيق المشاركة السياسية، وسنكتفي باستعراض أبرز النصوص على سبيل المثال لا الحصر، وهي على النحو الآتي:

أ. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

نادت أكثر من مادة في الإعلان العالمي بضرورة تحقيق المشاركة السياسية، فيما اعتبر في حينه إنجازاً كبيراً نحو تكريس المواطنة بحلة جديدة، فالمادة (20) ببندها توضح أن :

1. لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية.

2. لا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما.

وكذلك المادة (21) بينودها الثلاثة:

1. لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين

يختارون اختياراً حراً.

2. لكل شخص الحق ذاته الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد.

3. إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية

تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء

مماثل يضمن حرية التصويت.

ب. الجيل الأول من الحقوق/ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:

ربما يقرأ الموضوع من عنوان العهد، فهو خاص بالحقوق السياسية، ولهذا نجده تناولها ضمن

مستويين: المشاركة السياسية المباشرة، وتلك غير المباشرة عبر مواد مختلفة:

المادة (21) يكون الحق في التجمع السلمي معترفا به. ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقا للقانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

المادة (22)

1. لكل فرد حق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه.

2. لا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم. ولا تحول هذه المادة دون إخضاع أفراد القوات المسلحة ورجال الشرطة لقيود قانونية على ممارسة هذا الحق.

المادة (25) يكون لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز المذكور في المادة 2، الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة:

(أ) أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية،

(ب) أن ينتخب وينتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين

الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين،

(ج) أن تتاح له، على قدم المساواة -عموما مع سواه، - فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده.

ثانياً: في نصوص القوانين الوطنية

زاد من أهمية القوانين والتشريعات الفلسطينية، انضمام فلسطين لعضوية الأمم المتحدة بوصفها "عضو مراقب" وتوقيعها على عدة اتفاقيات ومعاهدات دولية، ومنها "العهدين" ويستلزم هذا التوقيع ضرورة تناغم القوانين والتشريعات الفلسطينية مع نص الميثاق الدولية.

وفي هذا السياق، سنتناول بالتفصيل ما ورد في وثيقة إعلان استقلال دولة فلسطين في العام 1988 لرمزيتها، وخصوصيتها، إضافة إلى القانون الأساسي الفلسطيني المعدل.

أ. إعلان استقلال دولة فلسطين:

تضمنت الوثيقة التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر بتاريخ 15 تشرين الثاني 1988، نصوصاً يمكن الاستدلال منها على الحق في المشاركة السياسية "إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا تصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية..... الخ".

ب. القانون الأساسي الفلسطيني المعدل:

أكد القانون الأساسي الفلسطيني على مبدأ المشاركة السياسية في أكثر من مناسبة، ففي المادة (2) ذكر أن "الشعب مصدر السلطات ويمارسها عن طريق السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات على الوجه المبين في هذا القانون الأساسي". وكذلك في مادة (26) حيث أكد أن للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات ولهم على وجه الخصوص الحقوق الآتية:

1. تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها وفقاً للقانون.
2. تشكيل النقابات والجمعيات والاتحادات والروابط والأندية والمؤسسات الشعبية وفقاً للقانون.

3. التصويت والترشيح في الانتخابات لاختيار ممثلين منهم يتم انتخابهم بالاقتراع العام وفقاً للقانون.

4. تقلد المناصب والوظائف العامة على قاعدة تكافؤ الفرص.

5. عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات في حدود القانون.

الأساس الثاني: المساواة:

كلما بحثنا في تاريخ المساواة، كلما تأكد مدى قدم المفهوم، ويذهب كثير من الفلاسفة والمفكرين إلى الاعتقاد أن العالم قبل قيام الدول كان يعيش حالة طبيعية من المساواة، أسماها لوك " المساواة الطبيعية " ورأى مونتسكيو أن هذه الحالة الطبيعية لم تنته إلا مع إنشاء المجتمع المدني، بينما يعتقد روسو أن التفاوت بين البشر كان معدوماً إلى أن ظهرت فكرة التملك، واعترف هوبز في بداية الفصل الثالث من كتابه " التتين " أن الطبيعة خلقت البشر متساوين.

" ولعلها من أشهر المفاهيم الأخلاقية المتداولة في الفكر السياسي، وشكلت حجر الزاوية في الثورات السياسية والاجتماعية، إضافة إلى النظريات الفلسفية القديمة والحديثة، " والمساواة اليوم تعبر عن الفضيلة مثل كلمة العدالة، أو الحب لا يعترض عليها أحد " (توكفيل 115: 1984)

تعريف المساواة:

اصطلاحاً يعد مذهب المساواة بين الناس من المبادئ، ويرى الحنفي (1295:1999) أن الناس ولدوا بالطبيعة متساوين، ويعزو اللاتساوي بينهم إلى الظروف الاجتماعية " أما إذا ما ربطنا المساواة بالأصل الأخلاقي، ونظرنا إلى الإنسان من حيث هو إنسان، عندها سترتبط المساواة بالحق والكرامة، ومع ذلك اختلف تعريف المساواة تبعاً للمدارس الفكرية المختلفة، فهي عند الماركسيين تعني المساواة الاقتصادية، بينما عنت عند الليبراليين " المساواة في الفرص ".

بالطبع لكل منطلقاته في تفسير المفهوم، وهذا لا يعني أنه لا توجد مآخذ على بعض هذه التفسيرات، فقد هوجم المنطق الماركسي، وكذلك الليبرالي، على قاعدة أنه لا يحقق العدالة.

في تأصيل المفهوم:

بالعودة إلى أثينا، وضمن مفهوم المواطنة آنذاك سادت المساواة بين المواطنين المؤهلين، " فليس باستطاعة المرء أن يجد في أثينا أية تفرقة بين أصحاب الحرف، وأصحاب المهن، أو التجار، فالكل على قدم المساواة التي أصبحت جزءا من الثقافة اليونانية القديمة " (باركر 1966: 89) ولكن هذا الواقع لم يمنع انتشار أفكار فلسفية ضد هذه المساواة مستندة إلى الطبقة، من فلاسفة عظماء كأفلاطون وأرسطو الذي رأى أن الناس يولدون أحرارا أو عبيدا بالطبيعة.

ومع انتشار الأفكار الرواقية في روما، والتي كانت أكثر التيارات الفلسفية دفاعا عن فكرة المساواة، عمل الرومان على تحقيق المساواة من خلال توسيع مفهوم المواطنة ليتساوى الرومان مع أصحاب الجنسيات الأخرى، لذا نجد أن الفلاسفة في الإمبراطورية الرومانية أمثال شيشرون كانوا من أنصار المساواة بين الشعوب، انطلاقا من أن " الإنسان أخ لأخيه الإنسان، فالجميع يتمتعون بالمواهب ذاتها، ولا تمييز بين فرد وآخر " (الخنساء 1988: 129)

أما في العصور الوسطى فلم يكن هناك معنى وقيمة للحديث عن المساواة، حيث سيطرة الملوك، وسيطرة النبلاء، واستعباد بقية الشعب.

وتأثر مفهوم المساواة بأفكار فلاسفة عصر التنوير التي ساهمت في أن يتكرس المفهوم واقعا ملموسا، بل وأصبحت مطلبا شعبيا نادت به الثورات، خاصة الثورة الفرنسية. وفي القرن التاسع عشر، وبدايات القرن العشرين أصبح المفهوم محل تجاذب كبير بين كل من الأفكار الماركسية والأفكار الليبرالية.

ومما لا شك فيه أن المواطنة اعتمدت على مفهوم المساواة بدرجة كبيرة، يرى الكواري (2001: 15) " أن مفهوم المواطنة، أو ما يدل عليه من مصطلحات عبر التاريخ اقترن بإقرار المساواة للبعض، أو للكثرة من المواطنين، إذ كانت المواطنة قديما تعني المشاركة في الحكم على قدم المساواة مع بقية المواطنين، لذا أصبحت المساواة ركيزة أساسية لمفهوم المواطنة " ويرى مهران (2012: 113) " أن المواطنة أصبحت تعني ضمنا معنى المساواة في وقتنا الحاضر ". اليوم المساواة حاضرة وبقوة في مفهوم المواطنة، على نحو لا يمكن الانفلات منه، أو تجاهله، وهي لا تعتمد على اللون أو الجنس، أو العرق، أو الدين، حيث التنوع الكبير للناس في اختلاف أصولهم، ومكانتهم، وثرواتهم أمر مقبول " اجتماعيا " ويمكن تخطي كل ذلك، بل ويمكن اعتباره أمرا حيويا، وغنيا ليزيد من فرص تطور للمجتمعات.

إن جميع الاختلافات السابقة - ليس من المفترض - أن تؤثر على الوضع القانوني للمواطنين، بغض النظر عن التفسيرات والمنطق الكامن خلفها، سواء أكان اجتماعيا، أو ثقافيا، أو سياسيا.

لكن هذا لم يمنع أن ترفض الليبرالية مفهوم المساواة المطلقة، إذ قدمت مفهوم المساواة في الفرص، كونه يحقق العدالة، ولا يجوز على حريات الأفراد من وجهات نظرهم. وهو ما رفضه الماركسيون بشدة على قاعدة أنه لا يحقق العدالة الاجتماعية.

المساواة في نصوص القانون الدولي، والقوانين الوطنية:

أولا: في القانون الدولي

تتضمن مواد القانون الدولي نصوصا كثيرة تتحدث بوضوح عن ضرورة تحقيق المساواة، وبما أن هذه المواد ملزمة للدول التي صادقت عليها، أو تلك التي لم تصادق بوصفها " عرفا " فإن هذا يعطيها مكانة عليا، ويمكن استعراض أبرز النصوص على النحو الآتي:

أ. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

أكد الإعلان في ديباجته على أن الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة أساس الحرية والعدل والسلام في العالم. وحملت المادة رقم (2) وهي مادة هامة للغاية- وتعد قفزة نوعية في حينها - تأكيداً صريحاً على أن للجميع حق التمتع بكافة الحقوق الواردة في الإعلان دون تمييز.

مادة رقم (2) لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. وفضلاً عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلاً أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود. ومع أن المادة رقم (2) كافية لتأكيد المساواة، إلا الإعلان تضمن مواداً صريحة حول " المساواة " فهناك المواد:

مادة رقم (1) يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء.

مادة رقم (4) لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما

ورغم أن المادة تتحدث عن الاسترقاق، إى أن جوهرها المساواة، فهي تحظر الاسترقاق، وتجارة الرقيق انطلاقاً من أن جميع البشر ولدوا أحراراً، ومتساوين في الحقوق، ولا يجوز أن يستعبد أحد.

مادة رقم (7) كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان، وضد أي تحريض على تمييز كهذا.

مادة رقم (10) لكل إنسان الحق، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، في أن تنتظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه إليه.

مادة (16) ببنديه:

1. للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين، ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله.

2. لا يبرم عقد الزواج إلا برضى الطرفين الراغبين في الزواج رضى كاملاً لا إكراه فيه.

ب. الجيل الأول من الحقوق/ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

تتميز الحقوق المدنية والسياسية " بأنها حقوق للتطبيق الفوري، والمقصود بذلك أنه يجب أن تطبق وتحترم فوراً ولا تحتل أي تأجيل أو تدرج في تطبيقها، بالنظر إلى الخطورة الكبيرة التي ينطوي عليها عدم إعمالها الكامل على الأفراد وكرامتهم. ... كما أنها حقوق سلبية، أي أنها لا تتطلب من الدولة موارد كبيرة أو تخصيص مبالغ طائلة " (خليل: 2011)

هذا بالإضافة إلى المطلب المتضمن في المادة رقم (2:2) من ضرورة تعهد الدول إذا كانت تدابيرها التشريعية أو غير التشريعية القائمة لا تكفل فعلاً إعمال الحقوق المعترف بها في هذا العهد، بأن تتخذ، طبقاً لإجراءاتها الدستورية وأحكام هذا العهد، ما يكون ضرورياً لهذا الإعمال من تدابير تشريعية أو غير تشريعية.

والأمر الذي لا يقل أهمية أيضا هو المطالبة في المادة رقم (2:3:أ + ب + ج) بضرورة سبيل فعال للتنظيم ، حتى لو كان المسبب جهة رسمية، وأن تبت في الموضوع سلطة قضائية، وضرورة إنفاذ الأحكام الصادرة.

وبالتدقيق في ديباجة العهد ونصوصه المختلفة نجد أن هناك تأكيدا واضحا على المساواة، سيما في المادة رقم (2) البند رقم (1) التي تنادي باحترام الحقوق المعترف بها في العهد، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين في ولايتها، دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب.

ورد في الديباجة تأكيد على " الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة، يشكل أساس الحرية، والعدل، والسلام العالمي ".

وفي المادة رقم (3) نجد نصا صريحا حول موضوع المساواة " تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة تساوى الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد "

وتطرقت المادة رقم (4) إلى حالة الطوارئ الاستثنائية التي تتهدد حياة الأمة، والمعلن قيامها رسميا، وأقرتها بقيود منها عدم انطوائها على تمييز يكون مبرره الوحيد هو العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة أو الدين، أو الأصل الاجتماعي.

المادة رقم (14) التي تتحدث عن أن الناس جميعا سواء أمام القضاء الخ "

المادة رقم (23) البنود (3+4) حول الزواج برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاء كاملا لا إكراه فيه. وضرورة اتخاذ الدول الأطراف في هذا العهد التدابير المناسبة لكفالة تساوى حقوق الزوجين وواجباتهما خلال قيام الزواج ولدى انحلاله.

المادة رقم 24 (البند رقم (2) يكون لكل ولد، دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الأصل القومي، أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، حق على أسرته وعلى المجتمع وعلى الدولة في اتخاذ تدابير الحماية التي يقتضيها كونه قاصرا.

المادة (25) وهي تطلب المساواة بغض النظر عن جميع الاعتبارات الواردة في المادة رقم (2) من العهد للمشاركة في إدارة الشؤون العامة، في الترشح والانتخاب، والمساواة في تقلد الوظائف العامة.

المادة رقم (26) الناس جميعا سواء أمام القانون، ويتمتعون دون أي تمييز بحق متساو في التمتع بحمايته. وفي هذا الصدد يجب أن يحظر القانون أي تمييز وأن يكفل لجميع الأشخاص على السواء حماية فعالة من التمييز لأي سبب، كالعرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب.

ج. الجيل الثاني من الحقوق/ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية، والاقتصادية،

والثقافية

عاود العهد التأكيد مرة أخرى في الديباجة بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة، يشكل وفقا للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.

وتضمن العهد في المادة (2:2) نصا واضحا وصريحا حول " تعهد الدول الأطراف في هذا العهد بأن تضمن جعل ممارسة الحقوق المنصوص عليها في هذا العهد بريئة من أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب ".

وتطرقت المادة (7) (أ: 1) للأجر المنصف، والمكافأة المتساوية لدى تساوي قيمة العمل دون أي تمييز، على أن يضمن للمرأة خصوصاً تمتعها بشروط عمل لا تكون أدنى من تلك التي يتمتع بها الرجل، وتقاضيها أجراً يساوي أجر الرجل لدى تساوي العمل.

وأكدت المادة ذاتها (البند ج) على تساوي الجميع في فرص الترقية، داخل عملهم، إلى مرتبة أعلى ملائمة، دون إخضاع ذلك إلا لاعتباري الأقدمية والكفاءة.

أما المادة (13) فأكدت في البند (ج) ضرورة جعل التعليم العالي متاحاً للجميع على قدم المساواة، تبعاً للكفاءة، بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجياً بمجانية التعليم.

د. إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة:

أكدت جميع بنود الاتفاقية بالتفصيل على عدم جواز التمييز ضد المرأة وفي المجالات كافة (الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والسياسية) وعلى المستويات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، لكن يكفي الإشارة أيضاً أن الديباجة عادت وأكدت بمنتهى الوضوح على المساواة، وعد التمييز كما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وفي الاتفاقيات الدولية المعقودة برعاية الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، التي تشجع مساواة الرجل والمرأة في الحقوق، والقرارات والإعلانات والتوصيات التي اعتمدتها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، للنهوض بمساواة الرجل والمرأة في الحقوق.

ثانياً: في القوانين والتشريعات الوطنية

كما سبق وتحدثنا سنركز على وثيقة إعلان إستقلال دولة فلسطين لخصوصيتها، ورمزيتها، وعلى القانون الأساسي بوصفه " الدستور " للسلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية بناء على اتفاقية أوسلو

أ. وثيقة إعلان استقلال دولة فلسطين:

تضمنت الوثيقة التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر بتاريخ 15 تشرين الثاني 1988، نصوصاً واضحة في موضوع المساواة، نقتبس منها: " إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق، أو الدين، أو اللون، أو بين المرأة والرجل الخ " .

ب. القانون الأساسي الفلسطيني المعدل:

أوضحت مقدمة القانون " ضمان الحقوق والحريات العامة والشخصية على اختلافها بما يحقق العدل والمساواة للجميع دون تمييز كما أن أحكامه المؤقتة لا تسقط حق الفلسطيني، حيثما وجد، في التمتع بحقوق متساوية مع مواطنيه على أرض الوطن.

تضمن القانون الأساسي نصوصاً واضحة حول المساواة في الباب الثاني (الحقوق والحريات العامة) بدءاً من مادة (9) التي أكدت أن الفلسطينيين أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق، أو الجنس، أو اللون، أو الدين، أو الرأي السياسي، أو الإعاقة.

كما تناولت المادة (26) الموضوع في البند رقم (4) فأكدت أن للفلسطينيين الحق في تقلد المناصب والوظائف العامة على قاعدة تكافؤ الفرص.

المحور الثاني/ التربية على المواطنة :

عانت شعوب العالم كثيرا - وما زال بعضها يعاني - قبل أن يتكرس مفهوم المواطنة ويتجذر حقيقة تتجلى خلالها أبعاد العلاقة التعاقدية بشكل صحي، ممارساتي، على نحو يكفل للمواطنين كرامتهم، وحقوقهم، ويمكنهم من ممارسة دورهم الفاعل.

وبالتالي؛ فإن تكريس هذه المعادلة وتجذيرها، واستمراريتها لا يخضع " للحظ " في وجودها، ولا " للمقامرة، والرهان " على استمراريتها، لهذا يعد وعي المواطنين، وممارستهم لمستويات مباشرة وغير مباشرة من المشاركة السياسية، وتفعيل مواظنتهم أمرا ضروريا لإبقاء هذه العلاقة التعاقدية على مسارها الصحيح، وألا تتحرف باتجاهات أخرى يدفع نتائجها المواطنون استبدادا، وظلما، وقهرا، وحقوقا منتهكة.

إن تفعيل المواطنة لا يأتي صدفة، ولا يولد الشخص مواطنا فاعلا، مشاركا، وناقدا، ولاحظنا خلال ما تضمنه المحور الأول، وفي سياق التطور التاريخي لمفهوم المواطنة الكم الهائل من النضالات التي خاضتها الشعوب في سعيها نحو التغيير، وتكريس دولة القانون، وصولا لتحقيق الاعتراف بالكرامة الإنسانية، ولم يكن هذا ليتحقق لولا الوعي، والذهنية المنفتحة، والرافضة الذي ساهمت به عوامل عدة.

يورد (بتس 2000) عن جيفرسون " إن الهدف من نشأة نظام التعليم العام وإتاحته للجميع، هو الإعداد للمواطنة الديمقراطية في المجتمع الديمقراطي الوليد، وتعليم الحرية والمسؤولية اللتين - ورغم أننا جميعا نولد مزودين بهما - لا يتأثيان لأحد بالفطرة، إذن لا بد من تعهدهما ورعايتهما" لذلك كان جيفرسون يرى أيضا أن حقوق ومسؤوليات المواطنة الديمقراطية يجب تحديدها بالقانون، وتعهدا بتربية مدنية مشتركة، وثقافة حقوقية للجميع.

إن الحفاظ على هذا الوعي وتعميقه أمر ضروري، بما يحمله ذلك من أبعاد ثقافية، وقيمية، ومعارف، ومهارات تسهم في الحفاظ ليس فقط على علاقة تعاقدية سليمة، بل علاقات داخلية صحية أيضاً، وتطور مجتمعي، بما يعنيه ذلك من استقرار وازدهار. وبهذا المعنى تصبح التربية على المواطنة أمراً حيويًا، وجزءاً من المشروعين السياسي والتربوي العامين للدولة الديمقراطية. " إن نجد اليوم أن الدول المتقدمة في مسار المواطنة، والتي مارست الديمقراطية واختبرتها لفترة طويلة، تشعر بالحاجة الدائمة للتربية على المواطنة، من أجل المحافظة على مبادئها وحمايتها من جهة، ومن أجل تحسين أدوات تطبيقها ووسائله، ومن أجل التكيف مع الحاجات المستجدة، والمتنوعة " (العكرة 2007: 59) ويعد هذا أمراً طبيعياً، فالنظام التربوي والتعليمي بالضرورة أن يكون مرآة عاكسة لما اتفق عليه المجتمع أساساً تقوم عليه العلاقات بين الأفراد، وبين الأفراد والسلطة السياسية، بحيث يتحول هذا الاتفاق إلى وعي مستتير، وثقافة سياسية وحقوقية، وقيم، ومهارات يتم تربية النشء عليها لضمان استمرارية العلاقة بين الأفراد " المواطنين " وبين الدولة على نحو سليم، وكذلك بين الأفراد أنفسهم على أساس هذه الحقوق والقيم، وليس هذا بالأمر اليسير، إنه أمر ينبغي الإعداد له جيداً، وأن يبنى على فلسفة واضحة تقود إلى مخرجات محددة، وبالتالي فهي تربية مقصودة، وموجهة، وهادفة.

يرى دي توكفيل أن التلمذة على الديمقراطية والحرية من أهم أنواع التلمذة وأصعبها " فكل جيل يعتبر بمثابة شعب جديد، يجب أن يكتسب المعارف، والمهارات، والميول " عادات العقل والقلب " الضرورية للديمقراطية والمشاركة، فالديمقراطية ليست آلة تسير من تلقاء ذاتها، بل لا بد من رعايتها، وتعهدها عن طريق الكلمة، والدراسة وقوة المثال " (2000 Bottary : 75) وبالطبع، فإن تعزيز مهارات التفكير الناقد والتحليلي قضية تركز عليها التربية على المواطنة، أو التربية المدنية، ذلك أن الهدف هو مواطن يعمل الفكر في كل ما حوله، مما يؤهله مستقبلاً لأن

يكون مواطننا حرا في تفكيره، له قدرة على المشاركة الواعية، والنقد المستند إلى فهم ووعي مستديرين، مواطن صعب الانقياد، رافض لكل مظاهر التبعية والخنوع، ومصادرة الكرامة وانتهاكها.

لهذا؛ نادى جون ديوي في كتاباته بالتربية الديمقراطية " التي تمكن الأفراد من اكتشاف هويتهم، واستعداداتهم، وكل ما يمكن أن يسهموا به من أجل صالح المجتمع، وذلك من خلال التعلم الخبراتي والتعاوني، وتنمية النظرة النقدية، والقدرة على صنع القرار، وهدف هذه التربية هو إنتاج مواطنين منخرطين بفاعلية ووعي ناقد في شؤون مجتمعهم " (جميلة 2013: 34)

التربية على المواطنة/ التربية المدنية في تجارب بعض الدول العربية والدولية:

نستنتج مما سبق أهمية التربية على المواطنة، أو التربية المدنية، لهذا نجد أن العديد من الدول الأوروبية، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها في العالم بدأت خطوات مبكرة على هذا الصعيد، " فبريطانيا كانت من أوائل الدول في العصر الحديث التي اهتمت بتعليم قيم المواطنة وتنميتها في المراحل التعليمية جميعها، فقامت بالعمل على إدماج القيم المتعلقة بالمواطنة ضمن التعليم في كل المستويات ، ابتداء من السنوات الأولى وانتهاء بالتعليم المستمر وتعليم الكبار " (الرشدان 1998: 238) " أما في فرنسا، فقد أدمجت بالتربية الأخلاقية عام 1883 لكنها عرفت بعد ذلك نظام شهادات المدنية ثم سميت بالتربية أو التعليم المدني " (قاسم وآخرون 2010: 18) وتعد الولايات المتحدة الأمريكية كذلك من أوائل الدول التي بدأت بتدريس التربية على المواطنة " فقد أدى زحف المهاجرين خلال القرن التاسع عشر إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى حركة تجدد مرتبطة بالشراكة السياسية والحضارة، وفي عام 1916 أوصت جمعية الدراسات الاجتماعية، وهي إحدى الجماعات المتفرعة عن لجنة إعادة تنظيم التعليم الثانوي بأن يكون تعليم المواطنة هو هدف أولى للدراسات الاجتماعية، وهذا ما كان بعد سنوات قليلة " Anthony

(1998:334) وكذلك اليابان، والنرويج اللتان تمتلكان برامج متطورة للتربية على المواطنة،

ومثلهما غالبية الدول الأوروبية. وما زالت هذه الدول تطور برامج التربية على المواطنة وفق

مراجعات وتقييم مستمرين.

أما في العالم العربي فمن الطبيعي أن يكون موضوع التربية على المواطنة من المواضيع الحديثة

في الفكر العربي المعاصر، ذلك أن الاهتمام نفسه بموضوع المواطنة والديمقراطية في الوطن

العربي جاء في وقت متأخر نسبياً، ويعد لغاية الآن - من الناحية العملية التطبيقية - في مراحله

الجنينية، رغم أن غالبية الدساتير العربية نصت على المواطنة، فأكدت على أن الشعب مصدر

السلطات، كما تطرقت للحقوق المختلفة.

ورغم حداثة الاهتمام بالتربية على المواطنة نجد هناك اهتماماً كبيراً بالموضوع من جانب العديد

من مؤسسات المجتمع المدني، وبعض الدول العربية التي أوجدت منهاجاً خاصاً بالتربية على

المواطنة، فكانت تونس، والأردن، ولبنان من أوائل الدول العربية التي طورت مقررات دراسية لهذا

الغرض.

ففي تونس " انطلق برنامج التربية على حقوق الإنسان في إطار الإصلاح التربوي الشامل وهدف

إلى تأهيل المدرسة التونسية لمواجهة تحديات القرن الحالي، وتعود التربية على مبادئ حقوق

الإنسان في تونس إلى القانون التربوي في العام 1991، ثم تدعمت بالقانون التوجيهي للتربية

والتعليم المدرسي في العام 2002 " (قاسم وآخرون 2010: 21)

أما في لبنان "فقد أنهى المركز اللبناني للبحث والتطوير التربوي مشروعاً بعنوان " إعادة هيكلة

النظام التربوي اللبناني". وكان المشروع بمثابة محاولة لطرح إصلاح تربوي داخل نظام لم يتغير

منذ عام 1968 . ونتيجة ذلك؛ تم طرح إطار تربوي ومنهاج جديد، بما في ذلك المواطنة وبرامج

التربية المدنية والتي طرحت ما بين الأعوام 1996 - 1999 " (قاسم وآخرون 2010: 21)

وفي الأردن " تم طرح مادة التربية المدنية عام 1995 تحت عنوان التربية المدنية والاجتماعية، حيث تشمل مواد التاريخ والجغرافيا والتربية المدنية " (قاسم وآخرون 2010: 21) . واليوم نجد مادة التربية المدنية موجودة في دول عربية أخرى، كالمغرب، ومصر، والبحرين تحت مسميات (التربية الوطنية، أو التربية المدنية)

التربية على المواطنة/ التربية المدنية في السياق الفلسطيني:

مع استلام السلطة الوطنية الفلسطينية زمام الأمور في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتأسيس مركز تطوير المناهج الفلسطينية، تم اعتماد خطة المنهاج الفلسطيني الأول، والخطوط العريضة للمراحل التعليمية في العام 1998. وقد تضمنت أسس المناهج العديد من القضايا التي تركز على جوانب مختلفة من المواطنة، حيث تنطرق الأسس الفكرية والوطنية للمناهج إلى " توحيد جوانب الإنسان الفلسطيني المتكاملة فكريا، واجتماعيا، وجسديا، وروحيا، وعاطفيا، ليكون مواطنا مسؤولا، قادرا على المشاركة في حل مشاكل مجتمعه، والعالم عامة " (خطة المنهاج الفلسطيني الأول 1998: 8).

كما استند الأساس الاجتماعي إلى عدد من المرتكزات؛ منها: العمل على سيادة القانون بوصفه وسيلة لتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين، والمشاركة في العمل الاجتماعي، والسياسي ضمن إطار النظام التشريعي الفلسطيني باعتبارها حقا للمواطن، وواجبا عليه تجاه مجتمعه ووطنه. (خطة المنهاج الفلسطيني الأول 1998: 9).

أما الأساس النفسي، فقد اعتمد على الكثير من القضايا المتعلقة بالمواطنة، والتي تشكل سمات المتعلم، ومنها: المتمسك بحقوق المواطنة، والمتحمل للمسؤوليات المترتبة عليها، والمقدر لإنسانية الإنسان، والمكون للقيم والاتجاهات الإيجابية نحو الذات والآخرين، والعامل على التقدم

الاجتماعي، والمتمثل لمبادئ الديمقراطية في السلوك الفردي والجماعي (خطة المنهاج الفلسطيني الأول 1998: 10).

وأفرد مركز تطوير المناهج مادة مستقلة للتربية على المواطنة، أطلق عليها " مادة التربية المدنية " وشملت الصفوف من الأول وحتى التاسع، حيث بدأ العمل بتدريسها على مراحل من الأعوام الدراسية 2000 / 2001 واكتملت في العام الدراسي 2004/2005.

وبدأت وزارة التربية والتعليم العالي بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني عملية تدريب، وبناء قدرات للمعلمين الفلسطينيين، ليكونوا مؤهلين لتدريس مادة التربية المدنية، حيث أسند تدريس المادة بشكل أساسي لمعلمي المواد الاجتماعية " التاريخ والجغرافيا " ولمعلمي تخصصات أخرى بشكل ثانوي.

تعريف التربية على المواطنة :

يستخدم كثيرون مسمى " التربية المدنية " والتربية على المواطنة بنفس المعنى والدلالات، ويرى الباحث أنه لا توجد مشكلة رئيسة في الاسم طالما أن جوهر التسميتين يحمل ذات الدلالات والمحتوى، وسنلحظ هذا الأمر بوضوح عند استعراض بعض التعريفات والتفسيرات للمفهوم. يعرف بتس (2000: 6) التربية المدنية بأنها " الدراسة الصريحة والمنتظمة للمفاهيم والمبادئ السياسية التي تمثل الأساس للمجتمع السياسي الديمقراطي، والنظام الدستوري " ويضيف أن هذه التربية " تتضمن كذلك مهارات صنع القرار حول القضايا العامة، والمشاركة في الشؤون العامة " ونجد أن مركز التربية المدنية في كاليفورنيا تبنى تعريفاً قريباً بعض الشيء من التعريف السابق، فهي " الإعداد لحكم الذات الديمقراطي المستدام والقوي، وهو ما يعني دعم مشاركة المواطنين السياسية والمدنية على أساس تأمل واع وناقد " (مركز التربية المدنية 1995: 19).

نلاحظ أن التعريفين السابقين ركزا بدرجة كبيرة على المشاركة السياسية في تعريف المفهوم، مع التأكيد على أن هذه التربية تجري في مجتمع ديمقراطي، بما يتطلبه ذلك من معرفة شاملة، ومهارات ضرورية لتفعيل هذه المشاركة السياسية.

أما سالمون (197:2000)؛ فذهب إلى أن التربية المدنية هي " التربية التي تعزز في نفوس الصغار المعتقدات والقيم السياسية التي تمثل حجر الأساس للنظام الديمقراطي، ومنها الاعتراف بالحقوق والحريات الأساسية، ورفض العنصرية وغيرها من أشكال التمييز باعتبارها انتهاكات لكرامة الفرد، وواجب كل المواطنين نحو دعم المؤسسات التي تجسد الإحساس المشترك بالعدل، وسيادة القانون ". نلاحظ أن التعريف السابق ركز على القيم التي تحملها التربية المدنية، أو التربية على المواطنة، سواء القيم في إطار المشاركة السياسية من قبول التنوع والتعددية، والقيم التي يجب أن تسود بين الأكثرية والأقلية، أو طبيعة التعامل بين المواطنين أنفسهم بعيدا عن العنصرية، وتكريس مبدأ المساواة كقيمة بين الجميع بما يحقق العدالة.

وهناك من يجمع في التعريف بين السياسي والمدني، مع التركيز الواضح على الجانب القيمي وعلى أكثر من مستوى، بل ويحمل التربية المدنية، أو التربية على المواطنة مستوى آخر هو المواطنة العالمية، ويشير إلى هذا عبد الملك (92:2001) في تعريفه من أنها " عملية تهدف إلى توعية الفرد بحقوقه وواجباته الإنسانية، وتنمية قدراته على المشاركة الفعالة في بناء المجتمع ومؤسساته، وتحمل المسؤولية، وتقدير إنسانية الإنسان، وتكوين اتجاهات إيجابية نحو الذات ونحو الآخرين، وتمثل مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، والانفتاح على الثقافات العالمية، والمشاركة الإيجابية في الحضارة الإنسانية "

ويورد سالم (102:2003) تعريفا قريبا من التعريف السابق، وربما يكون أكثر شمولية بقليل، فهو يرى أن التربية المدنية هي التربية على المواطنة بأبعادها الإنسانية العامة، الوطنية،

والمجتمعية، والدولانية (نسبة إلى الدولة) وذلك في إطار ينطلق من القيم العالمية المعبر عنها في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وكذلك القيم والقوانين الديمقراطية على المستوى الوطني، وتشمل هذه التربية بناء المعارف والقيم، والممارسات المتناسبة مع كل ذلك، والضرورية لمشاركة المواطن الفعالة مع الدولة/الدول، والأفراد والجماعات الأخرى في نطاق الحياة العامة (أو الحيز العام للمجتمع، والبشرية جمعاء) نلاحظ أن سالم يجمع في تعريفه بين المدني والسياسي، والفضاء الإنساني العام، إنطلاقاً من أن الإنسان هو في البداية إنسان تربطه بالإنسانية جمعاء قيم ومبادئ مشتركة، وثانياً هو فرد في مجتمع يربطه مع بقية الأفراد علاقات وواقع، ومستقبل، وهو كذلك ذات قانونية يربطه مع الدولة/السلطة السياسية علاقة متبادلة تعاقدية.

ولعل التعريفات السابقة تختصر طبيعة السجال الفكري في تعريف التربية على المواطنة، أو التربية المدنية من حيث المستويات، ولعلها كذلك تسير إلى حد ما في تطور مفهوم المواطنة ذاته، ولكن مما لا شك فيه أن التربية على المواطنة، أو التربية المدنية لا يمكن أن تحقق غرضها إذا تركزت فقط على مستوى المشاركة السياسية، وأغفلت الجانب القيمي، أو تناست دورها في تقديم المعارف والمهارات الضرورية واللازمة التي تمكن الطالب "مواطن الغد" من تفعيل دوره السياسي، وعقله ليكون حراً في المقام الأول، غير مسلوب، أو مسكون بالتبعية والولاء، ومن بناء منظومة قيمية إيجابية، تقدر وتصور الكرامة الإنسانية.

في ضوء ما سبق، وفي الحديث عن التربية على المواطنة ستستخدم الدراسة الحالية مسمى التربية المدنية بذات المعنى والدلالة، وستعتمد التعريف الإجرائي التالي للتربية المدنية: "هي التربية على المواطنة بما تحمله من أبعاد معرفية، ومهاراتية، وقيمية، مستندة إلى إطار من الحقوق والواجبات ومنظومة القيم المعبر عنها في المواثيق الدولية والقوانين الديمقراطية الوطنية .

وتهدف إلى خلق مواطن مشارك على نحو فاعل على مستوى السلطة السياسية القائمة، والمجتمع
بجماعاته المتعددة، والعالم بأسره "

المحور الثالث/ الدراسات السابقة: أولاً: الدراسات الفلسطينية

1. دراسة العسالي، وسويدان (2012)

دراسة هدفت إلى الوقوف على مدى مراعاة محتوى المناهج الفلسطينية لأبعاد المواطنة، وانعكاسها على السلم الاجتماعي، وذلك من خلال تحليل المحتوى. واستخدمت الباحثتان المنهج الوصفي لتحليل محتوى مناهج اللغة العربية، والتربية الإسلامية، والتربية المدنية للصفوف من السابع وحتى التاسع الأساسي، فقامتا بحصر أجزاء محتوى كتب مناهج اللغة العربية، والتربية الإسلامية، والتربية المدنية للصفوف من السابع وحتى التاسع الأساسي للعام الدراسي 2012/2011 بجميع أجزائها، ومن ثم بالتحليل في ضوء قائمة من المعايير المتعلقة بالسلم الاجتماعي، والتي تم اشتقاقها من قوائم عالمية، وإقليمية، و اعتمادها بعد عملية التحكيم.

وتوصلت الباحثتان إلى النتائج الآتية:

- محتوى كتاب اللغة العربية للصفوف من (7-9) لم يتعرض لمفهوم المواطنة، وما يترتب عليها من حالة السلم الاجتماعي بشكل كاف، وجاءت المؤشرات على نحو جيد في بعض الدروس، بينما لم تظهر أية مؤشرات في دروس أخرى.
- محتوى كتاب التربية الإسلامية للصفوف من السابع، وحتى التاسع تعرض لبعض المؤشرات بشكل غير ممنهج، حيث لم تظهر أية مؤشرات في محتوى السابع/ الجزء الأول، وكان منخفض المؤشرات في محتوى الصف الثامن، بينما ظهرت مؤشرات مرضية في محتوى الصف التاسع/ الجزء الأول.

• أما بخصوص محتوى كتاب التربية المدنية للصفوف من السابع وحتى التاسع، فقد

أظهرت نتائج الدراسة أنه في الجزء الأول لكتاب الصف السابع ظهر مؤشر واحد

فقط، والأمر ذاته مع الصف الثامن الذي تقاطع مع مؤشرين، بينما تميز محتوى

الصف التاسع الأساسي وتقاطع مع المؤشرات جميعها.

وخلصت الدراسة إلى أن تحليل المحتوى للمناهج تناول مفهوم وابعاد السلم الاجتماعي، ودور

المواطنة الصالحة في بنائه، ولكن بشكل غير ممنهج، وعشوائي، حيث التركيز على بعض

المؤشرات وإهمال الأخرى. وتناول مؤشرات في صف ولم يراع ضرورة حلزونيته في

الصفوف التي تتبعها، كما أنه لم يحقق التكاملية الأفقية بين الموضوعات المختلفة بالشكل

الكافي، الأمر الذي يؤثر على المخرجات التربوية.

2. الآغا (2012)

وهدف دراسته إلى تعرّف صورة المرأة وكيفية تناولها في محتوى كتب اللغة العربية للمرحلة

الأساسية العليا، واتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وحلّلت محتوى عينة الدراسة في

كتب "المطالعة والنصوص" المقررة على الصفوف الدراسية من الثامن حتى العاشر الأساسي.

أعدت الباحثة قائمة خاصة بصورة المرأة شملت عدداً من أدوار المرأة وحقوقها وقضاياها

وصفاتها الشخصية، وجرّت عملية التحليل في ضوء القائمة المعدة، التي شكلت أداة البحث،

والتي تكونت من (62) فقرة توزعت على ستة محاور، هي : (الأدوار الاجتماعية

والأسرية، الأدوار الدينية والتاريخية، الأدوار السياسية والوطنية المعاصرة، الأدوار المهنية،

الحقوق والقضايا، صفات المرأة وشخصيتها)

وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- تركيز المحتوى على عرض الأدوار الاجتماعية والأسرية، وشكل هذا المحور النسبة الأعلى بين المكونات الخاصة بصورة المرأة وبلغت (36.25 %).
- أما المحور الخاص بصفات المرأة وشخصيتها، فبلغت نسبته نسبته (22.11 %)
- يليه المحور الخاص بالأدوار الدينية والتاريخية بنسبة (13.88 %)
- أما فيما يتعلق بالأدوار المهنية، بنسبة (11.31 %)
- وجاءت حقوق وقضايا المرأة بنسبة (8.47 %)
- وأخيراً الأدوار السياسية والوطنية المعاصرة بنسبة (7.71 %)
- وبينت النتائج عدم تضمين محتوى الكتب للعديد من أدوار المرأة بشكل عام، والاهتمام بدرجة أقل بالأدوار السياسية والوطنية، والمهنية للمرأة الفلسطينية المعاصرة، وعدم التركيز على حقوق المرأة وقضاياها.

3. دراسة مرتجي والرنيتسي (2011)

وهدف هذه الدراسة إلى إعداد قائمة بقيم المواطنة المناسبة لمناهج التربية المدنية للصفوف السابع والثامن والتاسع الأساسي في ضوء الخصوصية الفلسطينية، وتحديد مدى توافر قيم المواطنة بمحتوى تلك المناهج. واستخدم الباحثان المنهج الوصفي، وتحليل المحتوى. وتوصلت الدراسة إلى:

- تدني مراعاة محتوى مناهج التربية المدنية للصف السابع والثامن والتاسع لقيم المواطنة وعدم التوازن في توزيعها.
- حقوق الإنسان والقيم السياسية والمسؤولية الاجتماعية حازت على أعلى القيم. بينما كان الوعي البيئي والوحدة الوطنية والانفتاح على الثقافات الأخرى أقل القيم تضمناً - رغم أهميتها-.

وأوصت الدراسة بضرورة تضمين محتوى مناهج التربية المدنية للصفوف السابع والثامن والتاسع الأساسي قيم المواطنة، والتوازن في تضمينها، وتدريب معلمي التربية المدنية على إثراء مناهج التربية المدنية بقيم المواطنة وترجمتها إلى سلوكيات وقيم في نفوس التلاميذ

4. دراسة بركات وأبو علي (2011)

وهدفت إلى تعرّف مظاهر المواطنة المجتمعية في المجالات الاجتماعية والقانونية والاقتصادية والسياسية في المقررات الدراسية الفلسطينية المتعلقة بالعلوم الاجتماعية (التاريخ والجغرافية، والتربية المدنية، والتربية الوطنيّة) من وجهة نظر المعلمين لهذه المقررات. استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هدف الدراسة، واستخداما الاستبيان أداة لجمع البيانات اللازمة. وطبقا استبانة مكونة من (40) فقرة موزعة على أربعة مجالات، وهي المظاهر: الاجتماعية، والقانونية، والاقتصادية، والسياسية.

وتكونت عينة الدراسة من (134) معلماً/ة ممن يدرسون المواد الاجتماعية في المدارس الحكومية بمحافظة طولكرم بفلسطين، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية تبعاً لمتغيري الجنس والمرحلة التعليمية.

وبعد تحليل الباحثين للبيانات الإحصائية التي جُمعت أظهرت الدراسة النتائج الآتية:

- مظاهر المواطنة المجتمعية الخمسة الأكثر شيوعاً في المقررات الدراسية في المجال الاجتماعي كانت على النحو الآتي: (حل المشكلات بالحوار والمناقشة وليس بالعنف، بناء علاقة طيبة مع الجيران والأقارب، تقبل النقد الإيجابي، تجنب اللجوء لغيبة الآخرين في المجالس والدواوين، احترام كبار السن والمرأة)
- مظاهر المواطنة الخمسة الأكثر شيوعاً في المقررات الدراسية في المجال القانوني كانت كما يأتي: (التبليغ عن أي تجاوزات قانونية، التعاون مع الشرطة والأجهزة

الأمنية لحل المشكلات، احترام النظام وعدم انتهاكه مهما يكن، تقديم إرشادات ونصائح حول النظام وأهمية الالتزام به، عدم اللجوء للواسطة لحل المشكلات الخاصة)

- مظاهر المواطنة الخمسة الأكثر شيوعاً في المقررات الدراسية في المجال الاقتصادي تمثلت في: استخدام المواصلات العامة وليس السيارات الخاصة أو الأجرة، استخدام التفكير العلمي عند ممارسة العمل بدلا من العشوائية، الحث على توفير استهلاك المياه والكهرباء ما أمكن، تجنب رمي الأطعمة والمشروبات الزائدة، احترام الوقت وعدم أضاعته دون فائدة) .

- أما مظاهر المواطنة الخمسة الأكثر شيوعاً في المقررات الدراسية في المجال السياسي فكانت: (الاعتزاز بالانتماء للوطن، الوعي بالواجبات تجاه الوطن والاستعداد لأدائها تقدير جهود أجهزة الدولة في خدمة الفرد والمجتمع، الاعتزاز بالوطن والقيادة السياسية والاجتماعية، الدعوة للمحافظة على مظاهر الوحدة الوطنية)

5. درويش (2010)

دراسة هدفت إلى التحقق من مدى فاعلية محتوى منهاج التربية المدنية (من الخامس وحتى التاسع الأساسي) بما يتضمنه من قيم و مفاهيم، في خلق ثقافة مدنية فلسطينية، واستخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي. أما عينة الدراسة، فبلغت 62 معلماً/ة من يدرسون التربية المدنية في مدارس غزة، وشكلت 43% من معلمي/ات التربية المدنية، وتم استثناء المعلمين/ات من خارج التخصص، أما فيما يتعلق في المقابلات فكانت عينة البحث 12 موجهاً من الموجهين أو المشرفين على المادة، وستة من الأساتذة الجامعيين المهتمين بالمجال.

وتكونت الاستبانة من قسمين، الأول: قائمة تحتوي على 14 قيمة مدنية تظهر في شكل سلوكيات، والثاني يتكون من 14 فقرة، ويهدف إلى كشف مدى فاعلية محتوى منهاج التربية المدنية بما تضمنه من مفاهيم، وأنشطة، وقيم في خلق ثقافة مدنية، وطلب من المعلمين/ات إبداء رأيهم حيال الموضوع.

أظهرت الدراسة العديد من النتائج، أبرزها:

- معظم القيم المدنية التي وردت في الاستبيان الموجه للمعلمين شهدت انخفاضا في آخر خمس سنوات من وجهة نظرهم، فعلى سبيل المثال، أظهرت النتائج أن قيم: التعددية وقبول الآخر، والتسامح، والمسئولية، تعاني انخفاضا قد يصل الى (29 %) مقارنة بالسابق (قبل خمس سنوات)
- منهاج التربية المدنية، وما تضمنته من قيم، " لم تلعب دورا فاعلا " في تعزيز التعددية، وتقليل حدة الانقسام الفلسطيني في المجتمع المدني الفلسطيني، وقدرت نسبة نجاح المنهاج في تحقيق ثقافة مدنية بأنها لا تزيد عن 35 % فقط، اعتبرت النتيجة - في نظر كثير من التربويين - مؤشرا تقويميا خطيرا وناقوسا للمعنيين بنشر ثقافة المجتمع المدني، وبالذات في إظهارها مدى ضعف مساهمة الكتب في نشر ثقافة المجتمع المدني.
- يعتقد معظم أفراد العينة أن منظومة القيم المتضمنة في كتب التربية المدنية تحتاج إلى مراجعة جادة للتطوير الشامل لتحسين فاعليتها في نشر ثقافة مدنية فلسطينية، ولتعزز قيم التعددية، وقبول الآخر، والمشاركة.

6. دراسة حسين (2007)

وهدفت هذه الدراسة إلى استقصاء دور التربية المدنية الفلسطينية في التنشئة الديمقراطية في صفوف مرحلة التعليم الأساسي التي يدرس فيها منهاج التربية المدنية الفلسطيني. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج تحليل المحتوى للتعامل مع مقررات التربية المدنية من الأول وحتى التاسع الأساسي، كما أجرى الباحث مقابلات مع المعلمين/ات، ومديري/ات المدارس. وطبق الباحث دراسته في مدارس المرحلة الأساسية في محافظة نابلس. وخلصت الدراسة إلى نتائج كثيرة، أهمها:

- يركز منهاج التربية المدنية الفلسطيني للمرحلة الأساسية على ثلاث قضايا أساسية هي على التوالي: العلاقات مع الآخرين، وحقوق الإنسان، والهوية ومعرفة الذات.
- هناك قصور في دور المدرسة الفلسطينية التربوي ، والتنقيفي، والتطبيقي في التعامل مع التربية المدنية كوسيلة للتنشئة الديمقراطية.
- يسيطر على منهاج التربية المدنية الخطاب العلماني في توجهاته الديمقراطية ، فهو لا يحاول الارتقاء بالقيم الأخلاقية من خلال تعميق دور الدين الإسلامي، بل إنه اكتفى بإشارات متناثرة وغير كافية لتعميق دور الدين في البناء المجتمعي. وتركزت أكثر هذه الإشارات في مقرر الصف الرابع الأساسي.
- تعاني التربية المدنية الفلسطينية من معوقات وإشكاليات تؤثر سلباً على عملية التنشئة الديمقراطية والإعداد الديمقراطي للأجيال ، وتتمثل أهم هذه الإشكاليات في عدم وضوح الإطار المفاهيمي للمقرر الدراسي، والمناخ الاجتماعي الفلسطيني السائد.

ثانيا الدراسات العربية:

1. يعقوب، ومجموعة باحثين (2012)

وهدفت دراستهم إلى تسليط الضوء على واقع مقررات التربية المدنية والوطنية في الأردن ومصر، ولبنان، وإبراز أوجه القوة والنقص التي تشوب المناهج من حيث مدى تضمنها لقيم المواطنة من منظور حقوق الانسان.

استخدم فريق البحث منهج تحليل المحتوى للإجابة عن أسئلة الدراسة، وتم بناء أداة تحليل المضمون لتشمل فئات التحليل كافة قيم المواطنة من منظور حقوق الإنسان الواردة في الصكوك الدولية لحقوق الانسان، كما تمت الاستعانة في هذه الخطوة بالأدب النظري عن تعليم المواطنة وحقوق الانسان والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث.

واقترنت الدراسة على مقررات التربية المدنية والوطنية لآخر صف من صفوف المرحلة الثانوية للعام الدراسي 2011/2012، وأبرز نتائج الدراسة تتمثل في:

- يحتل لبنان المرتبة الأولى من حيث مجموع قيم المواطنة التي تم رصدها في منهجها المقرر ويليه الأردن، ثم مصر بنسبة منخفضة.
- أظهر التحليل الكمي أن مجموع القيم المرتبطة بالمواطنة في مقررات الدول الثلاثة يعد ضئيلاً مقارنة بعدد الفقرات الكلية التي اشتملتها، حيث تضمنت هذه المقررات ما نسبته 13.68% من الفقرات التي أشارت إلى المواطنة من منظور حقوق الانسان من المجموع الكلي للفقرات الواردة في هذه المقررات، وجاءت لبنان أولاً بدرجة متوسطة، والأردن ثانياً، ومصر ثالثاً بدرجة ضعيفة.

- توزعت قيم المواطنة التي تم رصدها على الوحدات القيمية الرئيسية، وتبين من التحليل أن قيم الحقوق الاجتماعية تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد تكراراتها في مقررات التربية المدنية والوطنية في الدول الثلاثة.
- اختلفت درجة الاهتمام بغرس قيمة معينة من دولة إلى أخرى حسب الوحدات القيمية الرئيسية وتشير البيانات إلى غياب الاتساق العام في ترتيب القيم بين هذه الدول الثلاث.
- فيما يتعلق بتوزيع قيم المواطنة من منظور حقوق الانسان على مستوى الوحدات الفرعية للحق في المساواة وعدم التمييز، والحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وحقوق التضامن والتسامح، فقد تنازعت المقررات المبحوثة في الأردن ولبنان الصدارة، بينما كانت مصر ثالثا بنسب منخفضة، وأحيانا منخفضة جدا.

2. شوية (2009)

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى قيم المواطنة في كتب التربية المدنية، والتاريخ، والمطالعة ، والتربية الإسلامية للسنة الأخيرة من المرحلة الإعدادية في الجزائر، و الوقوف على اتجاهات هيئة التدريس نحو دور تلك الكتب في ترسيخ قيم المواطنة لدى طلبة السنة الأخيرة من المرحلة الإعدادية.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي، واستمارة تحليل المضمون، مستخدما المقابلة، والملاحظة الوثائق والسجلات الرسمية، والاستمارة لجمع المعلومات، وتضمنت الاستمارة التي أعدها 30 سؤالا لقياس اتجاه هيئة التدريس نحو دور الكتب في ترسيخ قيم المواطنة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- السيطرة الواضحة لقيمة الحقوق مقابل قيمة الواجبات، فالمسؤولية كعنصر أساسي في تكوين المواطنة تأتي بتواتر ضئيل جداً 02.31% مما يعوّق عملية التكوين الفعال للمواطن الجزائري الواعي والمسؤول.
- على غرار كتاب التربية المدنية تعرض قيم المواطنة في كتاب التاريخ على شكل ثنائيات وفي ترابط علائقي مع قيم أخرى، ما يبرز التجانس بين هذه القيم باعتبارها كلاً متكاملًا في إطار خلق المواطن الصالح.
- ظهرت القيم في الكتب المدرسية بشكل عشوائي غير ممنهج، وتركزت في كتب، واختفت من أخرى، أو كانت قليلة، ما يدل على أمر غير مبرمج.
- يميل اتجاه هيئة التدريس " إيجابيا " إلى أن الكتاب المدرسي يرسخ في الطالب قيم متنوعة للمواطنة فمنها القيم السياسية بالدرجة الأولى تليها القيم الاجتماعية، ثم قيم الولاء للوطن.
- يميل اتجاه هيئة التدريس " سلبيا " إلى أن الكتاب المدرسي لا يرسخ في التلميذ قيم الواجبات مشاعر العدل والإنصاف ، وفهم التعاون الدولي بين المجتمعات، والالتزام بالواجبات القومية، وفكرة التعاون مع المواطنين الآخرين في تحقيق الأهداف القومية
- كل النتائج تميل إلى أن البرامج والمقررات ساهمت بشكل مقبول في ترسيخ قيم المواطنة لدى تلاميذ السنة الأخيرة من المرحلة الإعدادية.

3. عبد الباسط (2009)

وهدفّت الدراسة إلى تحديد مدى توافر قيم المواطنة بأهداف ومحتوى مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية في جمهورية مصر. إتبعّت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم بناء قائمة بقيم المواطنة المناسبة لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية (

الأول، والثاني، والثالث الإعدادي)، وتم الاستناد في إعداد القائمة على مصادر متعددة، وتعديلها بعد عملية تحكيمها، حيث تضمنت القائمة (15) قيمة من قيم المواطنة.

وقد خرجت الدراسة بالنتائج الآتية:

- تدنى مراعاة أهداف منهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية لعدد كبير من قيم المواطنة رغم أهميتها مثل قيم: العدالة ، المساواة، الانتماء، المشاركة، التسامح، الحرية، احترام الملكية العامة ، احترام القانون ، المسؤولية الاجتماعية، التعايش مع الآخر، الحفاظ على البيئة ، نبذ العنف والتطرف ، حيث ترواحت نسبة تضمينها صفر %

- وجود قصور واضح في مراعاة إجمالي فقرات محتوى منهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية لقيم المواطنة المناسبة لهذه المرحلة، ومعظم قيم المواطنة لم تصل نسبة تضمينها إلى 1%، ويوجد القصور ذاته في مراعاة فقرات كل محتوى على حدة من محتويات الصفوف الثلاث للمرحلة الإعدادية (الأول، الثاني، الثالث)
- ارتفاع نسبة مراعاة محتوى منهج الدراسات الاجتماعية بالصف الثالث الإعدادي لقيم: (تقدير عظمة الخالق، الولاء للوطن وثقافته وتقاليده، الحفاظ على البيئة وترشيد استخدامها) مقارنة بغيرها من قيم المواطنة .

- مراعاة أهداف منهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية لتضمين قيمتي: (تقدير عظمة الخالق، والولاء للوطن وثقافته وتقاليده) .

4. قاسم (2006)

وهدفَت الدراسة إلى تعرّف واقع المواطنة في المدارس المصرية، وبشكل محدد طلبة الصف الثالث الثانوي، واعتمد الباحث على استبيان تم تطويره لهذا الغرض، واعتمدت الدراسة على

عينة من طلاب/ات الصف الثالث الثانوي العام، من محافظات القاهرة، والغربية، والفيوم،

حيث تم اختيارها عشوائيا بحيث تكون عينة ممثلة، وتم تطبيق (600) استبيان.

وتكون الإستبيان من أربعة أبعاد: (الديمقراطية، المجتمع المدني، والمواطنة الفعالية " بشقيها

آليات ومؤسسات الحكم، ومسؤوليات المواطنة " ، والمواطنة العالمية)، وتم قياس التربية

المدنية بأبعادها الأربعة السابقة وفق ثلاثة مستويات: (المعرفة والوعي) (القيم والاتجاهات

(المناخ والممارسات)

وجاءت النتائج على النحو الآتي:

- بلغت مستويات المعرفة والوعي المدنيين لدى العينة الكلية على بعد الديمقراطية

58.1%، وعلى بعد المجتمع المدني 46.2%، وعلى بعد آليات الحكم " الجزء

الأول من بعد المواطنة الفعالة " 46.2% ، ومسؤوليات المواطنة " الجزء الثاني من

بعد المواطنة الفعالة 62.7%، وعلى بعد المواطنة العالمية 55.3%، وهذا

الإنخفاض يثير المخاوف.

- بلغت مستويات القيم والاتجاهات المدنية لدى العينة على بعد الديمقراطية 47.7%،

وعلى بعد المجتمع المدني 58%، وعلى الثقة في الحكومة والمؤسسات " الجزء الأول

من المواطنة الفعالة " 48.8% ، وعلى مسؤوليات المواطنة " الجزء الثاني من

المواطنة الفعالة " 65.7% ، وعلى بعد المواطنة العالمية 62.5% ، ورغم الإرتفاع

إلا أنه دون الطموح المطلوب.

- بلغت مستويات المناخ والممارسات المدنية لدى العينة على بعد الديمقراطية

31.4%، وعلى بعد المجتمع المدني 25.3% ، والثقة في الحكومة والمؤسسات "

الجزء الأول من المواطنة الفعالة " 32.6% ، ومسؤوليات المواطنة " الجزء الثاني من

المواطنة الفعالة " 35.8% ، والمواطنة العالمية 35.5%، وهذه نتائج منخفضة، ومقلقة.

- أظهرت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث، وبين المحافظات في جميع الأبعاد.
- فشلت المدرسة المصرية في تحقيق التربية المدنية، وهي " أي المدرسة " منفصلة عن المجتمع المحلي، والعالمي، والقضايا العامة، والسياسية، والقومية، والعالمية، مدرسة تعيش بمعزل عن التطورات المحلية، والإقليمية، والعالمية.

5. أخضر، ومجموعة باحثين (2005)

وهدفَت الدراسة إلى تعرّف واقع أسس تنمية المواطنة ومبادئها في المقررات الدراسية لتعليم البنات في المملكة العربية السعودية، من خلال مقررات (العلوم الدينية، والاجتماعيات، واللغة العربية، واللغة الإنجليزية)، و شملت معلمات المرحلة الثانوية المتخصصات في تدريس المقررات موضوع الدراسة في مدينة مكة المكرمة، والرياض، والمنطقة الشرقية. وكان عددهن (295) معلمة، أما بالنسبة للطالبات فكن من الصف الثالث الثانوي لنفس المدن والمناطق، والمدارس التي تدرس فيها المعلمات، وبلغ عددهن (426) طالبة.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الاستبانة والمقابلة أدوات للدراسة، إذ تم تصميم استبانة واحدة وفق المعايير العلمية تهدف إلى تحليل محتوى المقررات المختارة من وجهات نظر المعلمات والطالبات، وتكونت الاستبانة من ثلاثة محاور، هي: محور المعرفة ويتكون من " 11 عبارة للمعلمات والطالبات. ومحور المهارات ويتكون من " 7 عبارات للطالبات و " 8 عبارات للمعلمات. ومحور القيم والاتجاهات، ويتكون من " 14 عبارة للطالبات والمعلمات. كما استخدمت الدراسة المقابلة الشخصية، بعد إيضاح الهدف للمعلمات.

وجاءت نتائج الدراسة على النحو الآتي:

- في محور المعرفة: أظهرت النتائج احتواء المقررات على مفاهيم مرتبطة بالمواطنة في المواد الدينية بنسبة كبيرة، ويحتاج بعضها إلى ربطه بالأنشطة، وبالنسبة للاجتماعيات فقد ظهرت بنسبة كبيرة، مع الحاجة لربطها بالأنشطة. وبخصوص اللغة العربية، فظهرت بنسبة متوسطة. وأخيرا اللغة الإنجليزية كانت النسبة بين منخفضة وضئيلة.
- في محور المهارات: أظهرت النتائج احتواء المقررات لمهارات مرتبطة بالمواطنة في المواد الدينية، مع اختفاء بعض المفاهيم كالحوار والمناظرة ، بالنسبة للاجتماعيات، ظهرت بنسبة كبيرة، مع اختفاء لبعض المهارات. وبخصوص اللغة العربية، أظهرت نتائج الطالبات وجود المهارات بنسبة متوسطة. وبخصوص اللغة الإنجليزية أظهرت النتائج أن المهارات كانت بين متوسطة وضئيلة.
- في محور القيم والاتجاهات: أظهرت النتائج احتواء المقررات لقيم واتجاهات مرتبطة بالمواطنة في المواد الدينية. وبالنسبة للاجتماعيات، كانت القيم بين متوسطة وعالية. أما بخصوص اللغة العربية، ف ظهرت القيم بين متوسطة وعالية. وأخيرا اللغة الإنجليزية فقد كانت القيم والاتجاهات ضئيلة.

ثالثا: الدراسات الأجنبية

1. الصغير (2003)

هدفت الدراسة إلى تحليل محتوى وثيقة المواطنة للصفين الثالث والرابع الابتدائي، ومحتوى مقرر " المواطنة " لذات الصفين في المملكة المتحدة، وذلك للتعرف إلى الاتجاهات السائدة في الوثيقة والمقررين، والوصول إلى استدلالات واستقرارات حول مدى تمثل المواطنة.

استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى باعتباره أسلوب بحث منهجي يستخدم في تحليل المحتوى الظاهر، وتوصلت الدراسة إلى:

- وثيقة المواطنة للصفين الثالث والرابع الابتدائي، تضع المعالم، والسياسات الضرورية والإيجابية الكفيلة بتحقيق تربية ناجحة على المواطنة.
- مقررات المواطنة تتضمن المفاهيم الضرورية لرفع مستوى التنمية الروحية والأخلاقية والثقافية لدى الطلبة.
- تتضمن مقررات المواطنة المعارف والمهارات التي تساعد في تعزيز مهارات البحث، والاتصال لدى الطلبة، وتنمي مهارات التفكير لديهم . وتعزز لديهم روح الفريق والعمل الجماعي، وتطور مهارات حل المشكلات، وتقديم البدائل.
- تركز المقررات على حقوق المواطنين وواجباتهم، وعمل الحكومة، والانتخابات، والتنوع والتعددية، واحترام الأديان، والأقليات العرقية والدينية.
- تعرض المقررات الطلبة لمواقف حياتية، وتجارب تطبيقية تمكنهم من تطوير قدراتهم بشكل كبير، مثل المناظرات، والتفاوض، واتخاذ القرار، وأنشطة خدمة المجتمع.

2. مصطفى، والهجرسي (2003)

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أهم المفاهيم والقيم والمهارات المتضمنة في كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الابتدائي في دولة باكستان، وتعرف دور الكتاب في تشكيل شخصية الدارسين بما يقوي علاقتهم بالمجتمع وتنمية المواطنة الصالحة.

لجأت الباحثتان إلى الأسلوب الوصفي التحليلي، فأعدتا قائمة بالمفاهيم والقيم والمهارات لمحتوى الكتاب، واستمارة لتحليل محتوى الكتاب، وتعديلها في ضوء رأي المحكمين.

وتضمنت الاستمارة ثلاث قضايا، أولها: المفاهيم وشمل هذا المجال (ما يتصل بالإنسان وبيئته الطبيعية، ما يتصل بالإنسان وبيئته الاجتماعية، يتصل بخصائص المجتمع الإسلامي، فيما يتصل بالطبيعة الإنسانية للفرد)، وثانيها: القيم وشمل هذا المجال (ما يتصل باتجاهات الفرد ونحو الذات، يتصل باتجاهات الفرد نحو الآخرين، ما يتصل باتجاهات الفرد نحو الجماعات التي ينتمي إليها، ما يتصل بالقيم الفكرية والجمالية)، أما القضية الثالثة فكانت المهارات: وشمل المجال (ما يتعلق بجمع الحقائق والمعلومات، فيما يتصل بتنظيم وتفسير البيانات، فيما يتصل بعرض النتائج)

و خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- المفاهيم المتصلة بخصائص المجتمع الإسلامي تكررت بنسبة 35.7% يليها تلك المتصلة بالإنسان وبيئته الاجتماعية 29.3%، ثم ما يتصل بالإنسان وبيئته الطبيعية 18.7% ، تليها المفاهيم المتصلة بالطبيعة الإنسانية للفرد 14.6%
- القيم المتصلة باتجاهات الفرد نحو الجماعات التي ينتمي إليها تكررت بنسبة 32.7% ، ثم القيم الفكرية والجمالية 31.8% ثم القيم المتصلة باتجاهات الفرد نحو الآخرين 18.7% ، بينما القيم المتصلة باتجاهات الفرد نحو الذات 16.8% .

- حصول ما يتصل بجمع الحقائق والمعلومات الأخرى من مهارات على أعلى نسبة 48.4%، بينما حصل ما يتصل بتنظيم وتفسير البيانات من مهارات على نسبة 26.6% وما يتصل بعرض النتائج على نسبة 25% .

- تضمن كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الخامس العديد من القيم المدنية (قيم المواطنة) بنسب عالية ومعقولة، مثل (الولاء للمجتمع العالمي ونظامه، وتحمل

المسؤولية الاجتماعية، التوازن بين ذاتية الفرد والمشاركة في الجماعة، الولاء للأهداف الاجتماعية، الرغبة والإرادة في العمل لجلب الخيرات لأفراد المجتمع، حب الحقيقة مهما كانت محيرة، احترام العمل المتقن وقيمة الجهد الموجه اجتماعياً وقيمة التحصيل أو ناتج العمل، حرية التفكير، حرية التعبير، حرية العبادة، إحترام العمليات التي تقوم على أساس من الفكر والعقل)

3. بادي (2003)

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الحقوق الواردة في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" التي يتضمنها كتاب التربية المدنية للصف الأول الثانوي في فرنسا، ومدى التركيز عليها، بوصفها موضوعات تشكل صلب المواطنة.

اقتصرت البحث على كتاب التربية المدنية للصف الأول الثانوي في فرنسا، المقرر في عام 2002-2003. حيث أن منهج التربية المدنية لهذا الصف يهدف إلى تمكين الطالب من تطبيق ما تعلمه في المرحلة المتوسطة، وتمكينه من المفاهيم المدنية، والقانونية، والاجتماعية. ويتكون هذا المقرر من مجموعة م فاهيم مدنية، وقانونية، واجتماعية، يبلغ عددها (25) مفهوماً، تطرح جميعها تحت المحاور التالية: (المواطنة والمدنية، المواطنة والتكامل، المواطنة والعمل، المواطنة وتحول العلاقات الأسرية)

اعتمد الباحث منهج تحليل المحتوى القائم على المفاهيم، وطور في ضوءه جدولاً لرصد المفاهيم الواردة في المقرر الدراسي، والإعلان العالمي، والمطابقة بينهما، وخلصت الدراسة إلى :

- تضمن مفاهيم التربية المدنية التي تقدم لطلاب الصف الأول الثانوي جميع بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

- تفاوت حجم التركيز على المفاهيم الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في كتاب التربية المدنية للصف الأول الثانوي.
- البنود التي حظيت بنسبة تكرارات من 10 إلى 20 هي البنود المتعلقة بالحريات وتشمل الحقوق التالية: (الحق في الحياة والحرية والأمن، عدم التعرض للتعذيب والتحرر والعبودية، المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير والتفكير والضمير والدين، حرية الاشتراك في الجمعيات والتجمع).
- البنود التي حظيت بتكرارات بين 6 و9 فهي البنود المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتشمل: (العمل، التعليم والمستوى اللائق للمعيشة، المأكل والمأوى والرعاية الصحية).

4. النجار (2003)

هدفت الدراسة إلى تحليل محتوى مقرر الدراسات الاجتماعية للصفين الأول والثاني من المرحلة الثانوية في دولة سنغافورة؛ تحليلًا كميًا للتعرف إلى السمات الخاصة بهذا المحتوى، وأبعاده ومكوناته، والاتجاهات السائدة فيه؛ وتحليلًا كميًا للتعرف على مدى تركيز المقرر على القيم الاجتماعية، والدينية، والسياسية، والاقتصادية للمجتمع السنغافوري.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي باستخدام أسلوب تحليل المحتوى. وشمل التحليل الجانبيين الكيفي والكمي، وتحددت وحدة التحليل بوحدة المساحة التي تمثلت في عدد الصفحات التي يشغلها الموضوع متضمنة المادة المكتوبة والصور التوضيحية. وتم تصميم أداة لجمع بيانات البحث الكمية وتصنيفها. واشتملت الأداة على القيم التي سعى البحث إلى حصرها في المحتوى، مع تحديد للعناصر التي تضمنتها تلك القيم. كما تم التأكد من صدق الأداة.

حددت الدراسة مجتمع البحث في مقرر الدراسات الاجتماعية للمرحلة الثانوية في دولة سنغافورة. وعينته في محتوى كتابي الطالب للصف الأول، الطبعة التاسعة لعام 2002،

والصف الثاني الطبعة السابعة لعام 2001

وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- هدف المقرر تحدد في غرس الإحساس بالانتماء إلى المجتمع والدولة في نفوس التلاميذ، واستغلال الغرائز المناسبة لتعزيز التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع.
- تضمن محتوى المقرر موضوعات في التاريخ، والجغرافيا إضافة إلى بعض أساسيات في الاقتصاد والاجتماع.
- تمثلت الاتجاهات السائدة في المقرر في احترام عادات وتقاليد الفئات العرقية المختلفة في المجتمع، واكتساب الحس الوطني للبقاء والثقة في المستقبل، وتطوير الإحساس والوعي والاهتمام بالوطن والمواطنين، وتفهم الحاجة إلى التعاون والتماسك بين الأفراد والمجتمعات.
- توزّع الواردة في المقرر على أربع مجموعات شملت: القيم الاجتماعية، والقيم الدينية، والقيم السياسية، والقيم الاقتصادية. وتمثلت أولوية توزيع القيم في المحتوى في القيم السياسية والقيم الاجتماعية في المقام الأول تلتها القيم الاقتصادية ثم القيم الدينية.
- اتسم توزيع القيم في المقرر بالتوازن بين مجموعات القيم الأربعة وبين كتابي المقرر للصفين الأول والثاني.

التعليق على الدراسات السابقة:

- تظهر الدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة بسؤال البحث، أن هناك اهتماما بموضوع التربية المدنية/ التربية على المواطنة فلسطينيا، وعربيا، وعالميا، وأن هذا الموضوع يكتسب أهمية تربوية، ويصادف اهتماما كبيرا.
- نلاحظ من الدراسات السابقة أن الاهتمام بموضوع التربية على المواطنة تفاوت من حيث مجتمع البحث وعينته، فلسطينيا تركزت دراسة (العسالي، وسويدان 2012) على مقررات التربية المدنية، واللغة العربية، والتربية الإسلامية، للمرحلة الأساسية العليا. بينما ركزت (الآغا 2012) محتوى مقررات اللغة العربية للمرحلة الأساسية العليا، أما دراسة (مرتجى، والرنيتسي 2011) فبحثت في منهاج التربية المدنية فقط للصفوف من السابع وحتى التاسع الأساسي.
- وتناولت دراسة (بركات، وأبو علي 2011) المقررات الدراسية الفلسطينية المتعلقة بالعلوم الاجتماعية (التاريخ والجغرافية، والتربية المدنية، والتربية الوطنية) في المدارس الأساسية والثانوية في محافظة طولكرم ، وبحثت دراسة (درويس 2010) في منهاج التربية المدنية (من الخامس وحتى التاسع الأساسي)، أما دراسة (حسين 2007) فركزت على مقررات التربية المدنية لمرحلة التعليم الأساسي.
- ونلاحظ التفاوت ذاته أيضا في الدراسات العربية، فنجد أن (يعقوب، ومجموعة باحثين 2012) تناولوا مقررات (التربية المدنية، والوطنية) للصف الثالث الثانوي. أما دراسة (شوية 2009) فحللت محتوى كتب التربية المدنية، والتاريخ، والمطالعة ، والتربية الإسلامية للسنة الأخيرة من المرحلة الإعدادية في الجزائر . أما (عبد الباسط 2009) في دراسته فقام بتحليل محتوى مناهج الدراسات الاجتماعية للصفوف من (الأول

الإعدادي ولغاية الثالث الإعدادي) . وأخير حلت (أخضر ومجموعة باحثين 2005)

مقررات (العلوم الدينية، والاجتماعيات، واللغة العربية، واللغة الإنجليزية) للمرحلة الثانوية

• ويستمر التفاوت ذاته في الدراسات الأجنبية، (فالصغير 2003) عمد إلى تحليل

محتوى وثيقة المواطنة للصفين الثالث والرابع الابتدائي، ومحتوى مقرر " المواطنة " لذات

الصفين في المملكة المتحدة. بينما نجد أن (مصطفى والهجرسي 2003) اختارا كتاب

الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الابتدائي ، وبالمقابل قام (بادي 2003) بتحليل

كتاب التربية المدنية للصف الأول الثانوي . وأخيرا هدفت دراسة (النجار 2003) إلى

تحليل محتوى مقرر الدراسات الاجتماعية للصفين الأول والثاني من المرحلة الثانوية.

• نلاحظ من الدراسات السابقة أن الزاوية التي تم تناول موضوع المواطنة بها مختلفة من

دراسة لأخرى، مع التأكيد أن القيم كانت من أكثر المواضيع التي تضمنتها الدراسات

السابقة.

فقد تناولت (العسالي، وسويدان 2012) موضوع السلم الاجتماعي، بينما ركزت (الآغا

2012) على صورة المرأة فقط، أما دراسة (مرتجى، والرنيتسي 2011) فبحثت في

قيم المواطنة، وتقاطع معها أيضا (يعقوب ومجموعة باحثين 2102)، و(شوية 2009

((ودرويش 2010) (وعبد الباسط 2009) (والنجار 2003) بينما تناولت دراسة

(بركات، وأبو علي 2011) مظاهر المواطنة المجتمعية. أما (حسين 2007) فتناول

موضوع التربية المدنية في التنشئة الديمقراطية. بينما نجد أن (قاسم 2006) ذهب في

دراسته لموضوع المعارف والوعي المدني، والقيم والاتجاهات المدنية، والممارسات

المدنية، وتقاطعت معه دراسة (مصطفى، والهجرسي 2003). وهنا نجد أن الدراستين

السابقتين تطرقتا إلى موضوع القيم أيضا.

أما (أخضر ومجموعة باحثين 2005) فتطرقوا لموضوع أسس تنمية المواطنة ومبادئها، وأخيرا قام (بادي 2003) بدراسة موضوع الحقوق الواردة في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" والتي يتضمنها كتاب التربية المدنية للصف الأول الثانوي.

- أظهرت الدراسات السابقة أن منهج تحليل المحتوى كان المنهج السائد، وأعدت لهذا الغرض قوائم، أو جداول لتحليل محتوى المقررات، فقد استخدمت دراسة (أخضر ومجموعة باحثين 2003) المقابلة إلى جانب تحليل المحتوى، وكذلك فعلت دراسة (شوية 2009) و (حسين 2007).

في حين استخدمت دراسات أخرى الاستبيان فقط أداة لجمع البيانات. مع اختلاف في عينة الدراسة، ومثال ذلك دراسة (قاسم 2006) التي حاولت رصد المعارف، والمهارات، والقيم، والممارسات من وجهة نظر الطلبة. ودراسة (درويش 2010) الذي سعى لقياس فاعلية المنهاج بما يتضمنه من قيم، من وجهات نظر المعلمين، والمشرفين، وأساتذة جامعيين. و(بركات وأبو علي 2011) في دراستهما، الهادفة إلى معرفة مظاهر المواطنة المجتمعية في مقررات العلوم الاجتماعية من وجهات نظر المعلمين.

- أظهرت نتائج الدراسات العربية وضوحا في استخدام المفاهيم والقيم المرتبطة بالمواطنة، حيث كان القانون الدولي لحقوق الإنسان مرجعية المفاهيم في الدراسات باستثناء دراسة (أخضر ومجموعة باحثين 2003) إذ خرجت بنتائج تظهر أن المفاهيم المرتبطة بالمواطنة موجودة في المقررات الدينية السعودية بنسبة كبيرة، وكذلك اللغة العربية، أما بالنسبة للإجتماعيات فموجودة بنسبة متوسطة.

ومرد هذا الأمر أن الاستمارة التي صُممت تضمنت مفاهيم بعيدة كل البعد عن المواطنة، وفي التوصيات تحدثت الدراسة عن أنه يمكن تعزيز المواطنة من خلال (تنمية روح

الولاء لولي الأمر وهي مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية، وأن الخروج على الولي انشقاق ومعصية)، وكذلك (تنمية مهارات الطالبات في التعامل الصحيح المستمد من المنهج النبوي مع أفراد المجتمع ومشكلاته)، و (ترجمة موضوعات مادة الفقه إلى سلوك عملي ممارس من المعلمات و الطالبات داخل الصف المدرسي وخارجه) وهناك مقترحات شبيهة.

- تظهر الدراسات السابقة أن نتائج الدراسات الأجنبية كانت أفضل من مثيلاتها العربية والفلسطينية على صعيد تضمن مقررات المنهاج مفاهيم التربية على المواطنة/ التربية المدنية، وليس هذا انحيازاً للدراسات الأجنبية، لكن الواقع المدروس (المتمثل بالمقررات) يظهر تميّزاً على صعيد المحتوى المترابط، والمفاهيم الشاملة. وعلى صعيد التكامل بين المقررات الدراسية، ويظهر هذا الأمر في دراسة كل من (الصغير 2003) التي خرجت بنتيجة أن وثيقة المواطنة للصفين الثالث والرابع الابتدائي في المملكة المتحدة كفيلة بتحقيق تربية ناجحة على المواطنة، كونها تتضمن المفاهيم الضرورية لرفع مستوى التنمية الروحية والأخلاقية والثقافية لدى الطلبة، كذلك المهارات، والأهم ربط ذلك بالحياة بشكل عملي ودراسة (بادي 2003) التي بحثت في كتاب التربية المدنية للصف الأول الثانوي في فرنسا، ورأت أنه يتضمن جميع بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهو ما أظهرته أيضاً دراسة (مصطفى والهجرسي 2003) التي بينت تضمّن قيم المواطنة في مادة الدراسات الاجتماعية في باكستان للصف الخامس بنسب عالية ومعقولة، وتضمنها للمهارات بنسبة معقولة، والأمر ينسحب على دراسة (النجار 2003) التي حللت مقرر الدراسات الاجتماعية للصفين الأول والثاني من المرحلة الثانوية في دولة سنغافورة ،

وخلصت إلى أن المقرر يتضمن تعزيز القيم السياسية والقيم الاجتماعية في المقام الأول، وأن الاتجاهات التي تمثلت في المقرر تعزز المواطنة بنسبة جيدة.

أوجه التشابه بين الدراسة الحالية، والدراسات السابقة:

تتشابه الدراسة الحالية والدراسات السابقة في الإطار العام، والمتمثل في السعي للوقوف على مدى انعكاس، وتوافر مفاهيم المواطنة في المقررات الدراسية، وبالتالي تحديد جوانب القوة والضعف في هذه المقررات، بما يؤدي لتطويرها في المستقبل.

كما تتفق أيضا مع غالبية الدراسات في استخدام أسلوب تحليل المحتوى، وما يرافقه من إجراءات على صعيد استخدام المعالجات الإحصائية المتمثلة في التكرارات.

وتتشابه الدراسة الحالية مع دراسة (العسالي، وسويدان 2012) من حيث مجتمع البحث الذي تمثل في مقررات التربية المدنية، واللغة العربية، والتربية الإسلامية للمرحلة الأساسية العليا.

تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في القضايا التالية:

1. هي الدراسة الأولى - في حدود علم الباحث وإطلاعه - التي تتناول دراسة أسس

المواطنة المتمثلة (بالمشاركة السياسية، والمساواة) في المقررات الفلسطينية بوصفهما

ركائز العلاقة التعاقدية.

2. أنها تناولت " أسس المواطنة " بالتحليل في ثلاثة مقررات دراسية هي: (التربية المدنية،

واللغة العربية، والتربية الإسلامية بجزأيهما) بينما تناول غيرها من الدراسات مقرا واحدا،

وفي أحسن الأحوال مقررين ولصفوف محددة.

3. كما أن تميزها يأتي من سعيها للبحث في مدى تحقق حالة التكامل بين المقررات الدراسية الثلاث. الأمر الذي لم يرق به أحد من الباحثين سابقا.

4. هي الدراسة الأولى في فلسطين التي تتناول " تحليل محتوى ثلاثة مقررات دراسية " للصفوف من الخامس ولغاية التاسع الأساسي. بينما تناولت الدراسات الأخرى صفوفاً معينة.

5. يعمد غالبية الباحثين إلى الابتعاد عن تحليل مقررات التربية الإسلامية، لأنها - بإعتقادهم - قضية خلافية وحساسة، بينما ذهبت الدراسة الحالية إلى ذلك، وفي موضوعي " المشاركة السياسية، والمساواة تحديداً.

6. بحثت غالبية الدراسات في موضوع القيم المرتبطة بالمواطنة " بشكل مجتزأ " حيث تناولت قيماً محددة " مبعثرة " ، بينما تبحث الدراسة الحالية بشكل شمولي عن أساسين مهمين، ترتبط بهما، ويدل عليهما أكثر من (21) مفهوماً تفسيرياً تضمنت أداً التحليل.

7. تتميز الدراسة أيضاً بأن عينة البحث عينة شاملة، إذ عمل الباحث على تحليل (25) كتاباً مدرسياً، وهو أمر لم تقم به أي من الدراسات السابقة. الأمر الذي يندرج في إطار جهد وطني.

كيف استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة؟

وفرت الدراسات السابقة للباحث فرصة غنية لوضع معالم الأساس النظري الخاص بالدراسة، وتحديد مشكلة الدراسة أيضاً. كذلك أفادته في تحديد منهج الدراسة المستخدم، والإطلاع على المعالجات الإحصائية اللازمة والضرورية، وستفيد الباحث في مرحلة متقدمة في تفسير نتائج الدراسة وتحليلها.

الفصل الثالث

إجراءات الدراسة

منهجية الدراسة:

يتضمن هذا الفصل ال منهجية والإجراءات التي قام بها الباحث لتنفيذ الدراسة ، وهي : منهج الدراسة، ومجتمعها، وعينة ال دراسة، وخطوات إعداد أداة الدراسة ، وإجراءات عملية تحليل المحتوى.

أولاً: منهج الدراسة:

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، لأنه " المنهج الذي يدرس ظاهرة ، أو حدثا ، أو قضية موجودة حاليا، ويمكن الحصول منها على معلومات تجيب عن أسئلة البحث دون تدخل الباحث نفسه " (الأغا والأستاذ 83:2000).

ويتيح هذا المنهج الفرصة للباحث أن يقوم - وباعتماد أسلوب تحليل المحتوى،- بتحليل المقررات الدراسية للحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة، وتفسيرها وصولا للنتائج التي تجيب عن أسئلة الدراسة.

ثانياً: مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من: مقررات التربية المدنية، والتربية الإسلامية بجزأيهما، واللغة العربية / لغتنا الجميلة بجزأيهما للصفوف من 5-7، والمطالعة والنصوص بجزأيهما للصفوف من 8-10 للمرحلة الأساسية العليا، وهي الوصف الذي تعتمده، وتطلقه وزارة التربية والتعليم العالي على الصفوف من الخامس وحتى العاشر الأساسي .

ثالثاً: عينة الدراسة :

تكونت عينة الدراسة من مقررات التربية المدنية، والتربية الإسلامية بجزأيهما، واللغة العربية / لغتنا الجميلة بجزأيهما للصفوف من 5-7، والمطالعة والنصوص بجزأيهما للصفين 8 + 9 للمرحلة

الأساسية العليا من الخامس وحتى التاسع الأساسي، واستثنى العاشر الأساسي لأنه لا يوجد مقرر تربية مدنية لهذا الصف.

رابعاً: تصميم أداة تحليل المحتوى :

قام الباحث بتصميم أداة الدراسة، واحتوت على فئات التحليل، وهما مفهوم المشاركة والمساواة، ولأن فئات التحليل مفاهيم عامة وكبيرة، قام الباحث بتفسيرهما، إذ جرى إعداد قائمة تفسيرية لمفهوم المشاركة والمساواة، وذلك بغرض تحليل محتوى مقررات التربية المدنية، والتربية الإسلامية بجزأيهما، واللغة العربية / لغتنا الجميلة بجزأيهما للصفوف من 5-7، والمطالعة والنصوص بجزأيهما للصفوف 8 + 9، للمرحلة الأساسية العليا بفلسطين، متبعا الخطوات التالية:

1. بناء الأداة، واشتقاق المفاهيم: وقد تم ذلك على مراحل، حيث:

أ. حددت فئات التحليل بمفهوم (المشاركة، والمساواة) ولأن فئات التحليل مفاهيم

عامة وكبيرة، تم اشتقاق قائمة مفاهيم تفسيرية للفئات، وجرى في ضوء

التفسيرات، والدلالات الخاصة بالمشاركة والمساواة والواردة في:

• الإطار النظري للدراسة.

• الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

• الحقوق المدنية والسياسية.

• القانون الأساسي الفلسطيني.

• وثيقة إعلان الاستقلال.

• أدبيات ذات علاقة.

ب. راعى الباحث أن تكون " قائمة المفاهيم التفسيرية " ممثلة لنفس خصائص

مفهوم المشاركة السياسية والمساواة.

2. الأداة بصورتها الأولية: احتوت أداة التحليل بصورتها الأولية على مفهومي المشاركة

السياسية والمساواة، اللذين اعتبرا فئات التحليل، وعلى 11 مفهوما تفسيرية للمشاركة

السياسية، وعلى 10 مفاهيم تفسيرية للمساواة تمهيدا لعرضها على المحكمين.

3. صدق الأداة:

للتحقق من صدق المحتوى، عرض الباحث أداة التحليل على 9 محكمين من داخل

فلسطين وخارجها، وذلك لإبداء رأيهم حول أداة التحليل ومدى شمولية المفاهيم التفسيرية.

ويمتاز المحكمون بأن لهم علاقة مباشرة بموضوع التربية المدنية، من خلال عملهم

كمشرفين، أو مؤلفي مقررات للتربية المدنية، أو عاملين في مؤسسات أهلية تختص

بموضوع المواطنة، وتلقى الباحث اقتراحات من المحكمين تتعلق بإضافة بعض المفاهيم،

وحذف ودمج مفاهيم أخرى، وقد أخذت ملاحظات المحكمين واقتراحاتهم بعين الاعتبار

عند تعديل القائمة النهائية واعتمادها.

4. أداة التحليل بصورتها النهائية: بعد إجراء التعديلات في ضوء ملاحظات المحكمين

واقتراحاتهم، أصبحت أداة التحليل تحتوي على 11 مفهوما تفسيريا للمشاركة، و 10 مفاهيم

تفسيرية للمساواة، يوضحها الجدول رقم (1) أدناه.

(الجدول رقم 1)
أداة التحليل بصورتها النهائية

الفئات	المفاهيم التفسيرية/ وحدات التحليل
المشاركة السياسية	الانتخابات
	التصويت
	الترشيح
	تأسيس الأحزاب
	تشكيل النقابات
	تأسيس الجمعيات والأندية
	الرقابة والمساءلة والمحاسبة
	التجمع السلمي
	حرية الرأي والتعبير
	المشاركة في صنع القرار
	الإستفتاء
المساواة	المساواة في الأجر
	تكافؤ الفرص
	سيادة القانون
	المساواة أمام القضاء
	عدم التمييز على أي أساس
	المساواة بين الرجل والمرأة
	عدم التهميش
	العدل والإنصاف
	حقوق المعاقين
	حقوق الأقليات

خامسا: إجراءات عملية تحليل المحتوى

بعد اعتماد أداة التحليل بصورتها النهائية تم استخدامها في تحليل محتوى مقررات التربية المدنية، والتربية الإسلامية بجزأيهما، واللغة العربية / لغتنا الجميلة بجزأيهما للصفوف من 5-7، والمطالعة

والنصوص بجزأيا للصفوف 8 + 9 ، للمرحلة الأساسية العليا في فلسطين، وقد جرت عملية التحليل بإتباع الخطوات الآتية:

1. تحديد هدف عملية التحليل: هدفت عملية تحليل محتوى مقررات التربية المدنية، والتربية

الإسلامية بجزأيا، واللغة العربية / لغتنا الجميلة بجزأيا للصفوف من 5-7، والمطالعة

والنصوص بجزأيا للصفوف 8 + 9 ، للمرحلة الأساسية العليا في فلسطين إلى تحديد

مدى تضمن المقررات السابقة لمفهومي المشاركة والمساواة ، ومدى التكامل بين هذه

المقررات في طرح مفهومي المشاركة والمساواة عبر رصد تكرارات المفاهيم التفسيرية التي

تتضمنها أداة التحليل.

2. تحديد عينة التحليل: اشتملت عينة التحليل " التي اختيرت بطريقة قصدية " على محتوى

مقررات التربية المدنية، والتربية الإسلامية بجزأيا، واللغة العربية / لغتنا الجميلة بجزأيا

للصفوف من 5-7، والمطالعة والنصوص بجزأيا للصفوف 8 + 9 ، للمرحلة الأساسية

العليا في فلسطين، والتي يوضحها الجدول رقم (2) أدناه.

الجدول رقم (2)

توصيف مقررات التربية المدنية، والتربية الإسلامية، واللغة العربية للمرحلة الأساسية العليا

المقرر الدراسي	الصف	الجزء	الطبعة	السنة	عدد الدروس	الصفحات
التربية المدنية	الخامس	مقرر للفصلين	الثانية التجريبية	2014	14	59
التربية المدنية	السادس	مقرر للفصلين	الثالثة التجريبية	2014	15	59
التربية المدنية	السابع	مقرر للفصلين	الثالثة التجريبية	2012	12	51
التربية المدنية	الثامن	مقرر للفصلين	الثانية التجريبية	2013	15	59
التربية المدنية	التاسع	مقرر للفصلين	الثالثة التجريبية	2014	16	50
لغتنا الجميلة	الخامس	الأول	التجريبية المنقحة	2014	11	103
لغتنا الجميلة	الخامس	الثاني	التجريبية المنقحة	2014	11	99
لغتنا الجميلة	السادس	الأول	التجريبية المنقحة	2014	11	103
لغتنا الجميلة	السادس	الثاني	المنقحة التجريبية	2011	11	99
لغتنا الجميلة	السابع	الأول	التجريبية المنقحة	2014	11	107
لغتنا الجميلة	السابع	الثاني	التجريبية المنقحة	2011	11	108
المطالعة والنصوص	الثامن	الأول	التجريبية المنقحة	2014	16	75
المطالعة والنصوص	الثامن	الثاني	التجريبية المنقحة	2012	16	70
المطالعة والنصوص	التاسع	الأول	التجريبية المنقحة	2014	16	71
المطالعة والنصوص	التاسع	الثاني	التجريبية المنقحة	2014	16	78
التربية الإسلامية	الخامس	الأول	التجريبية المنقحة	2014	21	83
التربية الإسلامية	الخامس	الثاني	التجريبية المنقحة	2010	20	86
التربية الإسلامية	السادس	الأول	التجريبية المنقحة	2014	20	98
التربية الإسلامية	السادس	الثاني	التجريبية المنقحة	2012	19	90
التربية الإسلامية	السابع	الأول	التجريبية المنقحة	2014	21	87
التربية الإسلامية	السابع	الثاني	التجريبية المنقحة	2014	21	94
التربية الإسلامية	الثامن	الأول	التجريبية المنقحة	2014	21	79
التربية الإسلامية	الثامن	الثاني	التجريبية المنقحة	2010	20	87
التربية الإسلامية	التاسع	الأول	التجريبية المنقحة	2014	21	91
التربية الإسلامية	التاسع	الثاني	التجريبية المنقحة	2014	23	87

3. تحديد فئات التحليل، ووحدات التحليل : تحددت فئات التحليل بالمشاركة والمساواة

وتحددت وحدات التحليل بالمفاهيم التفسيرية التي بلغت (11) مفهوما تفسيريا للمشاركة، و (10) مفاهيم تفسيرية للمساواة.

4. تحديد وحدة التحليل وسياقها : اعتمدت الدراسة الحالية على تحليل (الجملة) وحدة

لتحليل المادة المكتوبة في المقررات من 5-9، لأنها: تحمل نوعا من التوازن مقارنة بالوحدات الأخرى " فالكلمة، أو العبارة على سبيل المثال قد تكون دلالاتها متناقضة مع هدف البحث إذا ما اجتزئت من السياق. إضافة إلى أن وحدات أخرى مثل الفقرة قد تكون طويلة، ومركبة. أما الجملة (كوحدة تحليل) فهي سهلة وواضحة، ولها ما يميزها في اللغة العربية كالفصلة، أو النقطة، والبنية من حيث الفعل، والفاعل، والمفعول به، أو النعت، وحروف الجر ...الخ" . (تمارا 2007).

لهذا تأتي (الجملة وحدة تحليل) في موقع وسطي بين الكلمة، والعبارة من جهة، والفقرة من جهة أخرى. وتحقق الغرض في الكشف الكمي عن المفاهيم المطلوبة على نحو سلس، وشامل.

ولأنه " لا معنى لوحدة التحليل خارج إطارها، وقد لا تعني شيئا، أو قد تعني عدة أشياء في الوقت ذاته، إذا لم تدرج في السياق الذي جاءت فيه (تمارا 2007: 93)، فقد عمد الباحث إلى أن تكون وحدة التحليل (الجملة) في سياق الفقرة، اعتمادا إلى أن " سياق التحليل عبارة عن مقطع من المضمون الذي يكبر مباشرة وحدة التحليل أو التسجيل (تمارا 2007: 94).

5. تحديد وحدة التعداد: أعتد التكرار وحدة للتعداد ، فعندما تنطبق جملة من جمل المحتوى

على أي من المفاهيم الواردة في أداة التحليل، يتم وضع علامة (x) في الخانة المقابلة لها الجدول المُعد لتسجيل نتائج التحليل .

6. ضوابط التحليل: تمت عملية تحليل المحتوى آخذة بعين الاعتبار الضوابط الآتية:

- التعريف الإجرائي للفئات، والمفاهيم الواردة في أداة التحليل.
- اعتماد (الجملة) وحدة للتحليل في سياق الفقرة لنصوص الدروس، والأنشطة، والتقويم.
- ربط المفاهيم التفسيرية (وحدات التحليل) بالصف، وبالمادة الدراسية، وبالدرس، وبرقم الصفحة.
- شمل التحليل محتوى مقررات التربية المدنية، والتربية الإسلامية بجزأياها، واللغة العربية / لغتنا الجميلة بجزأياها للصفوف من 5-7، والمطالعة والنصوص بجزأياها للصفوف 8 + 9 ، للمرحلة الأساسية العليا في فلسطين
- شمل التحليل الغلاف، ونصوص الدروس ، والأنشطة، والرسومات، والصور، والأشكال، والتقويم، حيث أنها ما يشكل محتوى الكتاب المقرر .
- استخدام الجداول المعدة لرصد النتائج وتكرار كل من الفئات والمفاهيم التي تضمنها المحتوى.

7. خطوات عملية التحليل: مرت عملية تحليل المحتوى بالخطوات الآتية:

- أ. حصر محتوى مقررات التربية المدنية، والتربية الإسلامية بجزأياها، واللغة العربية / لغتنا الجميلة بجزأياها للصفوف من 5-7، والمطالعة والنصوص بجزأياها للصفوف 8 + 9 ، للمرحلة الأساسية العليا في فلسطين للعام الدراسي 2015/2016.

- ب. إعداد جداول تتضمن العناصر التالية: الفئات، والمفاهيم التفسيرية، والصف، والوحدة، والدرس، والصفحة، ونصوص الدروس، والأنشطة، والرسومات، والصور، والأشكال، والتقويم .
- ت. فحص المقررات السابقة من خلال قراءة واعية ومتأنية لكل درس، بما يتضمنه من نصوص للدروس، وأنشطة، ورسومات، وصور، وأشكال، وتقويم. وتحديد المفاهيم التفسيرية التي يتضمنها كل درس.
- ث. إعطاء تكرار واحد لكل مفهوم تفسيري ورد في محتوى المقررات السابقة.
- ج. تفرغ نتائج التحليل، بحساب تكرار لكل (مفهوم تفسيري) في القائمة وتضمنه محتوى المقررات السابقة ، وذلك على شكل تحليل وصفي كمي.
- ح. بيان توزيع المفاهيم التفسيرية وتكراراتها على محتوى المقرر/ المقررات (الدروس، الأنشطة، التقويم، الأشكال، الصور ... الخ)
- خ. رصد توزيع المفاهيم التفسيرية وتكراراتها على الحصص الدراسية.
8. ثبات أداة التحليل : انسجاما مع ما أورده Grawitz (1988:384) من أن ثبات أداة التحليل هو " طبيعة وسيلة القياس التي إذا ما أسعملت من طرف باحثين آخرين وفي الظروف ذاتها، تعطي النتائج نفسها"، فقد تحقق الباحث من ثبات أداة التحليل على مستويين:
- مستوى الباحث نفسه (الثبات عبر الزمن) : والذي قام بشكل عشوائي باختيار كتاب من مقررات التربية المدنية، واللغة العربية/ لغتنا الجميلة " الجزء الأول "، والتربية الإسلامية " الجزء الأول" للصف السابع الأساسي، وتحليل محتوى هذه المقررات، وبعد شهر قام الباحث بتحليل محتوى الكتاب ذاته، واحتساب نسبة الاتفاق بين نتيجة

التحليل الأول والتحليل الثاني باستخدام معادلة هولستي (Holisti) وهي: (طعيمة

(175:1987)

$$(C R = 2 M / (N1 + N2)$$

حيث أن معامل الثبات = C R

M = عدد الفئات المتفق عليها خلال مرتي التحليل.

N2 + N1 = مجموع الفئات في مرتي التحليل .

ويوضح الجدول رقم (3) أدناه نتائج عملية التحليل على مستوى الباحث نفسه الثبات

عبر الزمن لمقررات التربية المدنية، واللغة العربية/ لغتنا الجميلة " الجزء الأول "، والتربية

الإسلامية " الجزء الأول " للصف السابع الأساسي.

الجدول رقم (3)

ثبات أداة التحليل " مستوى الباحث "

المادة	عملية التحليل	عدد المفاهيم	الفرق في عدد المفاهيم	نسبة للإتفاق
التربية المدنية	الأولى	78	14	%92
	الثانية	92		
التربية الإسلامية	الأولى	6	3	%80
	الثانية	9		
اللغة العربية	الأولى	8	3	%84
	الثانية	11		

تظهر النتائج في الجدول السابق أن نسبة الاتفاق كانت عالية بين عمليتي التحليل

المتتاليتين اللتين قام بهما الباحث نفسه، إذ بلغت في مقرر التربية المدنية (91 %)،

وفي مقرر التربية الإسلامية (80 %)، وفي اللغة العربية " لغتنا الجميلة " (84 %)،

وهي نسب عالية تدل على ثبات عملية التحليل عبر الزمن.

• **مستوى الأفراد الآخرين (ثبات المصححين):** ويقصد به مدى الاتفاق بين نتائج

التحليل التي توصل إليها الباحث، وبين نتائج التحليل التي توصل إليها

مختصون آخرون، اختار الباحث لهذا الغرض اثنين من التربويين الممارسين

لموضوع التربية المدنية، ولهم باع طويل في هذا المجال، وطلب منهما القيام

بعملية التحليل بشكل مستقل لمقررات التربية المدنية، واللغة العربية/ لغتنا

الجميلة " الجزء الأول "، والتربية الإسلامية " الجزء الأول " للصف السابع

الأساسي.

وأُسفرت النتائج كما يدل الجدول رقم (4) أدناه عن وجود اتفاق كبير في

عمليات التحليل وهذا يدل على ثبات عملية التحليل، وتم ذلك باستخدام طريقة

معامل هولستي السابقة.

الجدول رقم (4)

ثبات أداة التحليل " مستوى الباحثين الآخرين "

المادة	المحللون	نقاط الاتفاق	نقاط الاختلاف	مجموع النقاط	نسبة للاتفاق
التربية المدنية	الباحث والمحلل الأول	92	6	98	97%
	الباحث والمحلل الثاني	90	7	97	96%
	المحلل الأول والثاني	90	7	97	96%
	معامل الثبات الكلي	272	20	292	93%
التربية الإسلامية	الباحث والمحلل الأول	9	2	11	90%
	الباحث والمحلل الثاني	8	2	10	89%
	المحلل الأول والثاني	8	2	10	89%
	معامل الثبات الكلي	25	6	31	81%
اللغة العربية	الباحث والمحلل الأول	9	2	11	90%
	الباحث والمحلل الثاني	11	2	13	92%
	المحلل الأول والثاني	9	3	12	86%
	معامل الثبات الكلي	29	7	36	81%

يتبين من الجدول السابق - فيما يتعلق بمقرر التربية المدنية - أن نسبة الاتفاق بين الباحث والمحلل الأول بلغت (96 %)، وبينه وبين المحلل الثاني (95 %) في حين بلغت النسبة بين المحلل الأول والمحلل الثاني (95 %) وكان معامل الثبات الكلي (95 %)، ما يدل على ثبات تحليل الباحث.

وفيما يتعلق بمقرر التربية الإسلامية تظهر النتائج أن نسبة الاتفاق بين الباحث والمحلل الأول بلغت (80 %)، وبينه وبين المحلل الثاني (82 %) في حين بلغت النسبة بين المحلل الأول والمحلل الثاني (80 %) وكان معامل الثبات الكلي (81 %)، ما يدل على ثبات تحليل الباحث.

أما بخصوص مقرر اللغة العربية " لغتنا الجميلة "، فتظهر النتائج أن نسبة الاتفاق بين الباحث والمحلل الأول بلغت (85 %)، وبينه وبين المحلل الثاني (83 %) في حين بلغت النسبة بين المحلل الأول والمحلل الثاني (83 %)، وكان معامل الثبات الكلي (84 %)، ما يدل على ثبات تحليل الباحث.

وبعد التأكد والاطمئنان من ثبات تحليل المحتوى، باشر الباحث بعملية تحليل محتوى المقررات الدراسية المطلوبة.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى فحص مدى توافر أسس المواطنة المتمثلة بالمشاركة السياسية والمساواة في مقررات التربية المدنية ، واللغة العربية " لغتنا الجميلة للصفوف من (5-7) بجزائها، والمطالعة والنصوص للصفين (8+9) بجزائها، والتربية الإسلامية بجزائها للصفوف من (5-9) وكذلك حالة التكامل الموجودة بين هذه المقررات فيما يتعلق بالمشاركة السياسية والمساواة. وحاولت الدراسة تحقيق هذا الهدف من خلال الإجابة عن السؤالين التي طرحتها مستخدمة في ذلك أسلوب تحليل المحتوى.

ولتحقيق أهداف الدراسة، صُممت أداة تحليل المحتوى، والتأكد من صدقها، وثباتها، وتحديد ضوابط التحليل، وتم تحليل محتوى مقررات التربية المدنية، والتربية الإسلامية بجزائها، واللغة العربية / لغتنا الجميلة بجزائها للصفوف من 5-7، والمطالعة والنصوص بجزائها للصفوف (8+9) للمرحلة الأساسية العليا في فلسطين.

وفيما يأتي النتائج التي توصلت إليها الدراسة تبعاً لتسلسل أسئلتها:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

تحدد السؤال الأول في الدراسة بمدى تضمن مقررات " التربية المدنية، والتربية الإسلامية، واللغة العربية، في الصفوف من الخامس وحتى التاسع لمفهوم المشاركة والمساواة.

للإجابة عن هذا السؤال، اطلع الباحث على توصيف مقررات التربية المدنية، والتربية الإسلامية بجزائها، واللغة العربية / لغتنا الجميلة بجزائها للصفوف من 5-7، والمطالعة والنصوص بجزائها للصفوف (8+9) للمرحلة الأساسية العليا في فلسطين كما تضمنها الجدول رقم (2)

ثم حلّل محتوى المقررات السابقة في ضوء أداة التحليل المعدة مسبقاً من الباحث، والتي تضمنت المفاهيم التفسيرية لمفهوم (المشاركة السياسية، والمساواة) والتأكد من صدقها، ومعامل ثباتها، وتحديد ضوابط التحليل.

كما تمت مراجعة التعليمات الصادرة عن وزارة التربية والتعليم العالي / مكتب الوزير (ملحق رقم 1) بخصوص مواعيد الدوام خلال العام الدراسي 2016/2015، إذ تبين أن العام الدراسي يبدأ للطلبة بتاريخ 2015/8/24، بحيث تبدأ امتحانات الفصل الأول بتاريخ 2015/12/21، ثم يعاود الطلبة الدوام في الفصل الثاني بتاريخ 2016/1/25، وتبدأ الإمتحانات النهائية بتاريخ 2016/5/16، ما يعني أن هناك 34 أسبوعا دراسيا " تقريبا " في العام الدراسي 2016/2015. كما تمت العودة إلى سياسة الوزارة بخصوص توزيع الحصص الدراسية على المقررات الثلاثة، للوقوف على نصيب كل مقرر من الحصص أسبوعيا. (الملاحق من 2-5)

وجاءت النتائج المتعلقة بالسؤال الأول على النحو الآتي:

أولا: النتائج المتعلقة بمقررات التربية المدنية للصفوف من (5-9)

شملت عملية التحليل مقررات الصفوف من (5-9) حيث يخدم المقرر المخصص لكل صف فصلين دراسيين، وقد اشتمل محتوى مقررات التربية المدنية على (72 درسا) موزعة على مقررات الصفوف من (5-9) كما يظهر الجدول رقم (2)

أ. نتائج تحليل مقرر التربية المدنية للصف الخامس الأساسي

يوضح الجدول ملحق رقم (6) نتائج عملية التحليل المتعلقة بمقرر التربية المدنية للصف الخامس الأساسي، ونلاحظ أن المقرر المذكور قد تضمن (11) مفهوما تفسيريا دالا، ومرتبطا بمفهومى المشاركة السياسية والمساواة، وأن هذه المفاهيم قد تكررت (73 مرة)

وقد توزعت هذه المفاهيم بين نصوص الدروس التي احتلت النصيب الأكبر من عدد التكرارات بواقع (32 مرة)، تلاها التقويم بواقع (16 مرة)، ثم الأنشطة بواقع (15 مرة)، وأخيرا الرسومات بواقع (10 مرات). بينما لم يتضمن غلاف الكتب المقرر، أو الصور والأشكال في الكتاب المقرر أية مفاهيم.

ويلاحظ أيضا أن هذه تكرار هذه المفاهيم كان متفاوتا، فقد تكرر بعضها بدرجة كبيرة، مثل:

- حرية الرأي والتعبير، تكررت (7 مرات، بنسبة 70% من مجموع التكرارات الخاصة

بمفهوم المشاركة السياسية.

- مفهوم العدل والانصاف تكرر (23 مرة، بنسبة 36.51% من مجموع التكرارات الخاصة

بمفهوم المساواة).

- تكافؤ الفرص تكرر (12 مرة، بنسبة 19.05% من مجموع التكرارات الخاصة بمفهوم

المساواة).

بينما تكررت مفاهيم (التصويت، وسيادة القانون، والمساواة أمام القضاء، والمساواة بين الرجل

والمرأة، وحقوق المعاقين) بصورة ضعيفة، بواقع مرة واحدة أو اثنتين.

كما ونلاحظ من الجدول السابق أن المفاهيم التفسيرية المتعلقة بالمساواة وردت بصورة أكبر من

تلك المتعلقة بالمشاركة السياسية، حيث دلت ثلاثة مفاهيم فقط على المشاركة السياسية، بينما كان

هناك ثمانية مفاهيم تفسيرية دلت على المساواة.

ولكن بالإجمال، تضمن المقرر السابق 11 مفهوما تفسيريا، أي ما نسبته 52.3% من المفاهيم

المتعلقة بمفهوم المشاركة السياسية، والمساواة، التي تضمنتها أداة التحليل.

وعلى صعيد توافر المفاهيم التفسيرية ارتباطا بالوحدات والدروس، يظهر الجدول ملحق رقم (7)

أن التوافر متفاوت على مستوى الوحدة الدراسية، إذ تضمنت الوحدة الأولى ستة مفاهيم تكررت

25 مرة. بينما تضمنت الوحدة الثانية أربعة مفاهيم تفسيرية تكررت 7 مرات. أما الوحدة الثالثة

فتضمنت مفهومين تكررا 7 مرات. في حين تضمنت الوحدة الرابعة خمسة مفاهيم تفسيرية،

تكررت 34 مرة، بينما لم يتضمن الدرس الرابع من الوحدة الأولى أي مفهوم تفسيري، وكذلك

الدرسان الثالث والرابع من الوحدة الثالثة.

وتشير النتائج - إجمالاً - إلى وجود توافر على صعيد المفاهيم، والتكرارات، والدروس، لكن المعطيات السابقة تظهر أنه توافر غير متوازن.

ب. نتائج تحليل مقرر التربية المدنية للصف السادس الأساسي

تشير نتائج عملية التحليل التي يوضحها الملحق رقم (8) إلى أن المقرر تضمن (8) مفاهيم تفسيرية دالة على مفهومي المشاركة السياسية والمساواة، وأنها تكررت (56 مرة).

وتوزعت هذه المفاهيم بين نصوص الدروس التي احتلت النصيب الأكبر من عدد التكرارات بواقع (39 مرة)، تلتها الرسومات التي تكررت (8 مرات)، ثم الأنشطة (5 مرات)، وأخيراً التقويم بواقع (4 مرات). بينما لم يتضمن غلاف الكتب المقرر، أو الصور والأشكال في الكتاب المقرر أية مفاهيم.

ويلاحظ أيضاً أن هذه تكرار هذه المفاهيم كان متفاوتاً، فقد تكرر بعضها بدرجة كبيرة، مثل:

- حرية الرأي والتعبير التي تكررت بواقع (28 مرة، بنسبة 73.6 %)، والمشاركة في صنع القرار بواقع (8 مرات، بنسبة 21 %) من مجموع تكرارات مفهوم المشاركة السياسية.

- العدل والإنصاف بواقع (9 مرات، بنسبة 50 %)، وعدم التمييز على أي أساس بواقع (5 مرات، بنسبة 28 %) من مجموع التكرارات الخاصة بمفهوم المساواة.

وتكررت مفاهيم (سيادة القانون، والتجمع السلمي، والمساواة بين الرجل والمرأة، وحقوق المعاقين) بدرجة ضعيفة، بواقع مرة واحدة أو اثنتين.

كما نلاحظ من الجدول السابق أن المفاهيم التفسيرية المتعلقة بالمساواة وردت بصورة أكبر من تلك المتعلقة بالمشاركة السياسية، إذ دلت ثلاثة مفاهيم فقط على المشاركة السياسية، بينما كان هناك خمسة مفاهيم تفسيرية دلت على المساواة. ولكن بالإجمال تضمن مقرر التربية المدنية

للفص السادس ما نسبته 38% من المفاهيم المتعلقة بمفهومَي المشاركة السياسية، والمساواة اللذين تضمنتها أداة التحليل.

وعلى صعيد توافر المفاهيم التفسيرية إرتباطا بالوحدات والدروس، يظهر المرفق رقم (9) أن التوافر متفاوت على مستوى الوحدة الدراسية (سواءا من حيث عدد المفاهيم التفسيرية، أو عدد تكراراتها)، إذ تضمنت الوحدة الأولى خمسة مفاهيم تفسيرية تكررت 6 مرات. بينما تضمنت الوحدة الثانية أربعة مفاهيم تفسيرية تكررت 36 مرة. أما الوحدة الثالثة فتضمنت مفهومين تفسيريين لم يتكررا. في حين تضمنت الوحدة الرابعة ثلاثة مفاهيم تفسيرية، تكررت 12 مرة. ويظهر المرفق السابق كذلك أن المفاهيم التفسيرية انحصرت في دروس معينة، ولم تتضمن في جميع الدروس، حيث خلا الدرسان الثالث والرابع من الوحدة الأولى من أي مفهوم تفسيري، وكذلك الدرس الأول من الوحدة الثانية، والثالث والرابع من الوحدة الثالثة، والثاني من الوحدة الرابعة. تشير النتائج السابقة إلى وجود التوافر في مقرر التربية المدنية للفص السادس الأساسي على صعيد المفاهيم، والتكرارات، والدروس، لكن المعطيات السابقة تظهر أيضا أنه توافر غير متوازن.

ج. نتائج تحليل مقرر التربية المدنية للفص السابع الأساسي

تشير نتائج عملية التحليل والتي يوضحها الملحق رقم (10) أن المقرر تضمن (12) مفهوما تفسيريا، وأن هذه المفاهيم تكررت (98 مرة) .

وقد توزعت هذه المفاهيم بين نصوص الدروس التي احتلت النصيب الأكبر من عدد التكرارات بواقع (70 مرة)، تلتها الأنشطة بواقع (24 مرة)، ثم الرسومات بواقع (مرتين). وأخيرا التقويم، والأشكال والصور بواقع (مرة واحدة لكل منهما) بينما لم يتضمن الغلاف أية مفاهيم. ويمكن الملاحظة أيضا، التفاوت في تكرارات هذه المفاهيم حيث تكرر بعضها بدرجة كبيرة، مثل:

- حرية الرأي والتعبير تكرر (7 مرات، بنسبة 37%) وتأسيس الجمعيات والأندية، تكرر (4مرات، بنسبة 21%) من مجموع التكرارات الخاصة بمفهوم المشاركة السياسية.
- المساواة بين الرجل والمرأة، وعدم التمييز على أي أساس تكرر بالتساوي (26 مرة، بنسبة 33%) والعدل والإنصاف تكرر بواقع (17 مرة، بنسبة 21.5%) من مجموع التكرارات الخاصة بمفهوم المساواة.

وتكررت مفاهيم (تأسيس الأحزاب، وتشكيل النقابات بواقع ثلاث مرات، بينما تكررت مفاهيم تكافؤ الفرص، والمشاركة في صنع القرار، والمساواة في الأجر، ووحقوق المعاقين) بدرجة ضعيفة، بواقع مرة واحدة أو اثنتين.

كما ونلاحظ من الملحق السابق أن المفاهيم التفسيرية المتعلقة بالمساواة وردت بصورة أكبر من تلك المتعلقة بالمشاركة السياسية، حيث دلت خمسة مفاهيم فقط على المشاركة السياسية، بينما كانت هناك سبعة مفاهيم تفسيرية دلت على المساواة. ولكن بالإجمال تضمن مقرر التربية المدنية للصف السابع الأساسي ما نسبته 57.1% من المفاهيم المتعلقة بمفهوم المشاركة السياسية، والمساواة اللذين تضمنتها أداة التحليل.

وعلى صعيد توافر المفاهيم التفسيرية إرتباطا بالوحدات والدروس، يظهر المرفق رقم (11) أن التوافر متفاوتا على مستوى الوحدة الدراسية (سواء من حيث عدد المفاهيم التفسيرية، أو عدد تكراراتها)، إذ تضمنت الوحدة الأولى سبعة مفاهيم تفسيرية تكررت 42 مرة. بينما تضمنت الوحدة الثانية أربعة مفاهيم تفسيرية تكررت 20 مرة. أما الوحدة الثالثة فتضمنت ثلاثة مفاهيم تفسيرية تكررت 6 مرات. في حين تضمنت الوحدة الرابعة سبعة مفاهيم تفسيرية، تكررت 30 مرة. بينما خلا الدرس الثاني من الوحدة الثانية أي مفهوم تفسيري، وكذلك الدرس الثالث من الودعتين الثالثة والرابعة.

تشير نتائج تحليل مقرر التربية المدنية للصف السابع الأساسي إلى وجود توافر على صعيد المفاهيم، والتكرارات، والدروس، لكن المعطيات السابقة تظهر أنه لم يرتبط بالتنظيم الرأسي والمنطقي للمحتوى.

د. نتائج تحليل مقرر التربية المدنية للصف الثامن الأساسي

تظهر نتائج التحليل - كما يوضحها - الملحق رقم (12) أن المقرر تضمن (14) مفهوما تفسيريا دالا على مفهومي المشاركة السياسية والمساواة، وأن هذه المفاهيم تكررت (133 مرة). وقد توزعت هذه المفاهيم بين نصوص الدروس التي احتلت النصيب الأكبر من عدد التكرارات بواقع (89 مرة) ثلثها الأنشطة، والرسومات بواقع (14 مرة) لكل منهما، ثم التقويم بواقع (12 مرة) أما الغلاف فتضمن (3 تكرارات) بينما تضمنت الأشكال والصور (تكرارا واحدا). ويلاحظ أيضا أن هذه تكرار هذه المفاهيم قد ورد بتفاوت، حيث تكرر بعضها بدرجة كبيرة مثل:

- حرية الرأي والتعبير تكرر (43 مرة، بنسبة 65%) من مجموع تكرارات المشاركة السياسية.

- المساواة بين الرجل والمرأة تكررت (20 مرة، بنسبة 30%)، وسيادة القانون تكررت (15 مرة، بنسبة 22%)، وعدم التمييز على أي أساس تكررت (14 مرة، بنسبة 21%) من مجموع التكرارات الخاصة بمفهوم المساواة.

ويلاحظ أيضا أن بعض المفاهيم تكررت بدرجة متوسطة مثل:

- حقوق الأقليات تكررت (6 مرات، بنسبة 9%)، وحقوق المعاقين تكرر (4 مرات، بنسبة 6%) من مجموع التكرارات الخاصة بمفهوم المساواة.

- الانتخابات تكررت (5 مرات، بنسبة 7.6%) من مجموع التكرارات الخاصة بمفهوم المشاركة السياسية.

بينما تكررت بعض المفاهيم بدرجة ضعيفة بواقع 3 مرات كالتجمع السلمي، ومرة واحدة، أو اثنتين مثل: (الترشيح، المشاركة في صنع القرار، والإستفتاء، عدم التهميش).

وقد وردت المفاهيم التفسيرية المتعلقة بالمساواة، وتلك المتعلقة بالمشاركة السياسية في مقرر التربية المدنية للصف الثامن بصورة متساوية، بواقع سبعة مفاهيم تفسيرية لكل منهما. ولكن بالإجمال تضمن مقرر التربية المدنية للصف الثامن الأساسي ما نسبته 66.6% من المفاهيم المتعلقة بمفهومَي المشاركة السياسية، والمساواة اللذين تضمنتها أداة التحليل.

وعلى صعيد توافر المفاهيم التفسيرية ارتباطا بالوحدات والدروس للصف الثامن الأساسي، يظهر المرفق رقم (13) أن هناك تفاوتاً في حجم التوافر على مستوى الوحدات والدروس (سواء من حيث عدد المفاهيم التفسيرية، أو عدد تكراراتها) حيث تضمنت الوحدة الأولى خمسة مفاهيم تفسيرية تكررت 9 مرات. بينما تضمنت الوحدة الثانية ثلاثة عشر مفهوماً تفسيرياً تكررت 67 مرة. أما الوحدة الثالثة فتضمنت أربعة مفاهيم تفسيرية تكررت 36 مرة. في حين تضمنت الوحدة الرابعة خمسة مفاهيم تفسيرية، تكررت 21 مرة. ويظهر الجدول كذلك أن جميع الدروس قد تضمنت مفاهيم تفسيرية.

تشير نتائج تحليل مقرر التربية المدنية للصف الثامن الأساسي إلى وجود توافر على صعيد المفاهيم، والتكرارات، والدروس، وهو توافر أعلى من مقررات الصفوف السابقة، لكن المعطيات السابقة تظهر أيضاً أنه توافر غير ممنهج، وغير مدروس.

هـ. نتائج تحليل مقرر التربية المدنية للصف التاسع الأساسي

تظهر نتائج عملية التحليل المتعلقة بمقرر التربية المدنية للصف التاسع الأساسي - والتي يوضحها الملحق رقم (14) أن المقرر تضمن (20) مفهوماً تفسيرياً دالاً، ومرتبطة بمفهومَي المشاركة السياسية والمساواة، وأن هذه المفاهيم تكررت (299 مرة).

توزعت هذه المفاهيم بين نصوص الدروس التي احتلت النصيب الأكبر من عدد التكرارات بواقع (208 مرات)، تلاها التقويم بواقع (41 مرة)، ثم الأنشطة بواقع (33 مرة) فالرسومات بواقع (7 مرات) بينما الأشكال والصور بواقع (6 مرات) وأخيرا الغلاف بواقع (4 مرات). وقد جاء تكرار هذه المفاهيم متفاوتا، حيث ورد بعضها بدرجة كبيرة مثل:

- الرقابة والمساءلة والمحاسبة، التي تكررت بواقع (44 مرة، بنسبة 28.5%)، والانتخابات تكررت (34 مرة، بنسبة 22%) من مجموع التكرارات الخاصة بمفهوم المشاركة السياسية
- حقوق المعاقين تكررت (39 مرة، بنسبة 27%) والمساواة بين الرجل والمرأة تكررت (35 مرة، بنسبة 24.1%)، وعدم التهميش تكررت (25 مرة، بنسبة 17.2%) من مجموع التكرارات الخاصة بمفهوم المساواة.

كما يلاحظ أيضا أن بعض هذه المفاهيم تكرر بدرجة متوسطة، مثل:

العدل والإنصاف تكرر (12 مرة، بنسبة 8.3%)، والترشيح تكرر (11 مرة، بنسبة 7%) والمشاركة في صنع القرار تكررت (10 مرات، بنسبة 6.5%).

بينما وردت بعض المفاهيم بصورة ضعيفة مقارنة بما سبقها، مثل: (تأسيس الأحزاب، وتشكيل النقابات، والتجمع السلمي، والمساواة في الأجر، وسيادة القانون حقوق الأقليات، والمساواة أمام القضاء، وتكافؤ الفرص)

ولكن -بالإجمال- تضمن مقرر التربية المدنية للصف الثامن الأساسي ما نسبته 95.2% من المفاهيم المتعلقة بمفهوم المشاركة السياسية، والمساواة اللذين تضمنتها أداة التحليل.

وعلى صعيد توافر المفاهيم التفسيرية ارتباطا بالوحدات والدروس، يظهر المرفق رقم (15) أن حجم التوافر متفاوت على مستوى الوحدة الدراسية (سواء من حيث عدد المفاهيم التفسيرية، أو عدد تكراراتها) إذ تضمنت الوحدة الأولى ثمانية عشر مفهوما تفسيريا تكررت 105 مرات. بينما

تضمنت الوحدة الثانية خمسة عشر مفهوما تفسيريا تكررت 79 مرة. أما الوحدة الثالثة فتضمنت أحد عشر مفهوما تفسيريا تكررت 64 مرة. في حين تضمنت الوحدة الرابعة خمسة مفاهيم تفسيرية، تكررت 51 مرة. ويظهر الجدول كذلك أن الدرس الثالث من الوحدة الرابعة لم يتضمن أي مفهوم تفسيري

وتشير نتائج تحليل مقرر التربية المدنية للصف التاسع الأساسي إلى وجود وفرة على صعيد المفاهيم، والتكرارات، والدروس، وهو التوافر الأعلى من جميع مقررات الصفوف السابقة، لكن المعطيات السابقة تظهر أنه توافر غير ممنهج، وغير متوازن ارتباطا بالتنظيم الخاص بالمحتوى.

ثانيا: النتائج المتعلقة بمقررات اللغة العربية للصفوف من (5-9)

شملت عملية التحليل مقررات اللغة العربية " لغتنا الجميلة " من (5-7) والمطالعة والنصوص للصفين (8+9) حيث خصص لكل فصل دراسي مقرر منفصل. وقد اشتمل محتوى مقررات اللغة العربية السابقة على (130 درسا) كما يظهر من الجدول السابق رقم (2).

أ. نتائج تحليل مقرر اللغة العربية " لغتنا الجميلة " للصف الخامس الأساسي / الجزء الأول

تظهر نتائج التحليل - كما يوضحها الملحق رقم (16) - أن المقرر تضمن مفهوما تفسيريا واحدا دالا ومرتبطا بمفهومي المشاركة السياسية والمساواة، وأن هذا المفهوم تكرر مرتين فقط. وقد توزع المفهوم بين نصوص الدروس، والأنشطة بواقع مرة واحدة لكل منهما، ما يعني أن المقرر السابق تضمن ما نسبته 4.7% من المفاهيم المتعلقة بمفهومي المشاركة السياسية، والمساواة، اللذين تضمنتها أداة التحليل. كما يظهر الجدول المرفق رقم (17) أن مفهوم العدل والإنصاف جاء في درسين فقط من مجموع 11 درسا تضمنها مقرر اللغة العربية للصف الخامس، الأمر الذي يعني أن هناك 9 دروس خلت من أية مفاهيم تفسيرية.

بالإجمال، هناك توافر في مقرر اللغة العربية للصف الخامس/ الجزء الأول - كما يظهر من النتائج - لكنه توافر ضئيل جداً، ارتباطاً بالمفاهيم التفسيرية، والتكرارات، والدروس. فالمقرر السابق تضمن مفهوماً واحداً فقط تكرر مرتين في درسين منفصلين، مرة في نصوص الدروس، وأخرى في الأنشطة

ب. نتائج تحليل مقرر اللغة العربية " لغتنا الجميلة " للصف الخامس الأساسي / الجزء الثاني يوضح الجدول ملحق رقم (16) نتائج عملية التحليل، ويمكن ملاحظة أن المقرر تضمن مفهومين تفسيريين دالين ومرتبطين بمفهومي المشاركة السياسية والمساواة، هما: حرية الرأي والتعبير، والمساواة بين الرجل والمرأة، وأن هذين المفهومين لم يتكررا. وانشصر في التقويم بواقع مرة واحدة لكل منهما.

كما ونلاحظ من الجدول أن هناك 19 مفهوماً تفسيريًا لم يأت مقرر اللغة العربية " لغتنا الجميلة " للصف الخامس الأساسي/ الجزء الثاني على ذكرها، ما يعني أن المقرر السابق تضمن ما نسبته 9.5% من المفاهيم المتعلقة بمفهومي المشاركة السياسية، والمساواة، اللذين تضمنتها أداة التحليل. وهو أمر يدل على التوافر، لكنه توافر ضئيل جداً، ارتباطاً بالمفاهيم التفسيرية، والتكرارات، والدروس، حيث يظهر الجدول المرفق رقم (17) أن المفهومين التفسيريين جاءا دون تكرار ووردا في درسين منفصلين من مجموع 11 درسا تضمنها المقرر السابق، كما أنهما وردا في التقويم فقط

ج. نتائج تحليل مقرر اللغة العربية " لغتنا الجميلة " للصف السادس الأساسي / الجزء الأول يوضح الجدول ملحق رقم (18) نتائج عملية التحليل، إذ نلاحظ من الجدول أن المقرر السابق لم يتضمن أي مفهوم تفسيري يدل ويرتبط بمفهومي المشاركة السياسية والمساواة. ما يعني أنه لا يوجد توافر لمفهومي المشاركة السياسية والمساواة.

د. نتائج تحليل مقرر اللغة العربية " لغتنا الجميلة " للصف السادس الأساسي / الجزء الثاني
تظهر نتائج التحليل - كما تضمنها الجدول ملحق رقم (18) - أن المقرر لم يتضمن أي مفهوم تفسيري يدلل ويرتبط بمفهوم المشاركة السياسية والمساواة. الأمر الذي يفيد بعدم وجود توافر.

هـ. نتائج تحليل مقرر اللغة العربية " لغتنا الجميلة " للصف السابع الأساسي / الجزء الأول
يوضح الجدول ملحق رقم (19) نتائج عملية التحليل، حيث نلاحظ أن المقرر السابق تضمن (3) مفاهيم تفسيرية دالة ومرتبطة بمفهوم المشاركة السياسية والمساواة. وأن هذه المفاهيم تكررت (4) مرات فقط.

لقد توزعت هذه المفاهيم بين نصوص الدروس التي احتلت النصيب الأكبر من عدد التكرارات بواقع (3 مرات)، تلتها الأنشطة بواقع (مرة واحدة) ، بينما لم يتضمن التقييم، أو الرسومات، أو الأشكال والصور، أو الغلاف أي مفهوم تفسيري.

ويلاحظ أيضا أن هذه المفاهيم الثلاث وردت بتفاوت، إذ تكرر مفهوم سيادة القانون بواقع مرتين، أما مفهوما العدل والإنصاف، والمساواة أمام القضاء فقد جاء مرة واحدة، دون تكرار.

يتبين لنا من المرفق السابق أن هناك 18 مفهوما تفسيريا لم يأت المقرر على ذكرها، مما يعني أنه تضمن ما نسبته 14.2% من المفاهيم التفسيرية التي تضمنتها أداة التحليل. وهو أمر يدلل على توافر، لكنه ليس بالتوافر الكبير على صعيد المفاهيم والتكرارات.

كما يظهر الجدول المرفق رقم (20) أن المفاهيم السابقة وردت في ثلاثة دروس منفصلة من مجموع 11 درسا تضمنها المقرر السابق، ما يعني أن هناك 8 دروس خلت من أية مفاهيم تفسيرية، وقد ورد مفهومان من الثلاثة التي تضمنها المقرر في الأنشطة فقط، ولم ترتبط المفاهيم الثلاثة في التقييم، الأمر الذي يعكس نهجا غير متوازن في تنظيم المحتوى.

و. نتائج تحليل مقرر اللغة العربية " لغتنا الجميلة " للصف السابع الأساسي / الجزء الثاني

تظهر نتائج التحليل من الجدول ملحق رقم (19) أن المقرر تضمن (4) مفاهيم تفسيرية دالة

ومرتبطة بمفهومَي المشاركة السياسية والمساواة. وأن هذه المفاهيم تكررت (9) مرات فقط.

لقد توزعت هذه المفاهيم بين نصوص الدروس التي احتلت النصيب الأكبر من عدد التكرارات

بواقع (5 مرات)، تلتها الأنشطة بواقع (3 مرات)، والتقويم (مرة واحدة)، أما الرسومات،

والأشكال والصور، والغلاف فلم تتضمن أي مفهوم تفسيري.

ويلاحظ أيضا أن هذه المفاهيم الثلاث وردت بتفاوت، حيث تكرر مفهوما المساواة بين الرجل

والمرأة، والعدل والإنصاف بواقع (3 مرات) لكل منهما، أما مفهوم عدم التمييز بناء على أي

أساس فلم يتكرر سوى مرتين، وورد مفهوم سيادة القانون مرة واحدة فقط.

يتبين لنا من الجدول أن هناك 17 مفهوما تفسيريا لم يأت المقرر السابق على ذكرها، ما يعني أنه

تضمن ما نسبته 19% من المفاهيم المتعلقة بمفهومَي المشاركة السياسية، والمساواة اللذين

تضمنتها أداة التحليل.

أما إذا قمنا بتوزيع المفاهيم التفسيرية الدروس، فيظهر الجدول المرفق (رقم 20) أن المفاهيم

التفسيرية الأربعة وردت في خمسة دروس منفصلة من مجموع 11 درسا تضمنها المقرر السابق،

ما يعني أن هناك 6 دروس خلت من أية مفاهيم تفسيرية.

توعكس النتائج السابقة وجود التوافر، لكنه غير متوازن على صعيد تضمن المفاهيم، وحجم

التكرارات، والتوزيع على الدروس، وأيضا في التوزيع على المحتوى من حيث نصوص الدروس،

والأنشطة، والتقييم.

ز. نتائج تحليل مقرر اللغة العربية " المطالعة والنصوص " للصف الثامن الأساسي / الجزء الأول

تظهر نتائج عملية التحليل كما يوضحها الجدول ملحق رقم (21) أن المقرر السابق تضمن (

8) مفاهيم تفسيرية دالة ومرتبطة بمفهومَي المشاركة السياسية والمساواة. وأن هذه المفاهيم قد

تكررت (16) مرة.

لقد توزعت هذه المفاهيم بين نصوص الدروس التي احتلت النصيب الأكبر من عدد التكرارات

بواقع (12 مرة)، تلاها الأنشطة بواقع (4 مرات) ، بينما لم يتضمن التقويم، أو الرسومات، أو

الأشكال والصور، أو الغلاف أي مفهوم تفسيري.

ويلاحظ أيضا أن هذه المفاهيم الثمانية وردت بتفاوت، حيث تكرر مفهوم عدم التمييز على أي

أساس بواقع (6 مرات) تلاه العدل والإنصاف بواقع (3 مرات)، أما مفهوم حرية الرأي والتعبير

فتكرر (مرتين)، بينما تضمن المقرر خمسة مفاهيم مرة واحدة، دون تكرار، وهي: تأسيس

الأحزاب، وحقوق الأقليات، والمساواة بين الرجل والمرأة، وسيادة القانون، والمساواة أمام القضاء .

يتبين لنا من الجدول أن هناك 13 مفهوما تفسيريا (للمشاركة السياسية والمساواة) لم يأت مقرر

اللغة العربية " المطالعة والنصوص " للصف الثامن الأساسي / الجزء الأول على ذكرها، ما يعني

أن المقرر السابق تضمن ما نسبته 38% من المفاهيم المتعلقة بمفهومَي المشاركة السياسية،

والمساواة، واللذين تضمنتها أداة التحليل. وهو أمر يدل على توافر على صعيد تضمن المفاهيم،

وحجم التكرارات، وعلى عدم توازن في تكرار المفاهيم.

وعلى صعيد التوافر ارتباطا بالوحدات والدروس، فإن الجدول المرفق رقم (22) يظهر أن هناك

ثمانية مفاهيم تفسيرية تكررت ست عشرة مرة. وقد وردت جميع هذه المفاهيم السابقة في درس

واحد من مجموع 16 درسا تضمنها المقرر السابق، ما يعني أن هناك 15 درسا خلت من أية

مفاهيم تفسيرية. وقد تركزت غالبية المفاهيم في نصوص الدروس، ولم ينعكس قسم كبير منها في الأنشطة، كما لم تنعكس جميعها في التقييم

ح. نتائج تحليل مقرر اللغة العربية " المطالعة والنصوص " للصف الثامن الأساسي / الجزء الثاني

يوضح الجدول ملحق رقم (21) نتائج عملية التحليل، حيث نلاحظ من الجدول أن المقرر السابق لم يتضمن أي مفهوم تفسيري يدلل ويرتبط بمفهوم المشاركة السياسية والمساواة. الأمر الذي يعني انعدام التوافر لمفهوم المشاركة السياسية والمساواة.

ط. نتائج تحليل مقرر اللغة العربية " المطالعة والنصوص " للصف التاسع الأساسي / الجزء الأول

تظهر نتائج التحليل كما يوضحها الجدول ملحق رقم (23) أن المقرر السابق تضمن (8) مفاهيم تفسيرية دالة ومرتبطة بمفهوم المشاركة السياسية والمساواة. وأن هذه المفاهيم قد تكررت (16) مرة.

لقد توزعت هذه المفاهيم بين نصوص الدروس التي احتلت النصيب الأكبر من عدد التكرارات بواقع (9 مرات)، تلتها الأنشطة بواقع (7 مرات) ، بينما لم يتضمن التقويم، أو الرسومات، أو الأشكال والصور، أو الغلاف أي مفهوم تفسيري.

ويلاحظ أيضا أن هذه المفاهيم الثمانية وردت بتفاوت، إذ تكرر مفهوم عدم التمييز على أي أساس بواقع (8 مرات)، تلاه المساواة بين الرجل والمرأة بواقع (مرتين)، بينما تضمن المقرر ستة مفاهيم لمرة واحدة، دون تكرار وهي: الانتخابات، والترشيح، وسيادة القانون، وحرية الرأي والتعبير، والمشاركة في صنع القرار، وتكافؤ الفرص.

كما يتبين لنا من الملحق السابق أن هناك 13 مفهوما تفسيريا لم يأت المقرر على ذكرها ما يعني أن المقرر تضمن ما نسبته 38% من المفاهيم المتعلقة بمفهوم المشاركة السياسية، والمساواة، اللذين تضمنتها أداة التحليل. وهو أمر يدلل على التوافر، لكنه غير مدروس، وغير ممنهج، حيث

التباين الكبير في حجم التكرارات الخاصة بالمفاهيم، كذلك في توزيع المفاهيم أفقياً على محتوى الدروس (أنشطة، ورسومات، وتقييم) .

وعلى صعيد توافر المفاهيم التفسيرية إرتباطاً بالوحدات والدروس نجد نفس التباين، وعدم التوازن، حيث يظهر الجدول المرفق رقم (24) أن هناك 8 مفاهيم تفسيرية تكررت 16 مرة، وقد وردت هذه المفاهيم في درسين فقط من مجموع 16 درساً تضمنها المقرر السابق، ما يعني أن هناك 14 درساً خلت من أية مفاهيم تفسيرية.

ي. نتائج تحليل مقرر اللغة العربية " المطالعة والنصوص " للصف التاسع الأساسي / الجزء الثاني تظهر نتائج التحليل كما يوضحها الجدول ملحق رقم (23) أن المقرر تضمن (4) مفاهيم تفسيرية، وأن هذه المفاهيم جاءت لمرة واحدة دون تكرار. وهي: الانتخابات، وحرية الرأي والتعبير، والعدل والإنصاف، وعدم التمييز على أي أساس.

توزعت هذه المفاهيم بين الأنشطة التي احتلت النصيب الأكبر من عدد التكرارات بواقع (3 مرات) أما نصوص الدروس فتضمنت مفهوماً واحداً فقط ، بينما لم يتضمن التقييم، أو الرسومات، أو الأشكال والصور، أو الغلاف أي مفهوم تفسيري.

يتبين لنا من الجدول أن هناك 17 مفهوماً تفسيرياً (للمشاركة السياسية والمساواة) لم يأت المقرر على ذكرها، ما يعني أن المقرر السابق تضمن ما نسبته 19% من المفاهيم المتعلقة بمفهومَي المشاركة السياسية، والمساواة، اللذين تضمنتها أداة التحليل. وهو أمر يدل على توافر لكنه

ضعيف، ولم يكن مدروساً ارتباطاً بتوزيعه على نصوص الدروس، والأنشطة، والتقييم، وكذلك على الدروس نفسها، حيث يظهر الجدول المرفق رقم (24) أن هناك أربعة مفاهيم تفسيرية لم تتكرر. وقد وردت جميع هذه المفاهيم السابقة في درسين فقط من مجموع 16 درساً تضمنها المقرر السابق، مما يعني أن هناك 14 درساً خلت من أية مفاهيم تفسيرية.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بمقررات اللغة التربية الإسلامية للصفوف من (5-9)

شملت عملية التحليل مقررات التربية الإسلامية للصفوف من (5-9) حيث خصص لكل فصل دراسي مقرر منفصل. واشتمل محتوى مقررات التربية الإسلامية على (207 دروس) موزعة على مقررات الصفوف من (5-9) كما يظهر من الجدول السابق رقم (2).

أ. نتائج تحليل مقرر التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي / الجزء الأول

يوضح الجدول ملحق رقم (25) نتائج عملية التحليل، حيث نلاحظ أن المقرر تضمن (6) مفاهيم تفسيرية دالة ومرتبطة بمفهومي المشاركة السياسية والمساواة، وأن هذه المفاهيم تكررت (22 مرة)، وقد توزعت المفاهيم بين نصوص الدروس بواقع (14 مرة)، والتقويم (8 مرات) بينما خلت الأنشطة، والرسومات، والأشكال والصور، والغلاف أي مفهوم تفسيري.

ونلاحظ أيضاً أن هذه المفاهيم الستة وردت بتفاوت، إذ تكرر مفهوم عدم التمييز على أي أساس بواقع (9 مرات)، تلاه المساواة بين الرجل والمرأة بواقع (4 مرات)، أما المشاركة في صنع القرار، والعدل والإنصاف فتكررا بواقع (3 مرات) لكل منهما، وتكرر مفهوم المساواة أمام القضاء (مرتان) بينما نجد أن مفهوم حرية الرأي والتعبير جاء مرة واحدة فقط.

يتبين لنا من الجدول أن هناك 15 مفهوماً تفسيرياً لم يأت مقرر التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي/ الجزء الأول على ذكرها، ما يعني أن المقرر السابق تضمن ما نسبته 28.5% من المفاهيم المتعلقة بمفهومي المشاركة السياسية، والمساواة، واللذين تضمنتها أداة التحليل.

وعلى صعيد توافر المفاهيم التفسيرية ارتباطاً بالوحدات والدروس، يظهر الجدول المرفق رقم (26) أن هناك ستة مفاهيم تفسيرية تكررت 22 مرة. وقد وردت جميع هذه المفاهيم السابقة في درس واحد من مجموع 21 درساً تضمنها المقرر السابق، ما يعني أن هناك 20 درساً خلت من أي مفاهيم تفسيرية.

تعكس النتائج السابقة توافراً لكنه ليس بالكبير لمفهومي المشاركة السياسية والمساواة، لكن هذا التوافر كان غير متوازن ارتباطاً بالمفاهيم التفسيرية، كذلك بتوزيع التكرارات على هذه المفاهيم، حيث احتل مفهوم واحد حوالي نصف العدد الإجمالي من التكرارات. ويتجلى عدم التوازن أيضاً في تركيز المفاهيم في درس واحد فقط، وفي خلو الأنشطة من أي مفاهيم تفسيرية.

ب. نتائج تحليل مقرر التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي / الجزء الثاني

تظهر نتائج التحليل كما يتضمنها الجدول ملحق رقم (25) أن المقرر تضمن مفهومي تفسيرين مرتبطين بمفهوم المساواة، وأن هذين المفهوميين لم يتكررا، وجاءا في نصوص الدروس. بينما خلت الأنشطة، والتقويم، والرسومات، والأشكال والصور، والغلاف من أي مفهوم تفسيري. الأمر الذي يعني أن المقرر السابق تضمن ما نسبته 9.5% من المفاهيم المتعلقة بمفهومي المشاركة السياسية، والمساواة، اللذين تضمنتها أداة التحليل.

وعلى صعيد توافر المفاهيم التفسيرية إرتباطاً بالوحدات والدروس، يظهر الجدول المرفق رقم (26) أن المفهوميين التفسيريين وردا في درس واحد من مجموع 20 درسا يتضمنها المقرر السابق، ما يعني أن هناك 19 درسا خلت من أي مفاهيم تفسيرية.

تعكس النتائج السابقة توافراً لمفهومي المشاركة السياسية والمساواة، لكنه توافر ضئيل للغاية، ومقتصر على مفهوميين انحصرا في نصوص الدروس، دون أنشطة وتقييم، وفي درس واحد فقط.

ج. نتائج تحليل مقرر التربية الإسلامية للصف السادس الأساسي / الجزء الأول

تظهر نتائج التحليل كما يتضمنها الجدول الملحق رقم (27) أن المقرر تضمن (5) مفاهيم تفسيرية دالة ومرتبطة بمفهومي المشاركة السياسية والمساواة، وأن هذه المفاهيم تكررت (9 مرات) وانحصرت في نصوص الدروس فقط. بينما خلت الأنشطة، والرسومات، والأشكال والصور، والتقويم، والغلاف من أي مفهوم تفسيري.

ويلاحظ أيضا أن هذه المفاهيم الخمسة وردت بتفاوت، حيث تكرر مفهوم العدل والإنصاف بواقع (4 مرات)، تلاه المساواة بين الرجل والمرأة بواقع (مرتين) بينما نجد أن حرية الرأي والتعبير، والمشاركة في صنع القرار، وعدم التمييز على أي أساس جاءت مرة واحدة فقط.

يتبين لنا من الجدول أن هناك 16 مفهوما تفسيريا لم يأت مقرر التربية الإسلامية للصف السادس الأساسي/ الجزء الأول على ذكرها، ما يعني أن المقرر السابق تضمن ما نسبته 23.8% من المفاهيم المتعلقة بمفهومَي المشاركة السياسية، والمساواة، اللذين تضمنتها أداة التحليل.

وعلى صعيد توافر المفاهيم التفسيرية ارتباطا بالوحدات والدروس، يظهر الجدول المرفق رقم (28) أن هناك خمسة مفاهيم تفسيرية تكررت 9 مرات. وقد وردت جميع هذه المفاهيم في أربعة دروس من مجموع 20 درسا تضمنها المقرر السابق، ما يعني أن هناك 15 درسا خلت من أية مفاهيم تفسيرية.

تعكس النتائج السابقة توافرا لمفهومَي المشاركة السياسية والمساواة، لكنه لا يمتاز بالتوازن على صعيد تضمن المفاهيم، وحجم التكرارات المرتبطة بها، كذلك في توزيع المفاهيم على محتوى الدروس، حيث نجد تركزا للمفاهيم في نصوص الدروس فقط، دون أن ينعكس ذلك في الأنشطة والتقييم، كما أن المفاهيم الخمسة جاءت مبعثرة في أربعة دروس.

د. نتائج تحليل مقرر التربية الإسلامية للصف السادس الأساسي / الجزء الثاني

تظهر نتائج التحليل - كما يتضمنها الجدول ملحق رقم (27) - أن المقرر تضمن مفهوما تفسيريا واحدا دالا ومرتبطا بمفهوم المساواة، وهو مفهوم المساواة بين الرجل والمرأة، وأن هذا المفهوم لم يتكرر، وانحصر في نصوص الدروس. حيث خلت الأنشطة، والرسومات، والأشكال والصور، والتقويم، والغلاف أي مفهوم تفسيري.

كما يتبين لنا من الجدول أن هناك 20 مفهوما تفسيريا لم يأت المقرر على ذكرها، ما يعني أنه تضمن ما نسبته 4.7% من المفاهيم المتعلقة بمفهومي المشاركة السياسية، والمساواة، اللذين تضمنتها أداة التحليل. الأمر الذي يعكس توافرا ضئيلا على صعيد المفاهيم، والتكرارات، والأمر ذاته في الدروس، إذ يظهر الجدول المرفق رقم (28) أن المفهوم التفسيري الوحيد الذي تضمنه المقرر ورد في درس واحد من مجموع 20 درسا تضمنها المقرر السابق، ما يعني أن هناك 19 درسا خلت من أي مفاهيم تفسيرية.

هـ . نتائج تحليل مقرر التربية الإسلامية للصف السابع الأساسي / الجزء الأول

يوضح الجدول ملحق رقم (29) نتائج عملية التحليل التي تظهر أن المقرر تضمن (3) مفاهيم تفسيرية دالة ومرتبطة بمفهوم المساواة فقط، الأمر الذي يعني أن المقرر السابق تضمن ما نسبته 14.2% من المفاهيم المتعلقة بمفهومي المشاركة السياسية، والمساواة، اللذين تضمنتها أداة التحليل.

لقد تكررت المفاهيم الثلاثة (9 مرات) وانحصرت في نصوص الدروس فقط. بينما خلت الأنشطة، والرسومات، والأشكال والصور، والتقويم، والغلاف أي مفهوم تفسيري. كما وردت هذه المفاهيم بتفاوت، إذ تكرر مفهوم عدم التمييز على أي أساس بواقع (4 مرات)، تلاه المساواة بين الرجل والمرأة بواقع (3 مرات)، أما مفهوم العدل والإنصاف، فتكرر مرتين. وعلى صعيد توافر المفاهيم التفسيرية إرتباطا بالوحدات والدروس، يظهر الجدول المرفق رقم (30) أن المفاهيم التفسيرية الثلاثة قد وردت في ستة دروس من مجموع 21 درسا تضمنها المقرر السابق، ما يعني أن هناك 15 درسا خلت من أية مفاهيم تفسيرية.

تعكس نتائج التحليل السابقة توافرا لمفهومي المشاركة السياسية والمساواة، لكنه توافر ليس بالكبير على صعيد المفاهيم، وحجم تكراراتها، وفي توزيعها على الدروس. كما تعكس خلافا في تنظيم

المحتوى حيث وردت جميع المفاهيم وتكراراتها في نصوص الدروس، دون أي ارتباط بالأنشطة والتقييم.

و . نتائج تحليل مقرر التربية الإسلامية للصف السابع الأساسي / الجزء الثاني

يوضح الجدول الملحق رقم (29) نتائج عملية التحليل، حيث يتبين لنا أن المقرر تضمن مفهومين تفسيريين مرتبطان بمفهوم المساواة فقط، وأن هذين المفهومين لم يتكررا، وانحصرا في نصوص الدروس. حيث خلت الأنشطة، والرسومات، والأشكال والصور، والتقييم، والغلاف أي مفهوم تفسيري، ما يعني أن المقرر السابق تضمن ما نسبته 9.5% من المفاهيم المتعلقة بمفهومي المشاركة السياسية، والمساواة، واللذين تضمنتها أداة التحليل. وعلى صعيد توافر المفاهيم التفسيرية ارتباطا بالوحدات والدروس، يظهر الجدول المرفق رقم (30) أن المفهومين التفسيريين جاءا في درسين من مجموع 21 درسا تضمنها المقرر السابق، مما يعني أن هناك 19 درسا خلت من أية مفاهيم تفسيرية.

تعكس نتائج التحليل السابقة توافرا لمفهومين تفسيريين مرتبطين بالمساواة فقط، ولم يتكررا، وهو توافر ضئيل جدا صعيد المفاهيم، كذلك توزيعها على الدروس. كما تعكس خلا في تنظيم المحتوى حيث ورد المفهومين في نصوص الدروس، دون أي ارتباط بالأنشطة والتقييم.

ز. نتائج تحليل مقرر التربية الإسلامية للصف الثامن الأساسي / الجزء الأول

يظهر الجدول ملحق رقم (31) نتائج عملية التحليل، ونلاحظ أن المقرر تضمن ثلاثة مفاهيم دالة ومرتبطة بمفهوم المساواة، وأن هذه المفاهيم تكررت (6 مرات) وانحصرت في نصوص الدروس فقط. بينما خلت الأنشطة، والرسومات، والأشكال والصور، والتقييم أي مفهوم تفسيري ما يعني أن المقرر السابق تضمن ما نسبته 14.2% من المفاهيم المتعلقة بمفهومي المشاركة السياسية، والمساواة، اللذين تضمنتها أداة التحليل.

ويلاحظ أيضا أن هذه المفاهيم وردت بتفاوت، حيث تكرر مفهوم حقوق الأقليات بواقع (3 مرات (أما مفهوم العدل والإنصاف فتكرر بواقع مرتين، بينما ورد مفهوم المساواة بين الرجل والمرأة مرة واحدة فقط.

وعلى صعيد توافر المفاهيم التفسيرية ارتباطا بالوحدات والدروس، فيظهر الجدول المرفق رقم (32) أن المفاهيم التفسيرية الثلاثة تكررت 6 مرات، وجاءت في درسين فقط من مجموع 21 درسا تضمنها المقرر السابق، ما يعني أن هناك 19 درسا خلت من أية مفاهيم تفسيرية. تعكس نتائج التحليل السابقة توافرا لمفهوم المساواة فقط، لكنه توافر ليس بالكبير على صعيد المفاهيم، وحجم تكراراتها، وفي توزيعها على الدروس. كما تعكس خلافا في تنظيم المحتوى حيث وردت جميع المفاهيم وتكراراتها في نصوص الدروس، دون أي ارتباط بالأنشطة والتقييم.

ح. نتائج تحليل مقرر التربية الإسلامية للصف الثامن الأساسي / الجزء الثاني

تظهر نتائج التحليل كما تضمنها الجدول الملحق رقم (31) أن المقرر تضمن (6) مفاهيم تفسيرية دالة ومرتبطة بمفهوم المشاركة السياسية والمساواة، وأن هذه المفاهيم تكررت (23 مرة (غالبيتها في نصوص الدروس بواقع (20 مرة)، ثم التقويم بواقع (مرتين)، أما الأنشطة فمرة واحدة فقط. بينما لم تتضمن الرسومات، والأشكال والصور، والغلاف أي مفهوم تفسيري.

ويلاحظ أيضا أن هذه المفاهيم الستة وردت بتفاوت، حيث تكرر مفهوم المشاركة في صنع القرار بواقع (7 مرات)، تلاه العدل والإنصاف بواقع (6 مرات)، أما مفهوم المساواة بين الرجل والمرأة فتكرر (5 مرات)، وعدم التمييز على أي أساس بواقع (4 مرات)، وحقوق الأقليات (مرتين) بينما تضمن المقرر مفهوم حرية التعبير مرة واحدة فقط.

وعلى صعيد توافر المفاهيم التفسيرية ارتباطا بالوحدات والدروس، يظهر الجدول المرفق رقم (32) أن المفاهيم التفسيرية تكررت 23 مرة، وجاءت هذه المفاهيم في تسعة دروس من مجموع 21 درسا تضمنها المقرر السابق، ما يعني أن هناك 12 درسا خلت من أي مفاهيم تفسيرية. تعكس نتائج التحليل السابقة أن المقرر تضمن ما نسبته 28.5% من المفاهيم المتعلقة بمفهوم المشاركة السياسية، والمساواة، اللذين تضمنتها أداة التحليل. وهو أمر يدل على توافر ليس بالكبير، لكنه غير متوازن على صعيد المفاهيم، وحجم تكراراتها، وفي توزيعها على الدروس. كما تعكس النتائج خلا في تنظيم المحتوى إذ وردت غالبية المفاهيم وتكراراتها في نصوص الدروس، دون أن ترتبط بالأنشطة والتقييم على نحو جيد.

ط. نتائج تحليل مقرر التربية الإسلامية للصف التاسع الأساسي / الجزء الأول

تظهر النتائج كما يوضحها الجدول ملحق رقم (33) أن المقرر تضمن (3) مفاهيم تفسيرية دالة ومرتبطة بمفهوم المشاركة السياسية والمساواة، وأن هذه المفاهيم تكررت (11 مرة) غالبيتها في نصوص الدروس بواقع (8 مرات) والتقويم بواقع (3 مرات). بينما خلت الأنشطة، والرسومات، والأشكال والصور، والغلاف أي مفهوم تفسيري. ما يعني أن المقرر السابق تضمن ما نسبته 14.2% من المفاهيم المتعلقة بمفهوم المشاركة السياسية، والمساواة، اللذين تضمنتها أداة التحليل.

ويلاحظ أيضا أن هذه المفاهيم الثلاثة وردت بتفاوت، إذ تكرر مفهوما عدم التمييز على أي أساس، وحرية التعبير بواقع (5 مرات) لكل منهما، أما مفهوم المشاركة في صنع القرار، فجاء مرة واحدة فقط.

وعلى صعيد توافر المفاهيم التفسيرية ارتباطا بالوحدات والدروس، يظهر الجدول المرفق رقم (34) أن هناك ثلاثة مفاهيم تفسيرية تكررت 11 مرة، وجاءت في خمسة دروس من مجموع 21 درسا تضمنها المقرر السابق، ما يعني أن هناك 16 درسا خلت من أي مفاهيم تفسيرية. تعكس نتائج التحليل السابقة توافرا لمفهومي المشاركة السياسية والمساواة، لكنه توافر ليس بالكبير على صعيد المفاهيم، وحجم تكراراتها، وفي توزيعها على الدروس. كما تعكس خلافا في تنظيم المحتوى حيث وردت غالبية المفاهيم وتكراراتها في نصوص الدروس، وانعكست في التقييم 3 مرات، ولم تنعكس في الأنشطة.

ي. نتائج تحليل مقرر التربية الإسلامية للصف التاسع الأساسي / الجزء الثاني

نلاحظ من الجدول الملحق رقم (33) والذي يوضح نتائج عملية التحليل أن المقرر تضمن (7) مفاهيم تفسيرية دالة ومرتبطة بمفهومي المشاركة السياسية والمساواة، وأن هذه المفاهيم تكررت (47 مرة) غالبيتها في نصوص الدروس بواقع (45 مرة)، ثم التقويم بواقع (مرتين) بينما خلت الأنشطة، والرسومات، والأشكال والصور، والغلاف أي مفهوم تفسيري. ما يعني أن المقرر السابق تضمن ما نسبته 33% من المفاهيم المتعلقة بمفهومي المشاركة السياسية، والمساواة، اللذين تضمنتها أداة التحليل.

ونلاحظ أيضا أن هذه المفاهيم الثلاثة وردت بتفاوت، إذ تكرر مفهوم عدم التمييز على أي أساس بواقع (18 مرة)، تلاه حرية الرأي والتعبير بواقع (9 مرات)، أما مفهوم المساواة بين الرجل والمرأة، فتكرر (7 مرات)، ومفهوم سيادة القانون (5 مرات)، والعدل والإنصاف (4 مرات)، والمشاركة في صنع القرار (3 مرات) بينما ورد مفهوم المساواة أمام القضاء مرة واحدة.

وعلى صعيد توافر المفاهيم التفسيرية ارتباطا بالوحدات والدروس، يظهر الجدول المرفق رقم (34) أن هناك سبعة مفاهيم تفسيرية تكررت 47 مرة، وجاءت في أربعة دروس من مجموع 23 درسا تضمنها المقرر السابق، ما يعني أن هناك 19 درسا خلت من أي مفاهيم تفسيرية. تعكس نتائج التحليل السابقة توافرا لمفهومي المشاركة السياسية والمساواة، لكنه توافر ليس بالكبير مع أنه الأعلى مقارنة بمقررات الصفوف السابقة، لكن النتائج تظهر عدم توازن في توزيع التكرارات، وفي توزيع المفاهيم على الدروس. كما تعكس خلا في تنظيم المحتوى حيث تكررت المفاهيم التفسيرية بنسبة تفوق 90% في نصوص الدروس، دون أي ارتباط بالأنشطة. وفي انعكاس بسيط للغاية في التقييم.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

تحدد السؤال الثاني في الدراسة " بمدى التكامل بين مقررات " التربية المدنية، والتربية الإسلامية، واللغة العربية في الصفوف من الخامس وحتى التاسع في طرح مفهومي المشاركة والمساواة " . وللإجابة على هذا السؤال، اطلع الباحث على توصيف مقررات التربية المدنية، والتربية الإسلامية بجزأها، واللغة العربية / لغتنا الجميلة بجزأها للصفوف من 5-7، والمطالعة والنصوص بجزأها للصفوف (8+9) للمرحلة الأساسية العليا في فلسطين، الجدول رقم (2) ثم حلل محتوى المقررات السابقة في ضوء أداة التحليل التي أعدت مسبقا من الباحث، والتي تضمنت المفاهيم التفسيرية لمفهومي (المشاركة السياسية، والمساواة) والتأكد من صدقها، ومعامل ثباتها، وتحديد ضوابط التحليل، كما تمت العودة لسياسات وزارة التربية والتعليم العالي المتعلقة بالدوام المدرسي للوقوف على نصاب توزيع الحصص على المقررات الثلاثة. وقد جاءت النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني على النحو الآتي:

النتائج المتعلقة بمقررات التربية المدنية، واللغة العربية " لغتنا الجميلة، والمطالعة والنصوص "

بجزائها، والتربية الإسلامية بجزائها للصفوف (5-9) في الإطار العام

في سعينا للإجابة على السؤال الثاني، سنتناول الموضوع من زوايا عدة من شأنها إيضاح وإلقاء

الضوء على طبيعة التكامل بين المقررات، كالتكامل على صعيد المفاهيم التفسيرية، وحجم

التكرارات، وعدد الدروس التي تضمنت مفاهيم تفسيرية، وتوزيع المفاهيم على محتوى المقررات.

يوضح الجدول أدناه، نتائج عملية التحليل العامة المتعلقة بمدى التكامل بين مقررات التربية

المدنية، واللغة العربية " لغتنا الجميلة، والمطالعة والنصوص " بجزائها، والتربية الإسلامية

بجزائها، للصفوف من (5-9) على صعيد المفاهيم التفسيرية، وحجم التكرارات.

حيث يتبين لنا من الجدول أن مقررات التربية المدنية للصفوف من (5-9) تضمنت جميع

المفاهيم التفسيرية، وتكررت هذه المفاهيم (659 مرة)، إذ تضمنت مقررات التربية الإسلامية (

8) مفاهيم تفسيرية، تكررت (132) مرة، أما مقررات اللغة العربية فتضمنت (13) مفهوما

تفسيريا، تكررت (53 مرة).

كما وتظهر النتائج بوضوح مدى التفاوت على صعيد المفاهيم التفسيرية الدالة والمرتبطة

بالمشاركة السياسية والمساواة، والتباين الكبير في حجم التكرارات لهذه المفاهيم. لصالح مقررات

التربية المدنية، الأمر الذي لا يعكس تكاملا بين مقررات التربية المدنية، واللغة العربية، والتربية

الإسلامية للصفوف من (5-9) في الإطار العام على مستوى المفاهيم التفسيرية، وحجم

التكرارات.

الجدول رقم (5)

نتائج عملية التحليل العامة المتعلقة بمدى التكامل بين المقررات

الفئات (المجال)	المفاهيم/ وحدات التحليل	التربية المدنية	اللغة العربية	التربية الإسلامية	المجموع
المشاركة السياسية	الانتخابات	41	2		43
	التصويت	9	1		10
	الترشيح	12	1		13
	تأسيس الأحزاب	20	1		21
	تشكيل النقابات	8			8
	تأسيس الجمعيات والأندية	19			19
	الرقابة والمساءلة والمحاسبة	44			44
	التجمع السلمي	9			9
	حرية الرأي والتعبير	102	5	17	124
	المشاركة في صنع القرار	22	1	15	38
	الإستفتاء	1			1
المساواة	المساواة في الأجر	7			7
	تكافؤ الفرص	14	1		15
	سيادة القانون	30	5	5	40
	المساواة أمام القضاء	2	2	4	8
	عدم التمييز على أي أساس	75	16	40	131
	المساواة بين الرجل والمرأة	85	7	24	116
	عدم التهميش	37			37
	العدل والإنصاف	68	10	21	99
	حقوق المعاقين	46			46
	حقوق الأقليات	8	1	6	15
	المجموع	659	53	132	844

كما نلاحظ من الجدول السابق أن التباين الأكبر على صعيد عدد المفاهيم التفسيرية كان بين

مقررات التربية المدنية، والتربية الإسلامية بالمقام الأول، ثم اللغة العربية في المقام الثاني. أما

على صعيد تكرار المفاهيم فكان بين مقررات التربية المدنية واللغة العربية أولاً، ثم التربية

الإسلامية في المقام الثاني، مع وجود تباين واضح على صعيد المفاهيم والتكرارات بين مقررات اللغة العربية والتربية الإسلامية.

فعلى صعيد المفاهيم تظهر النتائج أن التباين هو لصالح مقررات اللغة العربية، أما على صعيد التكرارات فالتباين لصالح مقررات التربية الإسلامية. هذا في الإطار العام، أما النتائج التفصيلية الخاصة بكل مرحلة، فسنأتي عليها لاحقاً.

أما على صعيد التكامل بين المقررات الثلاث إرتباطاً بالدروس التي تضمنت مفاهيم تفسيرية، فيوضح الجدول أدناه هذا الأمر:

الجدول رقم (6)

عدد الدروس التي تضمنت مفاهيم تفسيرية إرتباطاً بالمقررات الثلاث

المقرر	التربية المدنية				اللغة العربية				التربية الإسلامية			
	الأول	النسبة	الثاني	النسبة	الأول	النسبة	الثاني	النسبة	الأول	النسبة	الثاني	النسبة
الصف الخامس	6	85%	5	71%	2	18%	2	18%	1	5%	1	5%
الصف السادس	5	71%	5	62%	0	0%	0	0%	4	20%	1	5%
الصف السابع	5	83%	4	66%	4	36%	5	45%	6	28%	2	9%
الصف الثامن	8	100%	7	100%	1	12%	0	0%	2	9%	9	45%
الصف التاسع	8	100%	7	87%	2	25%	2	25%	5	24%	4	17%

نلاحظ من الجدول السابق حجم التفاوت في توزيع المفاهيم التفسيرية المرتبطة بمفهوم المشاركة السياسية والمساواة في توزيعها على الدروس لصالح دروس التربية المدنية في المقام الأول، حيث النسب المرتفعة للصفوف من (5-7) والتي جاءت بين 62% و 85%، في حين تضمنت جميع دروس مقرر الصف الثامن، ودروس الفصل الأول من مقرر الصف التاسع مفاهيم تفسيرية.

أما بخصوص مقررات اللغة العربية والتربية الإسلامية فالنسبة المئوية الإجمالية تكاد تكون متقاربة في تضمن دروس هذه المقررات للمفاهيم التفسيرية، وهي نسب ضئيلة للغاية مقارنة بتلك الخاصة بمقررات التربية المدنية، إذ بلغت النسبة الأعلى 45%، والأدنى لثلاثة مقررات 5%، مع ملاحظة أن دروس الصف السادس من مقرر اللغة العربية : بجزأيه " لم تتضمن أي مفهوم تفسيري.

أما فحص التكامل على صعيد توزيع المفاهيم التفسيرية على محتوى المقررات، فيوضحها الجدول المرفق رقم (35) ونلاحظ من النتائج التباين الكبير على صعيد التكامل، فنصوص الدروس المتعلقة بالتربية المدنية للصفوف من (5-9) تضمنت ما مجموعه 438 مفهوما تفسيريا، في حين تضمنت مقررات اللغة العربية 31 مفهوما، أما مقررات التربية الإسلامية فتضمنت 116 مفهوما تفسيريا.

أما على صعيد الأنشطة، فتضمنت مقررات التربية المدنية 91 مفهوما تفسيريا، وتضمنت مقررات اللغة العربية 19 مفهوما، أما مقررات التربية الإسلامية فتضمنت مفهوما تفسيريا واحدا فقط. وفيما يتعلق بالتقويم، فقد تضمنت مقررات التربية المدنية 74 مفهوما تفسيريا، واللغة العربية 3 مفاهيم، أما مقررات التربية الإسلامية فتضمنت 15 مفهوما تفسيريا.

وعلى صعيد أجزاء المحتوى الأخرى، فقد تضمنت أغلفة مقررات التربية المدنية 7 مفاهيم، والرسومات 41، والصور والأشكال 8 مفاهيم، في حين لم تتضمن مقررات اللغة العربية والتربية الإسلامية أي مفاهيم على صعيد أجزاء المحتوى السابقة.

في الإطار العام لا يمكن الحديث عن تكامل حقيقي، واع، ومدرس، وممنهج، يعكس تكاملا بين المقررات على قاعدة الربط بين المعلومات الواردة في المقررات الثلاث بشكليها الأفقي والعمودي

بما يتناغم وتطور الفئة العمرية . وتلقي النتائج التفصيلية الخاصة بمقررات كل مرحلة مزيدا من الضوء على قضية التكامل بين المقررات، وسنستعرضها على النحو الآتي:

أولا: النتائج المتعلقة بمقررات التربية المدنية، واللغة العربية " لغتنا الجميلة" بجزأياها، والتربية الإسلامية بجزأياها للصف الخامس الأساسي.

يوضح الجدول ملحق رقم (36) نتائج عملية التحليل المتعلقة بمدى التكامل بين هذه المقررات إذ يتبين لنا أن مقرر التربية المدنية للصف الخامس الأساسي تضمن (11) مفهوما، وأن هذه المفاهيم تكررت (73 مرة)، بينما تضمن مقرر التربية الإسلامية (6) مفاهيم، تكررت (24) مرة، في حين تضمن مقرر اللغة العربية (3) مفاهيم فقط، تكررت (4 مرات).

تظهر النتائج السابقة أن هناك تباينا في عدد المفاهيم التفسيرية كذلك في حجم التكرارات لهذه المفاهيم. الأمر الذي لا يعكس تكاملا كبيرا بين مقررات التربية المدنية ومقررات اللغة العربية والتربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي على صعيد المفاهيم وتكراراتها.

كما نلاحظ أن التباين الأكبر على صعيد عدد المفاهيم التفسيرية، وحجم التكرارات كان بين مقرري التربية المدنية، واللغة العربية، مع أن التباين موجود بوتيرة أقل بين مقرر التربية المدنية، والتربية الإسلامية أيضا. كما نلاحظ أيضا تباينا كبيرا بين مقررات اللغة العربية والتربية الإسلامية على صعيد المفاهيم وحجم التكرارات لصالح مقررات التربية الإسلامية.

وبالعودة إلى الجدول السابق (رقم 6) الذي يوضح التكامل بين مقررات الصف الخامس ارتباطا بالدروس، نجد التفاوت الكبير لصالح مقررات التربية المدنية، حيث كانت نسبة الدروس التي تضمنت مفاهيم تفسيرية في الفصلين 78%، بينما بلغت في دروس اللغة العربية 18%، وفي دروس التربية الإسلامية 5%.

ثانيا: النتائج المتعلقة بمقررات التربية المدنية، واللغة العربية " لغتنا الجميلة" بجزأياها، والتربية الإسلامية بجزأياها للصف السادس الأساسي.

يوضح الجدول ملحق رقم (37) نتائج عملية التحليل المتعلقة بمدى التكامل بين المقررات السابقة، ونلاحظ من النتائج أن مقرر التربية المدنية للصف السادس الأساسي تضمن (8) مفاهيم، وأنها تكررت (56 مرة)، بينما تضمن مقرر التربية الإسلامية (5) مفاهيم، تكررت (10) مرات، في حين لم يتضمن مقرر اللغة العربية أي مفاهيم تفسيرية.

تعكس النتائج السابقة مدى التفاوت على صعيد المفاهيم التفسيرية، والتباين في حجم التكرارات لهذه المفاهيم. لصالح مقررات التربية المدنية في المقام الأول، والتربية الإسلامية في المقام الثاني، وخلو مقررات اللغة العربية من أية مفاهيم الأمر الذي لا يعكس تكاملا بين مقررات التربية المدنية، واللغة العربية، وتكاملا ضئيلا بين مقررات التربية المدنية والتربية الإسلامية للصف السادس الأساسي على صعيد المفاهيم وتكراراتها.

وبالعودة إلى الجدول السابق (رقم 6) تظهر النتائج أن التكامل بين مقررات الصف الخامس إرتباطا بالدروس كان ضئيلا في بعضها، ومعدوما في البعض الآخر، فقد بلغت نسبة الدروس التي تضمنت مفاهيم تفسيرية في مقررات التربية المدنية في الفصلين 66%، بينما كانت صفرا في دروس اللغة العربية، وفي دروس التربية الإسلامية بلغت النسبة 12.5%.

ثالثا: النتائج المتعلقة بمقررات التربية المدنية، واللغة العربية " لغتنا الجميلة" بجزأياها، والتربية الإسلامية بجزأياها للصف السابع الأساسي.

تظهر نتائج عملية التحليل المتعلقة بمدى التكامل بين المقررات السابقة، التي يوضحها الجدول ملحق رقم (38) تباينا على صعيد عدد المفاهيم التفسيرية وتكراراتها، فقد تضمن مقرر التربية

المدنية للصف السابع الأساسي (12) مفهوما تفسيريا تكررت (98 مرة)، بينما تضمن مقرر التربية الإسلامية (3) مفاهيم، تكررت (11) مرة، في حين تضمن مقرر اللغة العربية (5) مفاهيم فقط، تكررت (13 مرة).

نلاحظ من النتائج السابقة مدى التفاوت على صعيد المفاهيم التفسيرية، والتباين في حجم التكرارات لهذه المفاهيم. الأمر الذي يعكس تكاملا ضئيلا بين مقررات التربية المدنية من جهة، ومقررات اللغة العربية والتربية الإسلامية من جهة أخرى للصف السابع الأساسي على صعيد المفاهيم وتكراراتها.

وبالعودة إلى الجدول السابق (رقم 6) تظهر النتائج أن التكامل بين مقررات الصف السابع ارتباطا بالدروس كان متفاوتا، وقريبا إلى حد ما بين مقرر التربية المدنية ومقرر اللغة العربية، ومتقاربا بين مقرر اللغة العربية، ومقرر التربية الإسلامية.

فقد بلغت نسبة الدروس التي تضمنت مفاهيم تفسيرية في مقررات التربية المدنية في الفصلين 66%، بينما كانت 40% في دروس اللغة العربية، وفي دروس التربية الإسلامية بلغت 18%. رابعا: النتائج المتعلقة بمقررات التربية المدنية، واللغة العربية " المطالعة والنصوص " بجزأها، والتربية الإسلامية بجزأها للصف الثامن الأساسي.

يوضح الجدول ملحق رقم (39) نتائج عملية التحليل المتعلقة بمدى التكامل بين المقررات السابقة، فقد تضمن مقرر التربية المدنية للصف التاسع الأساسي (14) مفهوما تفسيريا تكررت (133 مرة) بينما تضمن مقرر التربية الإسلامية (6) مفاهيم، تكررت (29) مرة، في حين تضمن مقرر اللغة العربية (8) مفاهيم فقط، تكررت (16 مرة).

وتظهر النتائج التي تضمنها الملحق التباين الكبير بين التكرارات التي تضمنها مقرر التربية المدنية، وتلك المتضمنة في مقرر اللغة العربية، الأمر الذي لا يعكس تكاملا كبيرا على صعيد

المفاهيم وتكراراتها، مع أن التباين موجود بوتيرة أقل بين مقرري التربية المدنية، والتربية الإسلامية أيضا.

أما على صعيد التكامل إرتباطا بالدروس، وبالعودة إلى الجدول رقم (6) نلاحظ التفاوت الكبير لصالح مقرر التربية المدنية، حيث كانت نسبة الدروس التي تضمنت مفاهيم تفسيرية في الفصلين 100%، بينما بلغت النسبة في دروس اللغة العربية 12%، وفي دروس التربية الإسلامية 27%.
خامسا: النتائج المتعلقة بمقررات التربية المدنية، واللغة العربية " المطالعة والنصوص " بجزأها، والتربية الإسلامية بجزأها للصف التاسع الأساسي.

تظهر نتائج عملية التحليل المتعلقة بمدى التكامل بين المقررات السابقة، والتي يوضحها الجدول ملحق رقم (40) أن مقرر التربية المدنية للصف التاسع تضمن (20) مفهوما تفسيريا، وأن هذه المفاهيم تكررت (299 مرة) بينما تضمن مقرر التربية الإسلامية (7) مفاهيم، تكررت (58) مرة، في حين تضمن مقرر اللغة العربية (9) مفاهيم فقط، تكررت (20 مرة).
وتظهر النتائج السابقة أيضا، أن التباين الأكبر على صعيد عدد المفاهيم التفسيرية، وحجم التكرارات كان بين مقرر التربية المدنية، واللغة العربية، مع أن التباين موجود بوتيرة أقل بين مقرر التربية المدنية، والتربية الإسلامية أيضا. وهناك تباين بين مقرري اللغة العربية والتربية الإسلامية على صعيد التكرارات.

ولا تعكس النتائج السابقة تكاملا بين مقرر التربية المدنية من جهة، واللغة العربية والتربية الإسلامية من جهة أخرى للصف التاسع الأساسي. على صعيد المفاهيم التفسيرية وتكراراتها، كما لا تعكس تكاملا كبيرا على صعيد حجم التكرارات بين مقرري اللغة العربية والتربية الإسلامية.

أما على صعيد التكامل ارتباطا بالدروس، وبالعودة إلى الجدول رقم (6) نلاحظ التفاوت الكبير لصالح مقرر التربية المدنية، إذ بلغت نسبة الدروس التي تضمنت مفاهيم تفسيرية في الفصلين 94%، بينما بلغت النسبة في دروس اللغة العربية 25%، وفي دروس التربية الإسلامية 20%.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

أولاً: مناقشة النتائج

ثانياً التوصيات

يتناول هذا الفصل مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها في الفصل السابق من خلال تحليل محتوى مقررات (التربية المدنية، والتربية الإسلامية بجزأها، واللغة العربية / لغتنا الجميلة بجزأها للصفوف من (5-7) والمطالعة والنصوص بجزأها للصفوف (8+9) للمرحلة الأساسية العليا في فلسطين للعام الدراسي 2015/2016. والتعليق عليها. إضافة إلى التوصيات والاقتراحات في ضوء نتائج هذه الدراسة.

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

1. مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول:

نص السؤال الأول على: ما مدى تضمن مقررات " التربية المدنية، والتربية الإسلامية، واللغة العربية، في الصفوف من الخامس وحتى التاسع لمفهوم المشاركة والمساواة؟.

أ. نقاش النتائج المتعلقة بمقررات التربية المدنية (للصفوف من 5-9)

بنتج نتائج تحليل مقررات التربية المدنية للصفوف من (5-9) بشكل عام، يمكن ملاحظة أن التوافر كان موجوداً، وإن كان متفاوتاً وغير ممنهج، فجميع المفاهيم التفسيرية الدالة والمرتبطة بمفهوم (المشاركة السياسية والمساواة) تضمنت في جميع مقررات التربية المدنية من (5-9)، وهذه المفاهيم تكررت بما مجموعه 659 مرة، وتوزيعها على الدروس لجميع المقررات كان بنسبة إجمالية بلغت 82%.

كما شملت المفاهيم التفسيرية جميع محتوى المقررات، فنصوص الدروس تضمنت ما مجموعه 438 مفهوماً تفسيرياً، أما الأنشطة فتضمنت 91 مفهوماً تفسيرياً، في حين تضمن التقويم 74 مفهوماً تفسيرياً، وعلى صعيد أجزاء المحتوى الأخرى، تضمنت أغلفة المقررات 7 مفاهيم، والرسومات 41، والصور والأشكال 8 مفاهيم.

لكن التعمق في هذه النتائج يفتح آفاقاً رحبة للنقاش، لهذا لن نكتفي بالحكم على مدى التوافر في الإطار العام من خلال ما تظهره الأرقام من تضمن المفاهيم والتكرارات، والتوافر على صعيد الدروس، وتضمن أجزاء المحتوى للمفاهيم التفسيرية، بل سنقوم بقراءة ومناقشة النتائج على صعيد مقررات التربية المدنية وعلى أكثر من مستوى.

في البداية هناك فجوة كبيرة بين حجم التكرارات العامة، لمقررات التربية المدنية، وهو أمر ينبغي التوقف عنده كمدخل أساسي لنقاش النتائج، فمفهوم حرية الرأي والتعبير على سبيل المثال، تكرر (102 مرة)، بينما تكرر مفهوما تشكيل النقابات، وحقوق الأقليات (8 مرات فقط) لكل منهما، في حين تكرر مفهوم المساواة أمام القضاء مرتين فقط، ولم يرد مفهوم الاستفتاء سوى مرة واحدة فقط، وفي نهاية المطاف نجد أن أقل من ثلث المفاهيم التفسيرية حصلت على نسبة تفوق 70% من حجم التكرارات الكلي. الأمر الذي يطرح تساؤلات عدة حول نوعية المخرجات التربوية المنشودة، والفلسفة التربوية الكامنة وراء التركيز على ثلث المفاهيم بهذه الطريقة، والتعرض لبعض المفاهيم التي تشكل أساس المواطنة - في مادة هدفها التربية على المواطنة - بضع مرات فقط وعلى مدار 5 سنوات.

أما على صعيد توزيع المفاهيم على أجزاء المحتوى، فكان لنصوص الدروس نصيب الأسد حيث تضمنت 438 مفهوماً، بينما تضمنت الأنشطة 91 مفهوماً، تلاها التقويم بواقع 71 مفهوماً، ثم الرسومات بواقع 41 مفهوماً، أما أجزاء المحتوى الأخرى فتضمنت الأغلفة 7 مفاهيم، والأشكال والصور 8 مفاهيم، وكذلك تطرح النتائج السابقة العديد من التساؤلات حول جودة المحتوى الخاص بالمقررات، وقدرته على تحقيق الفلسفة التربوية كما تضمنتها فلسفة المناهج. سيما وأن بناء مواطن فلسطيني فاعل لن يتحقق بالتركيز على المفاهيم في نصوص الدروس - كما تضمنتها المقررات - لتكون خمسة أضعافها في الأنشطة، وستة أضعافها في التقويم

ويتأكد هذا الأمر على مستوى مقرر كل صف، ففي مقرر الصف الخامس تكررت بعض المفاهيم 23 مرة، وبعضها 12 مرة، بينما تضمن المقرر عدة مفاهيم لمرة واحدة فقط أو مرتين، وفي مقرر الصف السادس لم يختلف الأمر كثيراً، فحصلت 4 مفاهيم على حوالي 90% من حجم التكرارات الكلي، بينما تكررت المفاهيم الأخرى لمرة واحدة فقط أو مرتين، وفي مقرر الصف السابع نالت 4 مفاهيم أكثر من 55% من حجم التكرارات الكلي، بينما توزعت النسبة المتبقية على 8 مفاهيم تكرر بعضها لمرة واحدة أو مرتين، وفي مقرر الصف الثامن نالت 4 مفاهيم حوالي 70% من حجم التكرارات الكلي، بينما توزعت النسبة المتبقية على 10 مفاهيم تكرر بعضها مرة واحدة فقط أو مرتين، وفي مقرر الصف نالت 5 مفاهيم حوالي 60% من حجم التكرارات الكلي، بينما توزعت النسبة المتبقية على 15 مفهوماً تكرر بعضها مرة واحدة فقط أو مرتين.

ويمكن تلمس هذه العشوائية، وعدم التوازن الأفقي والعمودي على أكثر من مستوى، فالمفاهيم الدالة والمرتبطة بالمشاركة السياسية تكررت (10) مرات فقط في مقرر الصف الخامس، منها 7 مرات لمفهوم حرية الرأي والتعبير، بينما ارتفع العدد إلى (38) مرة في الصف السادس، منها 28 تكراراً لمفهوم حرية الرأي والتعبير. بالطبع يمكن تفهم أن ارتفاع عدد التكرارات في الصف السادس جاء في سياق تطور الفئة العمرية، الأمر الذي يستوجب زيادة عدد المفاهيم وحجم تكرارها، ولكن ما لا يمكن تفهمه أن يحتل مفهوم حرية الرأي والتعبير وحده هذا التركيز من مجموع التكرارات الكلي، لينال هذه النسبة المرتفعة، ولا يمكن تفهم أن ينخفض حجم التكرارات للمفاهيم المرتبطة بالمشاركة السياسية في الصف السابع إلى (19) فقط، مقارنة بالصف السابق، علماً أن المنطق التربوي يقول: إن عدد المفاهيم والتكرارات ينبغي أن يكون أكبر، لأن

الطلبة في الصف السابع قادرون مع تطور مستواهم العقلي، وقدراتهم المختلفة على التعاطي بشكل أفضل مع هذه المفاهيم.

وفي الصف الثامن قفزت التكرارات إلى (66) وهو أمر جيد ارتباطا بالفئة العمرية، لكن مرة أخرى عاد مفهوم حرية الرأي والتعبير إلى الصدارة، فنال ما مجموعه 43 تكرارا من التكرارات السابقة، وتتأكد فرضية هذا التفاوت غير المدروس وغير الممنهج عندما تقفز التكرارات في الصف التاسع إلى (154) مرة، بحيث تفوق في صف واحد مجموع التكرارات في الصفوف من (5-8) مجتمعة. وي طرح هذا الأمر سؤالا كبيرا حول هل يمكن للطلبة في فصل دراسي مكون من 17 حصة أن يستوعبوا ويهضموا ويتفاعلوا مع هذا الكم الهائل من المفاهيم ؟ هذا ما سنبينه، وتناقشه الدراسة عند ربط موضوع التوافر بالحصص الدراسية.

ويندرج ذات الأمر على المساواة فقد توافرت من خلال مفاهيمها التفسيرية في الصف الخامس (63) مرة، وانخفضت في الصف السادس (18) مرة، قبل أن ترتفع مرة أخرى في الصف السابع بواقع (79) مرة، أما في الصف الثامن فبلغت (67) مرة، وقفزت على نحو غير مبرر تربويا في الصف التاسع بواقع (145) مرة، أي أعلى بمرّة ونصف من مجموع ماتضمنته الصفوف من 5-8 كاملة.

ربما يكون مرد هذا التفاوت أن مقررات التربية المدنية لم يتم تأليفها بدءا من الخامس، ثم السادس، وهكذا تباعا، بحيث كان هناك تسلسل بنائي في المفاهيم المتعلقة بالمواطنة، فقد قررت وزارة التربية والتعليم العالي تدريس مقرري التربية المدنية للصفين الخامس، والسادس في العام الدراسي (2004-2005) بينما كان العمل في مقرر الصف السابع قد تم منذ العام الدراسي (2001-2002)، وكذلك مقرر الصف الثامن في العام الدراسي (2002-2003)، والصف التاسع في العام الدراسي (2003-2004).

لقد ألفت الآلية السابقة، وتنوع المؤلفين، واختلاف خلفياتهم الفكرية بظلالها على معالجة موضوع المواطنة وأسسها في مقررات التربية المدنية، ولهذا نجد تفاوتاً كبيراً في مدى التوافر على صعد مختلفة، منها: التفاوت في توافر المفاهيم بين المقررات الخاصة بالصفوف الدراسية، وفي توافر المفاهيم داخل كل مقرر، وفي توزيع المفاهيم على الدروس والحصص، وأيضاً في توزيعها بين الدروس، والأنشطة، والرسومات، والتقويم.

ويطرح هذا سؤالاً طبيعياً فيما إذا كانت فرق المؤلفين قد اطلعت على جميع المقررات التي كانت جاهزة آنذاك قبل القيام بعملية تأليف المناهج؟ وأنها أخذت بعين الاعتبار خلق حالة من التكامل الأفقي والعمودي بين مقررات التربية المدنية!! وأن طواقم التأليف كانت على دراية وإلمام بموضوع المواطنة وأسسها، وبالتالي العمل مع مركز المناهج - آنذاك - لبناء خارطة طريق فكرية، تشكل الإطار المفاهيمي لعملية التأليف.

تظهر النتائج بوضوح شديد أن عملية تأليف المقررات الدراسية للتربية المدنية لم تكن تسير وفق إطار مفاهيمي واضح، فعلى سبيل المثال نجد أن هناك بعض المفاهيم لم تتوفر في جميع المقررات، بل وردت في مقررات صفوف معينة، واختفت من بعض المقررات، الأمر الذي يستشف منه أن هذا التوافر لم يكون ممنهجاً، ومدرّساً، ومرتبباً بقدرات الفئة العمرية، فعلى سبيل المثال: وردت مفاهيم الانتخابات، والتصويت، والمساواة أمام القضاء في مقررات الصفين (9+5) الأمر الذي يعني أن الطلبة لم يتعرضوا لهذه المفاهيم في ثلاثة صفوف، وهو ما ينفى التكامل الأفقي، كما وردت مفاهيم تشكيل النقابات، وتأسيس الجمعيات والأندية، والمساواة في الأجر في مقررات الصفين (9+7) فقط. ونجد أيضاً في النتائج أن مفهوم الاستفتاء ورد في الصف الثامن فقط. وأن الرقابة والمساءلة والمحاسبة وردت في الصف التاسع فقط. وهناك أمثلة كثيرة مشابهة يمكن ملاحظتها من النتائج في الفصل السابق.

كما تظهر النتائج أن هناك فجوة كبيرة في مدى توافر المفاهيم التفسيرية بين مقررات التربية المدنية للصفوف من (5-9)، فالاستفتاء ورد مرة واحدة فقط في مقرر الصف الثامن، والسؤال هنا ما الجدوى من ذلك تربوياً؟ وكيف يمكن أن يتعزز المفهوم لدى الطلبة إذا ورد مرة واحدة فقط على مدار خمس سنوات دراسية، وفي ذات السياق ما الحكمة من اختفاء مفاهيم الرقابة والمساءلة والمحاسبة، من مقررات الصفوف (5-8) ثم نجدها قد وردت 44 مرة في الصف التاسع، منها 34 مرة في الدرس الرابع من الوحدة الأولى فقط. وكذلك الحال مع مفهوم حقوق المعاقين، الذي ورد مرة واحدة فقط في صفوف (5+6+7) بينما ورد (4) مرات فقط في مقرر الصف الثامن، وقفز بعد ذلك إلى (39) مرة في مقرر الصف التاسع، منها 25 مرة في الدرس الثاني من الوحدة الرابعة.

أما على صعيد ربط توافر المفاهيم التفسيرية بالدروس، فالنتائج تظهر أن التوافر لم يكن متواتراً، ومكتملاً على مدار الفصل الدراسي/ العام الدراسي، فهناك كثير من الدروس الكاملة - تحديداً من الخامس إلى السابع - لم تتضمن أي مفهوم تفسيري. وبالتالي من الطبيعي أن ينعكس ذلك على الحصص الدراسية، فنجد أن التوافر مقترنا بالحصص الدراسية لم يكن جيداً في الصفوف من الخامس وحتى السابع، الأمر الذي يعني انقطاع الطلبة عن هذه المفاهيم وعدم التعرض لها حوالي ثلث الحصص الكلي في الفصل الدراسي، وهذا أمر يضع العديد من علامات الاستفهام على قضية التوافر في منهاج هدفه التربية على المواطنة.

بينما نجد عكس ذلك في مقرر الصفين الثامن والتاسع، حيث أن جميع الدروس، وبالتالي الحصص تضمنت مفاهيم تفسيرية، ولكن الإشكالية في مقرري الثامن والتاسع تكمن في الكم الكبير والهائل من المفاهيم في الحصة الواحدة، فإذا قسمنا عدد المفاهيم على عدد الحصص تكون النتيجة أن الطالب سيتعرض إلى خمسة مفاهيم في الحصة الواحدة في الصف الثامن،

وعشرة في الصف التاسع، فهل التوافر بهذه الطريقة أمر محمود؟! وكيف يمكن للطلبة إدراك جوهر هذه المفاهيم العشرة في حصة مدتها 40 دقيقة، وكيف يمكن الانتقال في هذه المفاهيم من مستوى المعرفة إلى مستوى المهارة، ثم إلى مستوى الاتجاهات؟ ويقودنا هذا التساؤل إلى القضية الأخيرة المرتبطة بهذه المستويات الثلاث وهي توافر المفاهيم ارتباطاً بمحتوى المقرر.

تشكل الدروس، والأنشطة، والتقييم، والرسومات، والأشكال والصور العناصر الرئيسة لمقررات التربية المدنية، وبالتالي من الطبيعي أن يكون توافر المفاهيم التفسيرية موزعاً بانسجام واع بين هذه العناصر، ولكن النتائج تظهر عكس ذلك، وي طرح هذا تساؤلاً حول الجدوى من وجود مفاهيم المشاركة السياسية والمساواة في درس معين، دون أن يتبع ذلك بالأنشطة، وأن ينعكس في النهاية في التقييم؟ ولكن الأغرب أن تكون هذه المفاهيم في الأنشطة دون الدروس والتقييم، كمفهومي المساواة في الأجر، وتكافؤ الفرص في مقرر الصف السابع وغيره، أو أن يتضمنها التقييم دون أي ارتباط بالأنشطة و/ أو الدروس كمفهوم المساواة أمام القضاء في مقرر الصف الخامس وغيره، أو أن تكون متضمنة في الدروس فقط دون الأنشطة والتقييم، كمفهوم المشاركة في صنع القرار الذي تكرر 8 مرات في مقرر الصف السادس دون أن يتم ربطه بالأنشطة، أو التقييم. أما الصف السابع فتضمن المقرر 12 مفهوماً تفسيرياً تكررت بما مجموعه 98 مرة، لم يتضمن التقييم منها سوى مفهوم العدل والإنصاف، ولمرة واحدة فقط.

ويفسر عدم التوازن السابق النتيجة الإجمالية في توزيع المفاهيم على محتوى المقررات، والتركيز على نصوص الدروس التي تضمنت 438 مفهوماً تفسيرياً، وتناقص المفاهيم في الأنشطة إلى 91 مفهوماً، ثم التقييم بواقع 71 مفهوماً، فالرسومات بواقع 41 مفهوماً، أما أجزاء المحتوى الأخرى فتضمنت الأغلفة 7 مفاهيم، والأشكال والصور 8 مفاهيم.

إن توافر أسس المواطنة قضية مهمة، وتشكل القاعدة، أو الأرضية التي يتم البناء عليها، ولكن هذا وحده لا يكفي إذا لم يكن هذا التوافر مبنيا على أسس علمية، وتربوية، ويحمل طابعا ممنهجاً، واعياً ومدركاً لكيفية تحقيق الأهداف المرجوة، وبالتالي ينبغي أن يكون التوافر محكوما ومرتبطا بقضية التوزيع الأفقي والعمودي للمفاهيم. وإلا فقد هذا التوافر مضمونه وغاياته، سيما ونحن نتحدث عن مادة هدفها بناء المواطن وتغيير سلوكياته وإتجاهاته.

وقد جاءت هذه النتائج مشابهة إلى حد كبير لنتائج دراسة كل من العسالي، وسويدان (2012) التي خلصت إلى أن محتوى مقررات التربية المدنية تناول مفهوم السلم الاجتماعي، ودور المواطنة الصالحة في بنائه، ولكن بشكل غير ممنهج، وعشوائي، ودراسة مرتجى والرننيسي (2011) التي أشارت إلى عدم التوازن في طرح قيم المواطنة في مقررات التربية المدنية للصفوف من (7-9)، ودراسة شوية (2009) التي فحصت قيم المواطنة في مقررات التربية المدنية في الجزائر، حيث أشارت إلى أن القيم ظهرت بشكل عشوائي، وغير ممنهج، الأمر الذي يدل على أمر غير مبرمج.

ب. نقاش النتائج المتعلقة بمقررات اللغة العربية بجزائها (للصفوف من 5-9)

تظهر نتائج تحليل مقررات اللغة العربية للصفوف (5+7+9) بجزائها، والثامن الجزء الأول توافرا للمفاهيم التفسيرية الدالة والمرتبطة بمفهومي (المشاركة السياسية والمساواة) لكنه توافر ضعيف مقارنة بذلك الذي تضمنته مقررات التربية المدنية. أما مقررات الصف السادس " بجزائه " والثامن " الجزء الثاني " فلم تتضمن أية مفاهيم تفسيرية. وفي نهاية المطاف تضمنت المقررات السابقة ما مجموعه 12 مفهوما تفسيريا، وتكررت هذه المفاهيم 53 مرة فقط .

ليس مطلوبا بالطبع أن تتحول مقررات اللغة العربية لمادة تربية على المواطنة، وبالتالي أن تتضمن ذات المفاهيم والتكرارات الكبيرة كما التربية المدنية، ولكن ليس مقبولا أيضا أن يتم تجاهل

أسس المواطنة إلى هذا الحد في مقررات اللغة العربية، التي تمتاز بأنها مادة مؤهلة لتكون حاضنة لهذه المفاهيم. ولها نصاب كبير من الحصص الدراسية. وإذا ما ناقشنا موضوع التوافر في مقررات اللغة العربية إرتباطا بالمفاهيم التفسيرية وتكراراتها، والمحتوى، والدروس، يتوضح موضوع التوافر بشكل أفضل.

فعلى صعيد مقررات اللغة العربية يمكن تلمس أن توافر المفاهيم التفسيرية كان ضئيلا، وبالتالي عديم الجدوى " لتحقيق أهداف تربوية معينة "، والأمر اللافت أن ثلاثة من مجموع المفاهيم البالغ عددها 21 نالت حوالي 64% من حجم التكرارات الكلي، بينما توزعت النسبة الباقية على عشرة مفاهيم تفسيرية تضمنتها المقررات.

فعلى سبيل المثال؛ تضمن مقرر اللغة العربية/ لغتنا الجميلة للصف الخامس في الفصل الأول مفهوما تفسيريا واحد تكرر مرتين، أما مقرر الفصل الثاني، فتضمن مفهومين تفسيرين دون تكرار، فما الجدوى من ورود هذه المفاهيم الثلاثة أربع مرات فقط على مدار عام دراسي كامل؟ . سيساعد في الحكم إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن مقرر الصف الخامس موزع على 22 درسا، وله من النصاب (204 حصة دراسية) طوال العام، وأن المفاهيم الثلاثة وردت كجزئيات، وبشكل هامشي في دروس منفصلة، وتحتل مساحة ضئيلة جدا من أربع حصص فقط، وبالتالي هناك 200 حصة دراسية لم تتضمن مفاهيم تفسيرية.

كما أن المفاهيم الثلاثة " وأحدها مكرر " وهو مفهوم العدل والإنصاف، وردت مرة في الدرس السابع من الفصل الأول دون أن يتبع بأنشطة، وأخرى في الأنشطة في العاشر، بينما في الفصل الثاني ورد مفهوما حرية التعبير، والمساواة بين الرجل والمرأة في التقويم، دون محتوى معرفي، أو أنشطة، الأمر الذي يفقد هذا التوافر الضئيل معناه.

وينسحب نفس الأمر على مقرر اللغة العربية للصف السابع بفصلية، والتاسع/ الفصل الثاني، مع ملاحظة أن ارتفاع وتيرة المفاهيم التفسيرية، وكذلك تكراراتها لا يغير في الأمر شيئاً. أما مقرر الصف السادس بفصلية، والثامن/ الفصل الثاني فيختلف الأمر كثيراً، حيث لم تتضمن المقررات السابقة أية مفاهيم تفسيرية، وبالتالي لا يمكن الحديث عن توافر.

ولعل خير مثال على توافر جيد وممنهج، ومدرّس هو ما جاء في مقرري اللغة العربية/ المطالعة والنصوص للصف الثامن/ الفصل الأول، وكذلك التاسع/ الفصل الأول، حيث تضمن مقرر الصف الثامن / الفصل الأول، وفي الدرس التاسع موضوعاً حول إعلان قيام دولة فلسطين، وقد احتوى الدرس على ثمانية مفاهيم تفسيرية دالة ومرتبطة بالمشاركة السياسية والمساواة، وتكررت 16 مرة، والأمر الجيد أنها توزعت بشكل ممنهج بين نص الدرس، والمناقشة والتحليل، والتعبير.

كما تضمن مقرر اللغة العربية/ المطالعة والنصوص للصف التاسع، موضوعاً حول حقوق الإنسان في القانون الدولي في الدرس الحادي عشر، وقد احتوى الدرس على ثمانية مفاهيم تفسيرية دالة ومرتبطة بالمشاركة السياسية والمساواة، وتكررت 16 مرة، وكان أمراً جيداً أن المفاهيم توزعت بشكل ممنهج بين نص الدرس، والمناقشة والتحليل، والتعبير.

ورغم أنه درس واحد - من مجموع ستة عشر درساً تضمنها مقرر الصف التاسع/ الفصل الأول - إلا أنه يمثل نموذجاً جيداً للتوافر الممنهج والمدرّس، والكفيل بتحقيق الأهداف. ولكن هناك ملاحظة هامة ذات ارتباط بمؤلفي مقررات اللغة العربية - وتقرضها نتائج التحليل - وهي أن جميع المؤلفين ليسوا على دراية تامة بموضوع المواطنة وأسسها، وأهمية تضمينها في المقررات الدراسية، وإلا لعملوا على أن يكون التوافر أفضل من الشكل الذي وجد عليه " كما، وكيفاً "، ولعل ما يدل على هذا هو الدرس الحادي عشر في مقرر اللغة العربية/ المطالعة والنصوص للصف التاسع للفصل الدراسي الأول، إذ كان الدرس تحت عنوان " حقوق الإنسان في القانون الدولي "

لكن مؤلف الدرس وقع في فخ عدم التمييز بين نصوص ومواد " القانون الدولي لحقوق الإنسان " و" القانون الدولي الإنساني "، وبالتالي جاء المحتوى الدراسي هجيناً بين الأمرين. وهذا خير مثال إلى افتقاد المؤلفين للكفايات المطلوبة في موضوع المواطنة والمفاهيم المرتبطة بها.

ومع ذلك لا يعكس مقرر اللغة العربية " لغتنا الجميلة، والمطالعة والنصوص" للصفوف (8+7+5 الجزء الأول+ 9) توافراً جيداً على صعيد المفاهيم التفسيرية للمشاركة السياسية والمساواة، وحجم التكرارات، وهو أمر كان بالإمكان تفاديه، سيما أنه لا يضر ببنية المقررات على مستوى المعرفة، والمناقشة والتحليل، أو التعبير، أو التدريب اللغوي.

أما على صعيد ربط توافر المفاهيم التفسيرية بالدروس، فتظهر النتائج أن التوافر لم يكن متواتراً، ومبرمجاً، فمن مجموع 56 درساً في مقررات الفصل الأول، احتوت ثمانية فقط على مفاهيم تفسيرية، وفي دروس مقررات الفصل الثاني تضمنت تسعة دروس فقط مفاهيم تفسيرية من مجموع 56 درساً.

تتشابه النتائج التي خلصت إليها الدراسة مع نتائج دراسة كل من العسالي، وسويدان (2012) التي خلصت إلى أن محتوى مقررات اللغة العربية للصفوف من (7-9) في فلسطين لم يتعرض لمفهوم المواطنة وما يترتب عليها من حالة السلم الاجتماعي بشكل كاف، وجاءت المؤشرات على نحو جيد في بعض الدروس، بينما لم تظهر أية مؤشرات في دروس أخرى. ودراسة الآغا (2012) التي هدفت إلى التعرف إلى صورة المرأة، وكيفية تناولها في محتوى مقررات اللغة العربية للمرحلة الأساسية العليا في فلسطين، حيث أشارت الدراسة إلى عدم تضمين محتوى المقررات السابقة للعديد من أدوار المرأة بشكل عام، والاهتمام بدرجة أقل بالأدوار السياسية، والوطنية، والمهنية للمرأة الفلسطينية المعاصرة، وعدم التركيز على حقوق المرأة

وقضاياها. ودراسة أخضر ومجموعة باحثين (2005) التي أشارت إلى أن أسس تنمية المواطنة ومبادئها في مقررات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية ظهرت بنسبة متوسطة.

ج. نقاش النتائج المتعلقة بمقررات التربية الإسلامية بجزائها (للصفوف من 5-9)

للوهلة الأولى قد يظن المرء أن مقررات التربية الإسلامية لن تتضمن مفاهيم تفسيرية دالة ومرتبطة بالمشاركة السياسية والمساواة كمقررات اللغة العربية، ولكن الأمر اللافت أن مقررات التربية الإسلامية تضمنت حجم تكرارات يفوق ما تضمنته مقررات اللغة العربية بضعفين ونصف، فقد تضمنت جميع مقررات التربية الإسلامية ثمانية مفاهيم تفسيرية تكررت 132 مرة.

لعل الملاحظة الأولى أن توزيع التكرارات الكلي لم يقتصر بتوزيع جيد على الصفوف، وبالتالي لم يأخذ بعين الاعتبار الفئة العمرية وقدراتها، حيث كان الصفان السادس والسابع هما الأضعف من حيث تضمن المفاهيم التي بلغت خمسة في الصف السادس، وثلاثة فقط في الصف السابع، وبحجم تكرارات أقل من الصفوف السابقة والآخرة، وهو أمر لا يعكس منهجية متوازنة تعتمد البناء الأفقي والعمودي.

يُميّز مقررات التربية الإسلامية أن المفاهيم التفسيرية - بغض النظر عن عددها، وحجم تكراراتها - متضمنة في جميع المقررات للصفوف من الخامس وحتى التاسع الأساسي، ولكن بتوزيع غير متوازن على صعيد الدروس. فمقررات التربية الإسلامية تحتوي عددا كبيرا من الدروس، إذ بلغت في الفصل الأول 104 دروس، ولكن ما تضمن منها مفاهيم تفسيرية 18 درسا فقط، وفي الفصل الثاني بلغ عدد الدروس 103 تضمن منها 17 درسا مفاهيم تفسيرية وهو توافر ضعيف ارتباطا بالدروس، مع أفضلية لمقررات الصفوف الثامن والتاسع، وينعكس هذا الأمر عند ربط المفاهيم بالحصص الدراسية، إذ إن من الطبيعي أن يكون نصيب المفاهيم المرتبطة بالمشاركة السياسية والمساواة دقائق قليلة من الحصة البالغ وقتها 40 دقيقة.

أما توزيع المفاهيم وتكراراتها ارتباطا بالفئة العمرية، فلم يكن مدروسا، إذ فاقت المفاهيم التفسيرية في الصف الخامس تلك المتضمنة في الصف السادس، وفاقت ضعفي المفاهيم في الصف السابع، مع حجم تكرارات أيضا يفوق الضعفين، وهذا يدل على عدم التوازن، والأمر ذاته ينسجم مع نتائج الصفين الثامن والتاسع.

أما ارتباط المفاهيم بالمحتوى فلم يكن في الغالب ارتباطا رئيسا، بمعنى لم تكن مواضيع محورية للدروس، بل كانت جزئيات متناثرة، ترد في نصوص الدروس دون أن ترتبط بالأنشطة أو التقويم كما في الصف السادس، والسابع، والثامن، والتاسع إلى حد ما، أما الصف الخامس فكان الأفضل على صعيد ربط المعرفة المتضمنة بالدروس بالتقويم فقط. ويمكن الحديث عن استثناء في درسين فقط هما الدرس 21 مقرر الصف الخامس الجزء الأول، والذي جاء تحت عنوان " من حقوق الإنسان في المجتمع المسلم"، والدرس 23 مقرر الصف التاسع الجزء الثاني، إذ جاء تحت عنوان " حقوق الإنسان في الإسلام".

بداية؛ لقد نال هذان الدرسان أكثر من 40% من حجم التكرارات الكلية لجميع مقررات التربية الإسلامية، ذلك أنهما موضوعان محوريان، حيث تمثلت المفاهيم التفسيرية في نصوص الدرسين، وفي الأنشطة، وكذلك في التقويم، وبالتالي كان التوافر منهجيا، ومدروسا، ومتوازنا.

ولعل من القضايا الملاحظة أيضا هي أن عدد المفاهيم التفسيرية، وحجم التكرارات المتعلقة بالمساواة كانت أكبر بكثير من تلك المتعلقة بالمشاركة السياسية في مقررات التربية الإسلامية للصفوف من الخامس الأساسي وحتى التاسع الأساسي، ويفسر الباحث ذلك بأن المؤلفين حاولوا تجنب الخوض في مفاهيم الحكم، والسلطة، والتصويت، والترشيح، والانتخابات كونها مفاهيم ترتبط بالديمقراطية، والمواطنة، وربما تكون من وجهة نظرهم مواضيع جدلية، لهذا نجدهم يستخدمون في المقررات مصطلح الشورى، حتى عندما اختاروا قضايا تتعلق بحقوق الإنسان في

الإسلام تجنبوا الخوض في هذه المفاهيم وذهبوا إلى مواضيع العدالة، والمساواة، وحقوق المرأة، والحق في الحياة، والحرية في التصرفات المالية، وعند الحديث عن الحرية السياسية، ركزوا على حرية التعبير، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

تتقاطع نتائج الدراسة الحالية مع كل من دراسة العسالي، وسويدان (2012) التي خلصت إلى أن محتوى مقررات التربية الإسلامية للصفوف من (7-9) في فلسطين تعرض لبعض مؤشرات مفهوم المواطنة وما يترتب عليها من حالة السلم الاجتماعي، ولكن بشكل غير ممنهج، حيث لم تظهر أية مؤشرات في محتوى مقرر الصف السابع / الجزء الأول، وكان محتوى الصف الثامن منخفض المؤشرات، بينما ظهرت مؤشرات مرضية في محتوى الصف التاسع / الجزء الأول. ودراسة أخضر، ومجموعة باحثين (2005) التي أشارت إلى مقررات التربية الإسلامية في المملكة العربية السعودية قد تضمنت بعض القيم المرتبطة بالمواطنة، ولكنها لم ترتبط بالأنشطة.

2. مناقشة النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني:

نص السؤال الثاني على: ما مدى التكامل بين مقررات " التربية المدنية، والتربية الإسلامية، واللغة العربية للصفوف من الخامس وحتى التاسع في طرح مفهومي المشاركة السياسية والمساواة ؟. بتتبع نتائج تحليل المقررات السابقة بشكل عام، يمكن ملاحظة أن التكامل في طرح مفهومي المشاركة السياسية، وما يرتبط بهما من مفاهيم تفسيرية كان ضعيفا، ويكاد يكون معدوما. سواء على صعيد المفاهيم التفسيرية وتكراراتها، أم على صعيد الدروس، والأهم توزيع المفاهيم على المحتوى.

من الطبيعي أن تتضمن مقررات التربية المدنية جميع المفاهيم التفسيرية، وأن تتنازل النسبة الأعلى من التكرارات، بوصفها مادة للتربية على المواطنة، ولا يعني هذا أن على المقررات الأخرى أن تتحول لمادة تربية على المواطنة عندما نتحدث عن التكامل، ولكن مطلوب من هذه المقررات أن

تعكس ما أكدت عليه خطة المنهاج الفلسطيني الأول 1998 في مبادئ السياسة التربوية للمنهاج بضرورة " إعداد الطلبة لحياة تسودها روح العدل، والمساواة، والمشاركة، والديمقراطية، ومراعاة بث روح المواطنة، والحس المدني في مختلف المناهج بحيث لا تتفصل المطالبة بالحقوق عن الالتزام بالواجبات " (خطة المنهاج الفلسطيني الأول 1998: 11).

وتقدم نتائج التحليل - إذا ما تعمقنا بها - لكل مقررات على حدة آفاقاً رحبة للنقاش على صعيد فحص طبيعة هذا التكامل والوقوف عليه بين المقررات، وعلى مستويات عدة.

أ. مقررات اللغة العربية " لغتنا الجميلة، والمطالعة والنصوص " بجزأها للصفوف من (5-9)
لم تحقق مقررات اللغة العربية للصفوف من (5-9) ما سعت إليه خطة المنهاج الفلسطيني الأول في مبادئ السياسة التربوية من بث لروح المواطنة، والحس المدني، فعلى صعيد المفاهيم التفسيرية الدالة والمرتبطة بالمشاركة السياسية والمساواة، تضمنت المقررات 13 ، ولم تتكرر هذه المفاهيم سوى 53 مرة .

هذا بالإضافة إلى أن ثمانية مفاهيم من أصل 13 تضمنتها المقررات لم تتكرر سوى مرة واحدة أو اثنتين، وأن جميع المفاهيم جاءت ضمن مواضيع فرعية، أو هامشية، ولم تتضمن المقررات سوى درسين فقط تناولا أسس المواطنة بشكل رئيس. وهذا يفقد التكامل بين المقررات معناه، وأهدافه التربوية. فالتكامل يتطلب الربط بين المعلومات الواردة في المقررات على نحو أفقي وعمودي، وأن يتم التعمق في المفاهيم والارتقاء بها في المقررات بما يتناغم وتطور الفئة العمرية، وهو أمر لم يتحقق بين مقررات اللغة العربية والتربية المدنية على صعيد المفاهيم وتكراراتها كما توضح سابقاً. وينعكس هذا الأمر على توزيع المفاهيم على الدروس التي بلغت في جميع مقررات اللغة العربية للصفوف من (5-9) 130 درسا، ولكن ما تضمن منها مفاهيم تفسيرية كان فقط 17 درسا،

وكما ذكرنا سابقا بعضها جاء بشكل هامشي، وفي سياق عابر. وأن درسين فقط تضمنا أكثر من نصف العدد الإجمالي للتكرارات.

أما على صعيد توزيع هذه المفاهيم على المحتوى، فتظهر النتائج أن التكامل لم يتحقق في المقام الأول على صعيد محتوى مقررات اللغة العربية نفسها، حيث لم تتضمن أغلفة الكتب أية مفاهيم تفسيرية، وكذلك الرسومات، والصور والأشكال، بينما تضمنت نصوص الدروس 31 مفهوما والأنشطة 19 مفهوما، بينما تضمن التقويم 3 مفاهيم فقط. وفي المقام الثاني كان التكامل شكليا بين مقررات اللغة العربية ومقررات التربية المدنية التي تضمنت جميع عناصر محتواها مفاهيم تفسيرية، وبنسب كبيرة لا يمكن أن تقارن بتلك الواردة في مقررات اللغة العربية.

وإذا ما ذهبنا إلى مستوى أبعد في فحص طبيعة هذا التكامل الذي يتطلب الربط بين المعلومات الواردة في المقررات على نحو أفقي وعمودي، وأن يتم التعمق في المفاهيم والارتقاء بها في المقررات بما يتناغم وتطور الفئة العمرية، لوجدنا أن هذا الأمر لم يتكسر واقعا ملموسا، فنتائج تحليل مقررات اللغة العربية تفيد أن أكثر من نصف المفاهيم التي تضمنها هذه المقررات وهي: (الانتخابات، وتأسيس الأحزاب، والترشيح، والمشاركة في صنع القرار، وتكافؤ الفرص، والمساواة أمام القضاء، وحقوق الأقليات) قد جاءت مرة واحدة أو مرتين فقط، ويطرح هذا الأمر العديد من التساؤلات حول تصنيفها انطلاقا من تعريف التكامل، هل هي في سياق الربط بين المعلومات الواردة في المقررات ؟ وهل هذا الربط أفقي أم عمودي ؟ وهل يمكن أن نقول إنه تم التعمق والارتقاء في هذه المفاهيم من خلال وجودها مرة واحدة، أو مرتين في المقررات خلال خمسة أعوام دراسية !!.

أما ذلك المفهوم اللذان نالا بالنتيجة الإجمالية أكبر نسبة من التكرارات في مقررات اللغة العربية، وهما مفهوما (عدم التمييز على أي أساس وتكرر بواقع 17 مرة، والعدل والإنصاف

الذي تكرر بواقع 10 مرات)، فإنهما لا يختلفان عما سبقهما من مفاهيم، فقد توزعت هذه المفاهيم على مدار سنوات الدراسة الخمس، وجاءت بشكل هامش وعابر، وفي سياق أكثر من 130 حصة دراسية على مدار العام.

يمكن الحديث عن تكامل حقيقي في درسين فقط، وهما الدرس التاسع من مقرر اللغة العربية " المطالعة والنصوص/ الجزء الأول " للصف الثامن، الذي جاء تحت عنوان " إعلان قيام دولة فلسطين " والدرس الخامس عشر من مقرر اللغة العربية " المطالعة والنصوص/ الجزء الأول " للصف التاسع، والذي جاء تحت عنوان " حقوق الإنسان في القانون الدولي " ولعل الأمر اللافت أن مركز المناهج الفلسطيني قد أخضع مقررات اللغة العربية لأكثر من عملية تنقيح، وتطوير، ومع ذلك لم يأخذ بعين الاعتبار قضية التكامل كما وردت في خطة المنهاج الفلسطيني الأول، ربما لأن الأمر لا يعنيه كثيرا، ولا ينال ما يستحقه من اهتمام.

ويؤكد الاستنتاج السابق أن النسخة المتداولة حاليا في المدارس الفلسطينية لمقرر الصف السادس " لغتنا الجميلة "، هي طبعة منقحة تجريبية 2011، وجاءت بديلا للطبعة الثالثة التجريبية 2005، حيث لم يتضمن المقرر الحالي - الذي يفترض أن يكون منقحا ومطورا - أي مفاهيم تفسيرية، بينما تضمن المقرر السابق الذي تم إيقاف العمل به مفاهيم تفسيرية، ودرسا في الوحدة الثامنة عشرة جاء تحت عنوان " غاندي " حيث تضمن الدرس جملة من المفاهيم التفسيرية الدالة والمرتبطة بمفهومى المشاركة السياسية والمساواة.

كان حريا بمركز المناهج - وفي سعيه للتنقيح والتطوير - أن يأخذ قضية التكامل بعين الاعتبار، وأن يسعى إلى تكريسها ترجمة صادقة لمبادئه المعلنة، بالتركيز عليها لدى طواقم، وفرق التأليف عوضا أن يحذف دروسا كرست هذا التكامل.

ولعل مقررات اللغة العربية هي حاضنة طبيعية ومفترضة لأسس المواطنة، ويمكن الاعتماد عليها في السعي لإعداد الطلبة لحياة تسودها روح العدل، والمساواة، والمشاركة، والديمقراطية، ومراعاة بث روح المواطنة، والحس المدني، وهذا لا يفقد اللغة العربية أركانها الرئيسة من قواعد، وتدريبات، وتعبير، وخط.

فتعليم المبتدأ والخبر، والجار والمجرور، وأسماء الإشارة، واسم الفاعل إلخ يمكن أن ينجز من خلال درس يتحدث عن حياة المازني، أو طرائف أشعب - كما هو موجود في المقررات الحالية - أو من خلال الدرس الذي يتحدث عن غاندي والذي تم حذفه، أو من خلال دروس تتحدث عن أي من المفاهيم التفسيرية بعمق. وينطبق ذات الأمر على التعبير، والخط، والإملاء، ولا يضر هذا الأمر بالأركان الرئيسة لمقررات اللغة العربية، بل هي فرصة جيدة - إذا توفرت الإرادة - لتكريس التكامل الأفقي والعمودي، بين مقررات اللغة العربية، ومقررات التربية المدنية، والسؤال هل يريد مركز المناهج الفلسطيني ذلك؟ وهل يدرك أهمية تكريس أسس المواطنة عند الطلبة؟ إن المعطيات السابقة لا تبدو مشجعة على هذا الصعيد.

ب. مقررات التربية الإسلامية " بجزأيا " للصفوف من (5-9)

تعيد نتائج تحليل مقررات التربية الإسلامية إلى الواجهة قضية الموضوع الديني، ومدى تأثيره وارتباطه بالمناهج، وهي قضية خلافية شائكة بعض الشيء، ولن ندخل في تفاصيلها بعمق، ولكن سنحاول قدر الإمكان التطرق لها بما يقتضيه واقع الحال، ونتائج الدراسة ذات العلاقة. حققت مقررات التربية الإسلامية نسبة تكرارات أعلى بمرتين ونصف من مقررات اللغة العربية، ورغم أن عدد المفاهيم التفسيرية التي تضمنتها كان أقل من مقررات اللغة العربية، إلا أنه يمكن القول إنها عالجت المفاهيم المتضمنة على نحو أعمق.

ولكن هل يعبر حجم التكرارات للمفاهيم التفسيرية الثمانية - التي تضمنتها مقررات التربية الإسلامية - والذي بلغ 132 تكرارا عن نوع من التكامل مع مقررات التربية المدنية ؟ الإجابة الأولية ومن واقع النتائج تقول: إن التكامل مع مقررات التربية المدنية أفضل بكثير من مقررات اللغة العربية، ولكن هذا لا يعني أن التكامل مع مقررات التربية المدنية هو تكامل جيد.

فالتكامل مفقود على صعيد المفاهيم المرتبطة بالمشاركة السياسية، إذ تضمنت جميع المقررات مفهومين فقط، وكذلك توزيع المفاهيم على الدروس التي بلغت في جميع مقررات التربية الإسلامية للصفوف من (5-9) 207 دروس، ولكن ما تضمن منها مفاهيم تفسيرية كان فقط 55 درسا، وقد جاءت المفاهيم التفسيرية في هذه الدروس بشكل عابر وهامشي، ومبعثر، ودرسان فقط تضمننا حوالي نصف العدد الإجمالي للتكرارات.

أما على صعيد توزيع هذه المفاهيم على المحتوى، فتظهر النتائج أن التكامل لم يتحقق في المقام الأول على صعيد محتوى مقررات التربية الإسلامية نفسها، إذ لم تتضمن أغلفة الكتب أية مفاهيم تفسيرية، وكذلك الرسومات، والصور والأشكال، بينما تضمنت نصوص الدروس 116 مفهوما والأنشطة مفهوما واحدا فقط، بينما تضمن التقييم 15 مفهوما. وفي المقام الثاني كان التكامل شكليا بين مقررات التربية الإسلامية ومقررات التربية المدنية التي تضمنت جميع عناصر محتواها مفاهيم تفسيرية، وينسب كبيرة لا يمكن أن تقارن بتلك الواردة في مقررات التربية الإسلامية، حيث التركيز على المفاهيم دون الأنشطة التي تضمنت مفهوما تفسيريا واحدا.

وإذا ما ذهبنا إلى مستوى أبعد في فحص طبيعة هذا التكامل الذي يتطلب الربط بين المعلومات الواردة في المقررات على نحو أفقي وعمودي، وأن يتم التعمق في المفاهيم والارتقاء بها في المقررات بما يتناغم وتطور الفئة العمرية، لوجدنا أن هذا الأمر لم يتكسر واقعا ملموسا، فنتائج تحليل مقررات التربية الإسلامية تفيد أن المفهومين اللذين نالا بالنتيجة الإجمالية أكبر نسبة من

التكرارات في مقررات التربية الإسلامية، وهما مفهوماً (عدم التمييز على أي أساس وتكرر بواقع 41 مرة، والمساواة بين الرجل والمرأة والذي تكرر بواقع 24 مرة)، قد توزعت تكراراتهما على مدار سنوات الدراسة الخمس، وأن الدرسين يتحدثان عن عدم التمييز، والمساواة بين الرجل والمرأة مع أن مقررات التربية الإسلامية تضمنت عدّة مفاهيم التي تميّز بين الرجل والمرأة، والتي سنوضحها لاحقاً.

أما الدرسان اللذان تضمننا مفاهيم تفسيرية نالت حوالي نصف التكرارات الإجمالية، فهما الدرس 21 من مقرر الصف الخامس الجزء الأول، الذي تضمن موضوعاً رئيساً حول " من حقوق الإنسان في المجتمع المسلم "، ودرس 23 في مقرر الصف التاسع الجزء الثاني، إذ جاء تحت عنوان " حقوق الإنسان في الإسلام "، فمن اللافت أنهما عالجا حقوق الإنسان من منطلق ديني، وحاول المؤلفون التّأصيل لحقوق الإنسان في الإسلام على نحو سطحي.

ربما يأخذ البعض الدرسين - وغيرهما - نموذجاً لتأكيد أن هذا الأمر خير مثال لإشكالية المدنيات في المقررات الدراسية، والمتمثلة بالخصوصية المجتمعية سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، وتلك المتعلقة بالثقافة السائدة، أو تناقض المصالح على كافة المستويات، أو الإشكال الديني الذي يفرض إرجاع الحديث عن قضايا حقوق الإنسان إلى كنف الدين " كإطار مفاهيمي " وليس الاتفاقيات الدولية، وما تتطلبه التربية على هذه الحقوق من " حياد قيمي " .

ربما تكون هذه الأسباب وأخرى، هي التي دفعت بالبعض إلى وصف المناهج الفلسطينية بأنها تمتاز " بالتوفيقية " فهي تحاول إرضاء مختلف أطراف المجتمع.

تقدم نتائج تحليل محتوى مقررات التربية الإسلامية ببعض المؤشرات التي تؤكد بعض الانطباعات السابقة، ويتأكد الأمر عندما لاحظ الباحث في سياق عملية تحليل محتوى مقررات التربية الإسلامية جزءاً من هذا التناقض أو " التوفيقية " ، والذي يندرج في إطار عدم التكامل بين

مقررات التربية الإسلامية والتربية المدنية من جهة، والتربية الإسلامية واللغة العربية من جهة أخرى، وأكثر من ذلك في إطار التكامل بين مقررات التربية الإسلامية نفسها، حيث نورد بعض الأمثلة:

تضمن الدرس العشرون من مقرر التربية الإسلامية/ للصف السادس " الجزء الثاني " درسا تحت عنوان " الإسلام يشجع على ممارسة الرياضة " لكن فيما يتعلق بممارسة الرياضة وضع مؤلفو الدرس شروطا على ممارسة الرياضة منها: عدم الاختلاط بين الرجال والنساء، وتحت عنوان هل يجوز للمرأة المسلمة ممارسة الرياضة ؟ كانت الإجابة بنعم، مع جملة من القواعد الملزمة، مثل: أن تختار الألعاب التي تناسب طبيعتها كأمرأة، وأن تمارسها بعيدا عن أعين الرجال. وهذا يتناقض مع مفهوم عدم التمييز على أي أساس، ومفهوم المساواة بين الرجل والمرأة، كمفاهيم تفسيرية دالة ومرتبطة بالمساواة، ويتناقض أيضا مع نتائج التحليل التي بينت أن هذين المفهومين نالا أكبر نسبة من التكرارات في مقررات التربية الإسلامية نفسها.

أما في مقرر الصف التاسع/ الجزء الأول، فقد تحدث الدرس الثالث عشر عن " أم سلمة أم المؤمنين " حيث يتحدث الدرس عن زواج الرسول من أم سلمة، وقد قدم المؤلفون الزواج على أنه مثال لإنسانية الرسول، وخلقه الكريم، ووفاء لكل من آمن به وآزره، وكان أجدر بهم ألا يقدموه بهذه الصيغة التي تحمل المنة والفضل، بل بأبعاد تربوية حقيقية تحفظ كرامة المرأة، وهذا لا ينقص بالطبع من جميع الصفات التي قدموها عن الرسول.

وتحدثنا سابقا عن الدرس 21 من مقرر الصف الخامس/ الجزء الأول، والذي اعتبرناه مثالا جيدا على التكامل، ولكن ذلك لم يمنع أن هناك ملاحظات على الدرس، فقد فسر المؤلفون حق الشورى على أنه حق استشارة أهل الخبرة والاختصاص، وهذا بالطبع لا يؤسس لوعي طلابي يفيد بوجوب استشارة كل أفراد المجتمع والأخذ برأيهم ومشاركتهم في عملية صنع القرار، بما يعزز المشاركة

السياسية، التي هي أحد الأسس المهمة للمواطنة. ربما يكون هذا أيضا وراء أن المفاهيم التفسيرية التي تضمنتها مقررات التربية الإسلامية إبتعدت عن المفاهيم المرتبطة بالمشاركة السياسية.

ثانيا: توصيات الدراسة

في ضوء تحليل محتوى مقررات التربية المدنية، واللغة العربية بجزأها " لغتنا الجميلة، والمطالعة والنصوص، والتربية الإسلامية بجزأها للصفوف من (5-9) والنتائج التي توصل إليها الباحث يمكن وضع التوصيات الآتية:

1. الاهتمام بتنمية المواطنة في أوساط الطلبة، من خلال معالجة جوانب القصور في محتوى مقررات التربية المدنية، واللغة العربية، والتربية الإسلامية، والاسترشاد بقائمة المفاهيم التفسيرية التي توصل إليها البحث الحالي.
2. إسناد إعداد مقررات التربية المدنية إلى فريق من المتخصصين، والممارسين. وألا يكون التخصص هو المعيار الأوحد في اختيار مؤلفي المقررات الأخرى، بل تؤخذ بعين الاعتبار معايير أخرى، مثل: الفضول المعرفي، والوعي التنويري، ومدى الإلمام بمضامين المواطنة، وحقوق الإنسان، التي من شأنها عدم التوقع في شرنقة التخصص.
3. بناء المناهج، ومراجعتها بصورة دورية في ضوء المنهج الحزوني مع مراعاة مصفوفة المدى والتتابع.
4. معالجة جوانب القصور على صعيد التكاملية الأفقية والعمودية في المقررات الدراسية الحالية.
5. اعتبار مراجعة خطة المنهاج الفلسطيني الأول أولوية وطنية، بما يفضي إلى بلورة فلسفة تربوية فلسطينية واضحة المعالم. تنعكس إيجابا على المقررات الدراسية.

6. ضرورة قيام باحثين آخرين بفحص مدى توافر أسس المواطنة في مقررات أخرى

للمرحلتين الأساسية الدنيا، والأساسية العليا.

7. استثمار ما تشكله هذه الدراسة من فرصة لدراسات أخرى تعتمد التصويب المعياري،

بحيث يقوم باحثون آخرون بالبناء على المادة التي تم جمعها بتحليلات أفقية وعمودية

باتجاهات مختلفة، منها كفاية تضمين المفاهيم التفسيرية المتعلقة بأسس المواطنة في

المقررات في ضوء معايير عالمية. وجودة محتوى المقررات وتنظيمه.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

- إبراهيم، سعد الدين. 2011. ورشة عمل منتدى مواطني الشرق الاوسط. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الديمقراطية.
- ابن منظور. 1984. "لسان العرب". القاهرة: دار المعارف.
- أبو جادو، صالح محمد علي. 2000. علم النفس التربوي. ط1. عمان: دار المسيرة.
- الآغا، إحسان. محمود الأستاذ. 2000. مقدمة في تصميم البحث التربوي. فلسطين، غزة: مطبعة الرنتيسي.
- الجمل، أحمد أمين، محررا، 2000. عن الديمقراطية. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.
- البرغوثي، عبد الكريم. 2003. وقائع ورشات العمل حول الإطار المفاهيمي والفلسفي للتربية المدنية. فلسطين، رام الله: مركز ابداع المعلم.
- البرغوثي، عبد الكريم. 2011. شقاء الوعي التنويري والمنهاج الأول. بيرزيت: معهد أو لغد، جامعة بيرزيت.
- الحنفي، عبد المنعم. 1999. موسوعة الفلسفة والفلاسة، مادة: المساواة، الجزء 2. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- الخشيم، مصطفى عبدالله. 2004. موسوعة علم السياسة. مصطلحات مختارة، مادة المشاركة السياسية. طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.

- الخنساء، سلمى حمزة. 1988. تاريخ الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى. المغرب، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- الرشيدان، عبد الله. 1998. علم اجتماع التربية. عمان: دار الشروق للنشر.
- الرفيدي، وسام. 2003. . وقائع ورشات العمل حول الإطار المفاهيمي والفلسفي للتربية المدنية. فلسطين، رام الله: مركز ابداع المعلم.
- الشخصير، خولة. 2003. وقائع المؤتمر المحلي " نحو إطار مفاهيمي للتربية المدنية" . فلسطين، رام الله: مركز ابداع المعلم.
- العوا، محمد سليم وآخرون. 2000. المواطنة تاريخياً – دستورياً – فقهاً. عمان: دار الشروق.
- العكرة، أدونيس. 2007. التربية على المواطنة وشروطها في الدول المتجهة نحو الديمقراطية. لبنان، بيروت: دار الطليعة لطباعة والنشر.
- الكواري، علي خليفة. 2001. المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- المشاط، عبد المنعم. 1988. التنمية السياسية في العالم الثالث نظريات وقضايا. الإمارات العربية: مؤسسة العين للنشر والتوزيع.
- الهواري، عادل، سعد مصلوح، محررون. 1994. موسوعة العلوم الإجتماعية، مادة: المواطنة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت ، ص:110.
- الوكيل، حلمي. محمد المفتي. 1996. المناهج. القاهرة: مكتبة الأنجلو.
- باركر، ارنست. 1966. النظرية السياسية عند اليونان. ترجمة: لويس إسكندر، القاهرة: مؤسسة سجل العرب.

- بشارة، عزمي. 2011. في الثورة والقابلية للثورة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- بشارة، عزمي. ونبيل الصالح. 1994. سلسلة مبادئ الديمقراطية " ما هي المواطنة " . رام الله: مؤسسة مواطن.
- تمار، يوسف. 2007. تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين. ط1، الجزائر، الخرايسية: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع.
- توكفيل، ألكسي. 1984. الديمقراطية في أمريكا. ترجمة: أمين مرسي قنديل، ط2. القاهرة: دار كتابي.
- جقمان، جورج وآخرون. 1994. الديمقراطية في نهاية القرن العشرين: نحو خارطة فكرية، حول الخيار الديمقراطي. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- حسن، شوقي حساني. 2012. رؤية معاصرة : المنهج، تطوير المنهج، تصميم ونماذج برمجية المنهج، معايير جودة المنهج. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- خطة المنهاج الفلسطيني الأول. 1998. فلسطين: الإدارة العامة للمناهج. وزارة التربية والتعليم.
- دايموند، لاري. 1995. الثورة الديمقراطية. بيروت. دار الساقى للطباعة والنشر.
- دياب، فايد. 2007. المواطنة والعولمة: تساؤلات الزمن الصعب. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان.
- رمضان، حسن نبيل. 2003. وقائع المؤتمر المحلي " نحو إطار مفاهيمي للتربية المدنية". فلسطين، رام الله: مركز إبداع المعلم.

- روبرت، دال. 2000. عن الديمقراطية. ترجمة أحمد أمين الجمل. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.
- زيتون، كمال عبد الحميد. 2003. التدريس نماذج ومهاراته. ط 1، القاهرة : عالم الكتب.
- سالم، وليد. 2003. . وقائع ورشات العمل حول الإطار المفاهيمي والفلسفي للتربية المدنية. فلسطين، رام الله: ابداع المعلم.
- قاسم، سهير وآخرون. 2010. الدليل المرجعي في تدريس التربية المدنية. فلسطين، رام الله: الإدارة العامة للإشراف التربوي، وزارة التربية والتعليم.
- سويدان، رجا، علياء العسالي. 2012. مراجعة نقدية لمحتوى كتب المناهج الفلسطينية في ضوء مفهوم المواطنة وأثره على السلم الاجتماعي. فلسطين: دراسة مقدمة لمؤتمر الشريعة الدولي الثاني. جامعة النجاح الوطنية.
- شومبيتر، جوزيف. 2011. الرأسمالية والإشتركية والديمقراطية. ترجمة حيدر حاج إسماعيل. بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- طعيمة، رشدي. 1987. تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، مفهومه، أسسه، استخداماته. القاهرة: دار الفكر العربي.
- عبد اللطيف، كمال. 2012. المواطنة والتربية على قيمها. أوراق عربية 33 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد المعطي، علي. 2000. الفكر السياسي الغربي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- فرج، توفيق حسين. 1985. القانون الروماني. بيروت: الدار الجامعية للنشر.

- قاسم، مصطفى. 2006. واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
- قنديل، أمين مرسى، محرر. 1984. "الديمقراطية في أمريكا". ط2، الجزائر: دار كتابي.
- كريم، محمد. 1990. تاريخ الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى. لبنان، صيدا: دار الريف للطباعة والنشر.
- لبيب، رشدي، ومينا، فايز مراد. 1993. قضايا في مناهج التعليم. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- مارشال، جوردان. 2001. موسوعة علم الاجتماع، مادة: مواطنة، ترجمة محمد محي الدين وآخرون، ج 2، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.
- مان، ميشيل. 1994. موسوعة العلوم الاجتماعية، مادة: المواطنة، ترجمة: عادل الهواري وسعد مصلوح، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع
- محمد، علي عبد المعطي. 2000. الفكر السياسي الغربي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- مهران، حمدي. 2012. المواطنة والمواطن في الفكر السياسي. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- نافع، بشير وآخرون. 2001. المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية : ص 36-40.
- نافع، عبد المنعم. 2005. وعي طلاب التعليم الأساسي بمبادئ المواطنة؛ دراسة ميدانية. جامعة الزقازيق، مجلة كلية التربية، العدد الخامس.

- هلال، علي الدين وآخرون. 1994. معجم المصطلحات السياسية. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.
- هندي، صالح ذياب، وعليان، هاشم عامر 1999. دراسات في المناهج والأساليب العامة، ط 7. الاردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- هيتز، ديريك. 2007. تاريخ موجز للمواطنة. ترجمة: آصف ناصر ومكرم خليل، ط1. بيروت: دار الساقى.
- يعقوب، محمد وآخرون. 2012. المواطنة من منظور حقوق الانسان في مناهج التربية الوطنية في الأقطار العربية - دراسة حالة لكل من الأردن ومصر ولبنان. عمان: معهد راؤول ولينبرغ لدراسات حقوق الانسان والقانون الانساني.

المجلات والدوريات

- بيتام، ديفيد. 2004. الديمقراطية : مبادئ ، مؤسسات ، ومشاكل. مجلة الفكر البرلماني، العدد الخامس.
- حنيفة، جميلة. 2013. دور المدرسة في بناء الديمقراطية لدى جون ديوي. الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد العاشر: ص 33-38.
- دايموند، لاري. 2010. لماذا ليس هناك ديمقراطيات عربية. دمشق: مجلة المشكاة، العدد 9.
- مرتجى، زكي، محمود الرنتيسي. 2011. تقييم محتوى مناهج التربية المدنية للصفوف السابع والثامن والتاسع الاساسي في ضوء قيم المواطنة. مجلة الجامعة الإسلامية 19، العدد الثاني (يونيو): 161-195.

الرسائل الجامعية

- بركات، زياد. ليلي أبو علي. 2011. "مظاهر المواطنة المجتمعية في المقررات الدراسية في العلوم الاجتماعية من وجهة نظر المعلمين". فلسطين: جامعة القدس المفتوحة.
- برهان، حافظ عبد الرحمن. 2010. "دور التعليم العالي في تعزيز الهوية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية من وجهة نظر الطلبة والعاملين جامعة النجاح نموذجاً". رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا. جامعة النجاح الوطنية، نابلس .
- حسين، نذير مصطفى. 2007. "منهاج التربية المدنية الفلسطيني ودوره في التنشئة الديمقراطية لدى طلاب المرحلة الأساسية في فلسطين". رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

المواقع الالكترونية:

- الزهراني، سعود. رؤية حول أسلوب التكامل في بناء المواد التعليمية http://dr-saudalzahrani.com/archive/j15/index.php?option=com_content&view=article&id=676:-----&catid=133&Itemid=100230 استرجعت بتاريخ 2016/5/22

- الكواري، علي خليفة. مفهوم الديمقراطية المعاصرة. <http://www.darussalam.ae/print.asp?contentId=1677> إسترجعت بتاريخ 2015/5/2

- بادي، غسان خالد. تحليل مضمون "حقوق الإنسان" في مقرر التربية المدنية.

إسترجعت بتاريخ <http://www.lahaonline.com/articles/view/1139.htm>

2015/2/5

- حمود، عبد الله. دور المناهج التعليمية في تعزيز روح الإنتماء وغرس مفاهيم وقيم الوحدة

إسترجعت بتاريخ <http://www.nabanews.net/2009/19704.html>

2015/3/17

- خليل، إبراهيم. أنواع حقوق الإنسان.

إسترجعت <http://kenanaonline.com/users/ibrahimkhalil/posts/361875>

بتاريخ 2015/6/66

- رستم، رسمي عبد الملك. دور الإدارة المدرسية في تفعيل التربية المدنية في مرحلة التعليم

قبل الجامعي في مصر.

إسترجعت بتاريخ http://ncerd.org/php/myBooks_v2/show.php?L=34

2015/9/27

- زيدان، ليث. مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي. الحوار المتمدن، العدد 1932.

إسترجعت <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98163>

بتاريخ 2015/11/12

- ليلة، علي. المواطنة بين السياق القومي والعالمي

إسترجعت بتاريخ 2015/7/11 <http://www.achr.eu/art609.htm>

- مركز العدالة الاجتماعية. الموقع الإلكتروني <http://www.sjrcenter.org> إسترجعت

بتاريخ 2015/12/18

قائمة المصادر والمراجع باللغة الانجليزية

- Bizahon practices Anthony Welch : Comparative Education Review , Gol - 0and the professorate in Anglo – pacific - and Noith American universities , Val 42 – No. !, Feb . 1998 pp . 344 – 359 .
- Bottrery , M.2000. values education. Baily R, (Ed) teaching values and citizenship across the curriculum. London & sterling kogon page and stylus publishing, p75-76
- Butts, F,R. 2000. The Morality of Democratic citizenship: Goals for civic education in the Republics third century www.civiced.org
- Salomone, R.C 2000 visions of schooling: conscience ,community and common education. Michigan, Yale university press p 197-198
- Madeleine grawitz, Lexique des sciences sociales. Paris : Dalloz, 1988, P 384
- Center for civic education. 1995. The role of civic education . a report of the task force on civic education , a paper delivered at the second annual white house conference on character building for democratic, civil society , Washington , DC 19-20 may.www.civiced.org
- Evans,k, 2000. Beyond the work- related curriculum: citizenship and learning after sixteen. Richard baily (9ED). Teaching values and citizenship across the curriculum. London& sterling , kogon page 158

المعاهدات والاعلانات الدولية

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
- إعلان فيينا لحقوق الإنسان، الجزء الأول، الفقرة 8، الأمم المتحدة ، وثيقة رقم 23/157،

.1993

ملاحق الدراسة

ملحق رقم (1) تعليمات وزارة التربية والتعليم بخصوص الدوام المدرسي

State of Palestine
Ministry of Education & Higher Education
Minister's Office



دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم العالي
مكتب الوزير

أولاً: مواعيد الدوام والامتحانات والعطل المدرسية والأعياد

للعام الدراسي 2016/2015م

أولاً: الفصل الدراسي الأول:

اليوم	التاريخ	البيان
الإثنين - الأحد *	2015/8/17 م - 2015/8/23 م	دوام الهيئات التدريسية و امتحانات الإكمال للطلبة
الاثنين - السبت **	2015/8/17 م - 2015/8/22 م	المكملين في العام الدراسي 2015/2014م
الاثنين	2015/8/24 م	دوام الطلبة وبدء الدراسة في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2016/2015م.
الاثنين - الأربعاء	2015/12/21 م - 2016/1/6 م	امتحانات نهاية الفصل الدراسي الأول للمدارس على أن يواصل طلبة المرحلة الأساسية الدنيا دراستهم خلال فترة الامتحانات حتى نهاية الحصّة الثالثة
الخميس - السبت *	2016/1/7 م - 2016/1/23 م	عطلة نصف السنة.
الخميس - الأحد **	2016/1/7 م - 2016/1/24 م	

ثانياً: الفصل الدراسي الثاني:

اليوم	التاريخ	البيان
الأحد *	2016/1/24 م	بدء دوام الطلبة في الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 2016/2015م.
الاثنين **	2016/1/25 م	
الاثنين - الثلاثاء	2016/5/16 م - 2016/5/31 م	امتحانات نهاية الفصل الدراسي الثاني للمدارس على أن يواصل طلبة المرحلة الأساسية الدنيا دراستهم خلال فترة الامتحانات حتى نهاية الحصّة الثالثة
الأربعاء	2016/6/1 م	بدء العطلة الصيفية.

ملاحظات :

* للمدارس التي تعطل يوم الجمعة فقط أو يومي الجمعة والسبت.

** للمدارس التي تعطل يومي الجمعة والأحد.

ملحق رقم (٢) والادرس

المباحث المقررة للصف الخامس الأساسي للعام الدراسي ٢٠١٥ / ٢٠١٦ م

الرقم	المبحث وفروعه	عدد حصص المبحث	توزيع الحصص لفروع المبحث	النهاية العظمى لعلامة فروع المبحث	النهاية العظمى لعلامة المبحث
1	التربية الدينية :	4			100
	(أ) التربية الإسلامية		2	60	
	(ب) التلاوة والتجويد		1	20	
	(ج) حفظ القرآن الكريم		1	20	
	التربية المسيحية (للطلبة المسيحيين فقط)				
2	اللغة العربية * :	7			100
	(أ) لغتنا الجميلة			90	
	القراءة وتدريباتها			50	
	النحو			20	
	الإملاء			10	
	التعبير			10	
	(ب) كراسة الخط العربي			10	
	اللغة الإنجليزية ** :				
3	مهارات الاستماع (Listening)	4		20	100
	مهارتي المحادثة والتكلم (Speaking)			20	
	مهارتي القراءة والاستيعاب (Reading)			40	
	مهارات الكتابة (Writing)			20	
4	الرياضيات	5			100
5	العلوم العامة	4			100
	(أ) القسم النظري		3	85	
	(ب) التجارب العملية		1	15	
6	العلوم الاجتماعية	4			200
	(أ) التاريخ		1	60	
	(ب) الجغرافية ***		1	60	
	(ج) التربية الوطنية والتربية المدنية				
	- التربية الوطنية		1	40	
	- التربية المدنية		1	40	
7	الفنون والحرف	2			100
8	التربية الرياضية	2			100
9	التكنولوجيا والعلوم التطبيقية	2			100
10	اللغة الأجنبية الثانية (إن وجدت)	4			100
	المجموع ****	34			1000

ملاحظات: * يحتاج تدريس الوحدة الواحدة في مبحث اللغة العربية (٩) حصص دراسية، موزعة كالآتي: القراءة وتدريباتها = ٥ حصص /

النحو = حصتان / الإملاء = حصّة واحدة / التعبير = حصّة واحدة / كراسة الخط العربي = حصّة واحدة.

** يحتاج تدريس كل وحدة في مبحث اللغة الإنجليزية إلى (٥) حصص دراسية.

*** يخصص ٢٠ % من علامة الجغرافيا للخرائط

**** يكون مجموع الحصص ٣٨ حصّة ومجموع العلامات ١١٠٠ في حال وجود اللغة الأجنبية الثانية.

ملحق رقم (3)

المباحث المقررة للصف السابع الأساسي للعام الدراسي ٢٠١٥ / ٢٠١٦ م

الرقم	المبحث وفروعه	عدد حصص المبحث	توزيع الحصص لفروع المبحث	النهاية العظمى لعلامة فروع المبحث	النهاية العظمى لعلامة المبحث
1	التربية الدينية :	4			100
	(أ) التربية الإسلامية		2	60	
	(ب) التلاوة والتجويد		1	20	
	(ج) حفظ القرآن الكريم		1	20	
	التربية المسيحية (للطالبة المسيحية فقط)				
2	اللغة العربية * :	7			100
	(أ) لغتنا الجميلة			90	
	القراءة			٥٠ (٤٠ للقراءة والاستيعاب وبناء النص + ١٠ للمحفوظات)	
	النحو والصرف			20	
	الإملاء			10	
	التعبير			10	
	(ب) كراسة الخط العربي			10	
	اللغة الانجليزية ** :				
3	مهاراة الاستماع (Listening)	4		20	100
	مهارتي المحادثة والتكلم (Speaking)			20	
	مهارتي القراءة والاستيعاب (Reading)			40	
	مهاراة الكتابة (Writing)			20	
4	الرياضيات	5			100
5	العلوم العامة	4			100
	(أ) القسم النظري		3	85	
	(ب) للتجارب العملية		1	15	
6	العلوم الاجتماعية	4			200
	(أ) التاريخ		1	60	
	(ب) الجغرافية ***		1	60	
	(ج) التربية الوطنية والتربية المدنية			40	
	- التربية الوطنية		1	40	
	- التربية المدنية		1		
7	الفنون والحرف	1			100
8	التربية الرياضية	1			100
9	التكنولوجيا والعلوم التطبيقية	2			100
10	المادة الاختيارية (الصحة والبيئة في حياتنا، لغة اجنبية ثانية)	2 أو ٤			100
	المجموع ****	34			1100

ملاحظات: * يحتاج تدريس الوحدة الواحدة في مبحث اللغة العربية (١٢) حصة دراسية، موزعة كالآتي: القراءة=٦ حصص بواقع ٣-٢ حصص لكل نص/ النحو والصرف= حصتان/ الإملاء= حصتان/ التعبير = حصة واحدة/ الخط العربي = حصة واحدة.

** يحتاج تدريس كل وحدة في مبحث اللغة الإنجليزية إلى (٥) حصص دراسية.

*** يخصص ٢٠ % من علامة الجغرافيا للخرائط

**** يكون مجموع الحصص ٣٦ حصة في حال وجود اللغة الأجنبية الثانية.

ملحق رقم (4)

المباحث المقررة للصف الثامن الأساسي للعام الدراسي ٢٠١٥ / ٢٠١٦ م

الرقم	المبحث وفروعه	عدد حصص المبحث	توزيع الحصص لفروع المبحث	النهاية العظمى لعلامة فروع المبحث	النهاية العظمى لعلامة المبحث
1	التربية الدينية :	4	2	60	100
	(أ) التربية الإسلامية		1	20	
	(ب) التلاوة والتجويد		1	20	
	(ج) حفظ القرآن الكريم				
	التربية المسيحية (للطالبة المسيحية فقط)				
2	اللغة العربية * :	6		50	100
	(أ) المطالعة والنصوص			20	
	(ب) التعبير			30	
	(ج) العلوم اللغوية				
3	اللغة الإنجليزية ** :	5		10	100
	مهاراة الاستماع (Listening)			10	
	مهارتي المحادثة والتكلم (Speaking)			20	
	Vocabulary Development			20	
	مهارتي القراءة والاستيعاب (Reading)			20	
	اللغة والتراكيب (Language)			20	
	مهاراة الكتابة (Writing)			20	
4	الرياضيات	5			100
5	العلوم العامة	4	3	85	100
	(أ) القسم النظري		1	15	
	(ب) التجارب العملية				
6	العلوم الاجتماعية	4	1	60	200
	(أ) التاريخ		1	60	
	(ب) الجغرافية **		1	40	
	(ج) التربية الوطنية والتربية المدنية		1	40	
	- التربية الوطنية		1	40	
	- التربية المدنية				
7	الفنون والحرف	1			100
8	التربية الرياضية	1			100
9	التكنولوجيا والعلوم التطبيقية	2			100
10	المادة الاختبارية (السنة في حياتنا، لغة أجنبية ثالثة)	2 أو ٤			100
	المجموع ****	34			1100

ملاحظات: * يحتاج تدريس الوحدة الواحدة في مبحث اللغة العربية (٦) حصص دراسية، موزعة كالتالي: المطالعة والنصوص = ٣

حصص لكل درس/ التعبير = حصاة واحدة/ العلوم اللغوية = حصتان اثنتان.

** يحتاج تدريس كل وحدة في مبحث اللغة الإنجليزية إلى (٧) حصص دراسية.

*** يخصص ٢٠ % من علامة الجغرافيا للخرائط

**** يكون مجموع الحصص ٣٦ حصاة في حال وجود اللغة الأجنبية الثانية.

ملحق رقم (5)

المباحث المقررة للمصف التاسع الأساسي للعام الدراسي ٢٠١٥ / ٢٠١٦ م

الرقم	المبحث وفروعه	عدد حصص المبحث	توزيع الحصص لفروع المبحث	النهاية العظمى لعلامة المبحث	النهاية العظمى لعلامة فروع المبحث
1	التربية الدينية :	4			
	أ) التربية الإسلامية		2	60	
	ب) التلاوة والتجويد		1	20	
	ج) حفظ القرآن الكريم		1	20	
	التربية المسيحية (للطائفة المسيحية فقط)				
2	اللغة العربية * :	6			
	أ) المطالعة والنصوص			50	
	ب) التعبير			20	
	ج) العلوم اللغوية			30	
3	اللغة الإنجليزية ** :	5			
	مهارة الاستماع (Listening)			10	
	مهارة المحادثة والتكلم (Speaking)			10	
	المفردات Vocabulary Development			20	
	مهارة القراءة والاستيعاب (Reading)			20	
	اللغة والتراكيب (Language)			20	
	مهارة الكتابة (Writing)			20	
4	الرياضيات	5			
5	العلوم العامة	4			
	أ) القسم النظري		3	85	
	ب) للتجارب العملية		1	15	
6	العلوم الاجتماعية	4			
	أ) التاريخ		1	60	
	ب) الجغرافية ***		1	60	
	ج) التربية الوطنية والتربية المدنية		1	40	
	- التربية الوطنية		1	40	
	- التربية المدنية				
7	الفنون والحرف	1			
8	التربية الرياضية	1			
9	التكنولوجيا والعلوم التطبيقية	2			
10	المادة الاختيارية (الصحة والبيئة في حياتنا، لغة أجنبية ثنية)	2 أو ٤			
	المجموع ****	34			

ملاحظات: * يحتاج تدريس الوحدة الواحدة في مبحث اللغة العربية (٦) حصص دراسية، موزعة كالآتي: المطالعة والنصوص=٣

حصص لكل درس/ التعبير= حصص واحدة/ العلوم اللغوية= حصص اثنان.

** يحتاج تدريس كل وحدة في مبحث اللغة الإنجليزية إلى (٧) حصص دراسية.

*** يخصص ٢٠% من علامة الجغرافيا للخرائط

**** يكون مجموع الحصص ٣٦ حصص في حال وجود اللغة الأجنبية الثانية.

ملحق رقم (6) نتائج عملية التحليل المتعلقة بمقرر التربية المدنية للصف الخامس الأساسي

الفئات (المجال)	المفاهيم/ وحدات التحليل	الغلاف	نصوص الدروس	الأنشطة	الرسومات	الصور والأشكال	التقويم	المجموع	نسبة التكرارات	نسبة التكرارات الكلية
المشاركة السياسية	الانتخابات	0	0	2	0	0	0	2	%20	%2.74
	التصويت	0	0	1	0	0	0	1	%10	%1.37
	الترشيح	0	0	0	0	0	0	0	%0	%0
	تأسيس الأحزاب	0	0	0	0	0	0	0	%0	%0
	تشكيل النقابات	0	0	0	0	0	0	0	%0	%0
	تأسيس الجمعيات والأندية	0	0	0	0	0	0	0	%0	%0
	الرقابة والمساءلة والمحاسبة	0	0	0	0	0	0	0	%0	%0
	التجمع السلمي	0	0	0	0	0	0	0	%0	%0
	حرية الرأي والتعبير	0	5	2	0	0	0	7	%70	%9.59
	المشاركة في صنع القرار	0	0	0	0	0	0	0	%0	%0
	الإستفتاء	0	0	0	0	0	0	0	%0	%0
	المجموع	0	5	5	0	0	0	10	%100	%13.70
المساواة	المساواة في الأجر	0	0	0	0	0	0	0	%0	%0
	تكافؤ الفرص	0	5	4	2	0	1	12	%19.05	%16.44
	سيادة القانون	0	1	1	0	0	0	2	%3.17	%2.74
	المساواة أمام القضاء	0	0	0	0	0	1	1	%1.59	%1.37
	عدم التمييز على أي أساس	0	7	2	0	0	2	11	%17.46	%15.07
	المساواة بين الرجل والمرأة	0	0	1	1	0	0	2	%3.17	%2.74
	عدم التهميش	0	4	0	3	0	4	11	%17.46	%15.07
	العدل والإنصاف	0	10	2	3	0	8	23	%36.51	%31.51
	حقوق المعاقين	0	0	0	1	0	0	1	%1.59	%1.37
	حقوق الأقليات	0	0	0	0	0	0	0	%0	%0
	المجموع	0	27	10	10	0	16	63	%100	%86.30
المجموع الكلي		0	32	15	10	0	16	73		%100

ملحق رقم (7)

توزيع المفاهيم التفسيرية لمقرر التربية المدنية / الصف الخامس الأساسي على الوحدات والدروس

الفئات (المجال)	المفاهيم/ وحدات التحليل	الوحدة (1)	الوحدة (2)	الوحدة (3)	الوحدة (4)
المشاركة السياسية	الانتخابات		الدرس الأول (1) الثالث (1)		
	التصويت		الدرس الأول (1)		
	الترشيح				
	تأسيس الأحزاب				
	تشكيل النقابات				
	تأسيس الجمعيات والأندية				
	الرقابة والمساءلة والمحاسبة				
	التجمع السلمي				
	حرية الرأي والتعبير	الأول (2) الثالث (2)	الثاني (2) الثالث (1)		
	المشاركة في صنع القرار				
	الإستفتاء				
	المساواة في الأجر				
المساواة	تكافؤ الفرص	الدرس الثاني (1)			الأول (10) الثالث (1)
	سيادة القانون				الدرس الثاني (2)
	المساواة أمام القضاء				الدرس الثاني (1)
	عدم التمييز على أي أساس	الأول (1)الثالث (6)		الدرس الأول (4)	
	المساواة بين الرجل والمرأة	الأول (1)الثالث (1)			
	عدم التهميش				الأول (1) الثالث (10)
	العدل والإنصاف	الأول (1) الثالث (9)	الأول (1)	الأول (2) الثاني (1)	الأول (6)الثاني (1)الثالث (2)
	حقوق المعاقين	الدرس الثاني (1)			
	حقوق الأقليات				
	المجموع	25	7	7	34

ملحق رقم 8 (نتائج عملية تحليل مقرر التربية المدنية للصف السادس الأساسي

الفئات (المجال)	المفاهيم/ وحدات التحليل	الغلاف	نصوص الدروس	الأنشطة	الرسومات	الصور والأشكال	التقويم	المجموع	نسبة التكرارات	نسبة التكرارات الكلية
المشاركة السياسية	الانتخابات	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	التصويت	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	الترشيح	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	تأسيس الأحزاب	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	تشكيل النقابات	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	تأسيس الجمعيات والأندية	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	الرقابة والمساءلة والمحاسبة	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	التجمع السلمي	0	1	0	1	0	0	2	5%	3.5%
	حرية الرأي والتعبير	0	21	3	1	0	3	28	73.6%	50%
	المشاركة في صنع القرار	0	8	0	0	0	0	8	21%	14%
	الإستفتاء	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	0	30	3	2	0	3	38	100%	67.5%
المساواة	المساواة في الأجر	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	تكافؤ الفرص	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	سيادة القانون	0	0	0	1	0	0	1	5.5%	2%
	المساواة أمام القضاء	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	عدم التمييز على أي أساس	0	2	0	3	0	0	5	28%	9%
	المساواة بين الرجل والمرأة	0	1	0	1	0	0	2	11%	3.5%
	عدم التهميش	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	العدل والإنصاف	0	6	2	0	0	1	9	50%	16%
	حقوق المعاقين	0	0	0	1	0	0	1	5.5%	2%
	حقوق الأقليات	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	0	9	2	6	0	1	18	100%	32.5%
	المجموع الكلي	0	39	5	8	0	4	56		100%

ملحق رقم (9) توزيع المفاهيم التفسيرية لمقرر التربية المدنية / الصف السادس الأساسي على الوحدات والدروس

الفئات (المجال)	المفاهيم/ وحدات التحليل	الوحدة (1)	الوحدة (2)	الوحدة (3)	الوحدة (4)
المشاركة السياسية	الانتخابات				
	التصويت				
	الترشيح				
	تأسيس الأحزاب				
	تشكيل النقابات				
	تأسيس الجمعيات والأندية				
	الرقابة والمساءلة والمحاسبة				
	التجمع السلمي				الدرس الرابع (2)
	حرية الرأي والتعبير		الدرس الثالث (27)	الدرس الثاني (1)	
	المشاركة في صنع القرار	الدرس الرابع (1)	الدرس الثاني (7)		
	الإستفتاء				
	المساواة في الأجر				
المساواة	تكافؤ الفرص				
	سيادة القانون	الدرس الرابع (1)			
	المساواة أمام القضاء				
	عدم التمييز على أي أساس	الدرس الثالث (1)	الدرس الثاني (1)		الدرس الأول (3)
	المساواة بين الرجل والمرأة	الدرس الأول (2)			
	عدم التهميش				
	العدل والإنصاف	الدرس الرابع (1)	الدرس الثاني (1)		الأول (1) الثالث (4) الرابع (2)
	حقوق المعاقين			الدرس الأول (1)	
	حقوق الأقليات				
المجموع		6	36	2	12

ملحق رقم (10) نتائج عملية التحليل المتعلقة بمقرر التربية المدنية للصف السابع الأساسي

الفئات (المجال)	المفاهيم/ وحدات التحليل	الغلاف	نصوص الدروس	الأنشطة	الرسومات	الصور والأشكال	التقويم	المجموع	نسبة التكرارات	نسبة التكرارات الكلية
المشاركة السياسية	الانتخابات	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	التصويت	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	الترشيح	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	تأسيس الأحزاب	0	3	0	0	0	0	3	16%	3.1%
	تشكيل النقابات	0	3	0	0	0	0	3	16%	3.1%
	تأسيس الجمعيات والأندية	0	4	0	0	0	0	4	21%	4.1%%
	الرقابة والمساءلة والمحاسبة	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	التجمع السلمي	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	حرية الرأي والتعبير	0	7	0	0	0	0	7	37%	7.2%
	المشاركة في صنع القرار	0	2	0	0	0	0	2	10%	2%
	الإستفتاء	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	0	19	0	0	0	0	19	100%	19.5%
المساواة	المساواة في الأجر	0	0	2	0	0	0	2	2.5%	2%
	تكافؤ الفرص	0	0	1	0	0	0	1	1.25%	1%
	سيادة القانون	0	4	2	0	0	0	6	7.5%	6.1%
	المساواة أمام القضاء	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	عدم التمييز على أي أساس	0	24	2	0	0	0	26	33%	26.5%
	المساواة بين الرجل والمرأة	0	9	15	2	0	0	26	33%	26.5%
	عدم التهميش	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	العدل والإنصاف	0	13	2	0	1	1	17	21.5%	17.4%
	حقوق المعاقين	0	1	0	0	0	0	1	1.25%	1%
	حقوق الأقليات	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	0	51	24	0	0	0	79	100%	80.5%
	المجموع الكلي									
		0	70	24	2	1	1	98		100%

ملحق رقم (11) توزيع المفاهيم التفسيرية لمقرر التربية المدنية / الصف الخامس الأساسي على الوحدات والدروس

الفئات (المجال)	المفاهيم/ وحدات التحليل	الوحدة (1)	الوحدة (2)	الوحدة (3)	الوحدة (4)
المشاركة السياسية	الانتخابات				
	التصويت				
	الترشيح				
	تأسيس الأحزاب	الأول (2) الثاني (1)			
	تشكيل النقابات	الأول (2) الثاني (1)			
	تأسيس الجمعيات والأندية	الأول (3) الثاني (1)			
	الرقابة والمساءلة والمحاسبة				
	التجمع السلمي				
	حرية الرأي والتعبير	الأول (1) الثالث (1)		الأول (1) الثاني (1)	الأول (1) الثاني (2)
	المشاركة في صنع القرار				الدرس الأول (2)
	الإستفتاء				
المساواة	المساواة في الأجر		الدرس الثالث (2)		
	تكافؤ الفرص				الدرس الثاني (1)
	سيادة القانون	الدرس الثالث (4)	الدرس الأول (1)		الدرس الثاني (1)
	المساواة أمام القضاء				
	عدم التمييز على أي أساس	الأول (6) الثالث (7)			الدرس الأول (4) الثاني (9)
	المساواة بين الرجل والمرأة		الدرس الثالث (16)	الدرس الثاني (1)	الدرس الأول (7) الثاني (2)
	عدم التهميش				
	العدل والإنصاف	الأول (1) الثالث (12)	الدرس الثالث (1)	الأول (2) الثاني (1)	
	حقوق المعاقين				الدرس الثاني (1)
	حقوق الأقليات				
	المجموع	42	20	6	30

ملحق رقم (12) نتائج عملية التحليل المتعلقة بمقرر التربية المدنية للصف الثامن الأساسي

الفئات (المجال)	المفاهيم/ وحدات التحليل	الغلاف	نصوص الدروس	الأنشطة	الرسومات	الصور والأشكال	التقويم	المجموع	نسبة التكرارات	نسبة التكرارات الكلية
المشاركة السياسية	الانتخابات	0	2	1	2	0	0	5	7.6%	4%
	التصويت	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	الترشيح	0	1	0	0	0	0	1	1.6%	0.5%
	تأسيس الأحزاب	0	10	0	1	0	0	11	16.6%	8.5%
	تشكيل النقابات	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	تأسيس الجمعيات والأندية	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	الرقابة والمساءلة والمحاسبة	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	التجمع السلمي	1	1	0	1	0	0	3	4.6%	2%
	حرية الرأي والتعبير	1	25	8	4	0	5	43	65%	32.5%
	المشاركة في صنع القرار	0	2	0	0	0	0	2	3%	1.5%
	الإستفتاء	0	1	0	0	0	0	1	1.6%	0.5%
	المجموع	2	42	9	8	0	5	66	100%	49.5%
المساواة	المساواة في الأجر	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	تكافؤ الفرص	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	سيادة القانون	1	11	1	1	0	1	15	22%	11.5%
	المساواة أمام القضاء	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	عدم التمييز على أي أساس	0	14	0	0	0	0	14	21%	10.5%
	المساواة بين الرجل والمرأة	0	11	1	2	0	6	20	30%	15%
	عدم التهميش	0	0	0	1	0	0	1	1.5%	0.5%
	العدل والإنصاف	0	3	3	0	1	0	7	10.5%	5.25%
	حقوق المعاقين	0	2	0	2	0	0	4	6%	3.25%
	حقوق الأقليات	0	6	0	0	0	0	6	9%	4.5%
	المجموع	1	47	5	6	1	7	67	100%	49.5%
	المجموع الكلي	3	89	14	14	1	12	133		100%

ملحق رقم (13) توزيع المفاهيم التفسيرية لمقرر التربية المدنية / الصف الثامن الأساسي على الوحدات والدروس

الفئات (المجال)	المفاهيم/ وحدات التحليل	الوحدة (1)	الوحدة (2)	الوحدة (3)	الوحدة (4)
المشاركة السياسية	الانتخابات		الأول (2)الثاني (2) الرابع (1)		
	التصويت				
	الترشيح		الدرس الرابع (1)		
	تأسيس الأحزاب		الأول (2)الثالث (1) الرابع (8)		
	تشكيل النقابات				
	تأسيس الجمعيات والأندية				
	الرقابة والمساءلة والمحاسبة				
	التجمع السلمي	الغلاف (1)	الدرس الرابع (1)	الدرس الثاني (1)	
	حرية الرأي والتعبير	الغلاف (1)	الدرس الثالث (7) الرابع (2)	الأول (4)الثاني (24)الثالث(5)	
	المشاركة في صنع القرار	الدرس الأول (1)	الدرس الثاني (1)		
	الإستفتاء		الدرس الثاني (1)		
المساواة	المساواة في الأجر				
	تكافؤ الفرص				
	سيادة القانون	الغلاف (1)	الدرس الأول (13) الثالث (1)		
	المساواة أمام القضاء				
	عدم التمييز على أي أساس		الأول (7)الثاني (1) الثالث (3)		الدرس الثاني(1) الرابع (2)
	المساواة بين الرجل والمرأة	الثاني(3)الثالث (1)الرابع (1)	الأول (1)الثالث (1) الرابع (1)	الأول(4)الثاني (6) الثالث (2)	
	عدم التهميش				الدرس الأول (1)
	العدل والإنصاف		الأول (1)الثالث (1) الرابع (1)	الدرس الثالث (1) الرابع (3)	
	حقوق المعاقين		الدرس الأول(1) الثالث (1)	الدرس الأول (1)	الدرس الأول (1)
	حقوق الأقليات		الأول (3)الثالث (1) الرابع (1)	الدرس الأول (1)	
المجموع		9	67	36	21

ملحق رقم (14) نتائج عملية تحليل مقرر التربية المدنية للصف التاسع الأساسي

الفئات (المجال)	المفاهيم/ وحدات التحليل	الغلاف	نصوص الدروس	الأنشطة	الرسومات	الصور والأشكال	التقويم	المجموع	نسبة التكرارات	نسبة التكرارات الكلية
المشاركة السياسية	الانتخابات	1	24	3	1	0	5	34	22%	11.2%
	التصويت	0	4	1	2	0	1	8	5.25%	2.5%
	الترشيح	0	11		0	0	0	11	7%	3.5%
	تأسيس الأحزاب	0	5	1	0	0	0	6	4%	2%
	تشكيل النقابات	0	2	3	0	0	0	5	3.25%	1.6%
	تأسيس الجمعيات والأندية	0	11	1	0	0	3	15	10%	5%
	الرقابة والمساءلة والمحاسبة	0	30	8	0	0	6	44	28.5%	15%
	التجمع السلمي	0	3	0	0	1	0	4	2.5%	1.3%
	حرية الرأي والتعبير	0	11	1	2	0	3	17	11%	5.6%
	المشاركة في صنع القرار	1	8	0	1	0	0	10	6.5%	3.3%
	الإستفتاء	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	2	109	18	6	1	18	154	100%	51%
المساواة	المساواة في الأجر	0	4	0	0	0	1	5	3.5%	1.7%
	تكافؤ الفرص	0	1	0	0	0	0	1	0.6%	0.4%
	سيادة القانون	1	3	1	0	0	1	6	4.1%	2%
	المساواة أمام القضاء	0	1	0	0	0	0	1	0.6%	0.4%
	عدم التمييز على أي أساس	0	15	1	0	3	0	19	13.1%	6.4%
	المساواة بين الرجل والمرأة	0	24	8	0	1	2	35	24.1%	12%
	عدم التهميش	0	14	2	0	1	8	25	17.2%	8.4%
	العدل والإنصاف	1	6	1	0	0	4	12	8.3%	4%
	حقوق المعاقين	0	29	2	1	0	7	39	27%	13%
	حقوق الأقليات	0	2	0	0	0	0	2	1.5%	0.7%
	المجموع	2	99	15	1	5	23	145	100%	49%
	المجموع الكلي	4	208	33	7	6	41	299		100%

ملحق رقم (15) توزيع المفاهيم التفسيرية لمقرر التربية المدنية / الصف التاسع الأساسي على الوحدات والدروس

الفئات (المجال)	المفاهيم/ وحدات التحليل	الوحدة (1)	الوحدة (2)	الوحدة (3)	الوحدة (4)
المشاركة السياسية	الانتخابات	الأول(2) الثالث(1)الرابع(2)	الدرس الأول (28)	الغلاف (1)	
	التصويت	الدرس الأول (2)الثاني (2)	الدرس الأول (4)		
	الترشيح	الدرس الثاني (1)	الدرس الأول (8)	الدرس الثاني(1)الرابع(1)	
	تأسيس الأحزاب	الدرس الثالث (2)	الدرس الثالث (4)		
	تشكيل النقابات		الدرس الثالث (5)		
	تأسيس الجمعيات والأندية	الثاني (1) الثالث (1)	الثالث (12) الرابع (1)		
	الرقابة والمساءلة والمحاسبة	الأول (1) الرابع (34)	الدرس الأول (3)	الدرس الأول (4)	الدرس الرابع (2)
	التجمع السلمي	الدرس الرابع (2)		الدرس الثاني (1)الرابع (1)	
	حرية الرأي والتعبير	الدرس الأول (3)الثالث (9)	الدرس الأول (1)	الأول(1)الثاني(1)الثالث(2)	
	المشاركة في صنع القرار	الأول(1)الثاني (1) الرابع (2)	الدرس الأول (3)	الدرس الثاني(1)الرابع (2)	
	الإستفتاء				
	المساواة في الأجر	الدرس الأول (2)		الأول(1)الثاني(1)الثالث(1)	
المساواة	تكافؤ الفرص		الدرس الأول (1)		
	سيادة القانون	الدرس الأول (1) الرابع(1)	الدرس الثاني (3)	الغلاف (1)	
	المساواة أمام القضاء	الدرس الرابع (1)			
	عدم التمييز على أي أساس	الأول(3)الثاني (1) الثالث (1)	الدرس الثاني (1)	الأول(3)الثاني(2)الثالث(6)	الدرس الرابع (2)
	المساواة بين الرجل والمرأة	الدرس الأول (5) الثالث(2)	الدرس الأول (2)	الدرس الأول(2)الرابع(24)	
	عدم التهميش	الدرس الأول (4)		الدرس الثاني(1)الرابع (1)	الدرس الأول (16) الرابع(3)
	العدل والإنصاف	الدرس الأول(4) الثاني (1)	الدرس الأول(1) الثاني(1)	الدرس الأول(1)الثالث(2)	الدرس الرابع (2)
	حقوق المعاقين	الدرس الأول (10)	الدرس الثالث (1)	الدرس الثالث (3)	الدرس الثاني (25)
	حقوق الأقليات	الدرس الثالث (2)			
	المجموع				
		105	79	64	51

ملحق رقم (16) نتائج عملية التحليل المتعلقة بمقرر اللغة العربية " لغتنا الجميلة " للصف الخامس الأساسي/ الجزأين الأول، والثاني

الفئات (المجال)	المفاهيم/ وحدات التحليل	الغلاف		نصوص الدروس		الأنشطة		الرسومات		الصور والأشكال		التقويم		المجموع	نسبة التكرارات	نسبة التكرارات الكلية
		ج1	ج2	ج1	ج2	ج1	ج2	ج1	ج2	ج1	ج2	ج1	ج2			
المشاركة السياسية	الانتخابات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	التصويت	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	الترشيح	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	تأسيس الأحزاب	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	تشكيل النقابات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	تأسيس الجمعيات والأندية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	الرقابة والمساءلة والمحاسبة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	التجمع السلمي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	حرية الرأي والتعبير	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	100%	25%
	المشاركة في صنع القرار	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	الإستفتاء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	المجموع	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	100%	25%
المساواة	المساواة في الأجر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	تكافؤ الفرص	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	سيادة القانون	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	المساواة أمام القضاء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	عدم التمييز على أي أساس	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	المساواة بين الرجل والمرأة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1	33%	25%
	عدم التهميش	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	العدل والإنصاف	0	0	1	0	1	0	0	0	1	0	0	0	2	67%	50%
	حقوق المعاقين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	حقوق الأقليات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	المجموع	0	0	1	0	1	0	0	0	1	0	0	1	3	100%	75%
المجموع الكلي		0	0	1	0	1	0	0	0	1	0	0	0	4		100%

ملحق رقم (17) توزيع المفاهيم التفسيرية لمقرر اللغة العربية / لغتنا الجميلة الصف الخامس الأساسي على الدروس

الفئات (المجال)		المفاهيم/ وحدات التحليل		الغلاف		الدرس
		الجزء الأول	الجزء الثاني	الجزء الأول	الجزء الثاني	الجزء الثاني
المشاركة السياسية						
		الانتخابات				
		التصويت				
		الترشيح				
		تأسيس الأحزاب				
		تشكيل النقابات				
		تأسيس الجمعيات والأندية				
		الرقابة والمساءلة والمحاسبة				
		التجمع السلمي				
		حرية الرأي والتعبير				الدرس الأول (1)
		المشاركة في صنع القرار				
		الإستفتاء				
المساواة		المساواة في الأجر				
		تكافؤ الفرص				
		سيادة القانون				
		المساواة أمام القضاء				
		عدم التمييز على أي أساس				
		المساواة بين الرجل والمرأة				الدرس السادس (1)
		عدم التهميش				
		العدل والإنصاف			السابع(1) العاشر(1)	
		حقوق المعاقين				
		حقوق الأقليات				
المجموع		0	0	0	2	2

ملحق رقم (18) نتائج عملية التحليل المتعلقة بمقرر اللغة العربية " لغتنا الجميلة " للصف السادس الأساسي/ الجزئين الأول، والثاني

[illegible]

ملحق رقم (19) نتائج عملية التحليل المتعلقة بمقرر اللغة العربية " لغتنا الجميلة " للصف السابع الأساسي/ الجزئين الأول، والثاني

الفئات (المجال)	المفاهيم/ وحدات التحليل	الغلاف	نصوص الدروس	الأنشطة	الرسومات	الصور والأشكال	التقويم	المجموع	نسبة التكرارات	نسبة التكرارات الكلية
		1ج 2ج	1ج 2ج	1ج 2ج	1ج 2ج	1ج 2ج	1ج 2ج			
المشاركة السياسية	الانتخابات	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0	0%	
	التصويت	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0	0%	
	الترشيح	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0	0%	
	تأسيس الأحزاب	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0	0%	
	تشكيل النقابات	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0	0%	
	تأسيس الجمعيات والأندية	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0	0%	
	الرقابة والمساءلة والمحاسبة	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0	0%	
	التجمع السلمي	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0	0%	
	حرية الرأي والتعبير	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0	0%	
	المشاركة في صنع القرار	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0	0%	
	الإستفتاء	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0	0%	
	المجموع	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0	0%	
المساواة	المساواة في الأجر	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0	0%	
	تكافؤ الفرص	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0	0%	
	سيادة القانون	0 0	2 1	0 0	0 0	0 0	0 0	3	23.1%	
	المساواة أمام القضاء	0 0	1 0	0 0	0 0	0 0	0 0	1	7.7%	
	عدم التمييز على أي أساس	0 0	0 2	0 0	0 0	0 0	0 0	2	15.4%	
	المساواة بين الرجل والمرأة	0 0	0 0	0 2	0 0	0 0	0 0	3	23.1%	
	عدم التهميش	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0	0%	
	العدل والإنصاف	0 0	1 1	0 1	0 0	0 0	0 0	4	30.7%	
	حقوق المعاقين	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0	0%	
	حقوق الأقليات	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0 0	0	0%	
	المجموع	0 0	4 4	3 1	0 0	0 0	0 0	13	100%	
	المجموع الكلي	0 0	4 4	3 1	0 0	0 0	0 0	13	100%	

ملحق رقم (20) توزيع المفاهيم التفسيرية لمقرر اللغة العربية / لغتنا الجميلة الصف السابع الأساسي على الدروس

الفئات (المجال)		المفاهيم/ وحدات التحليل		الغلاف		الدرس
المشاركة السياسية		الجزء الأول		الجزء الثاني		الجزء الثاني
						الجزء الأول
المساواة						
						الدرس الخامس(2)
						الدرس الثالث(1)
						الدرس السادس(1)
						التاسع(1) العاشر(1)
						الدرس الخامس (3)
						الدرس الثامن (1)
						الثالث(1) الثامن(1)
المجموع		0		0		9

ملحق رقم (21) نتائج عملية التحليل المتعلقة بمقرر اللغة العربية " المطالعة والنصوص " للصف الثامن الأساسي/ الجزئين الأول، والثاني

الفئات (المجال)	المفاهيم/ وحدات التحليل	الغلاف		نصوص الدروس		الأنشطة		الرسومات		الصور والأشكال		التقويم		المجموع	نسبة التكرارات	نسبة التكرارات الكلية
		1ج	2ج	1ج	2ج	1ج	2ج	1ج	2ج	1ج	2ج	1ج	2ج			
المشاركة السياسية	الانتخابات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	التصويت	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	الترشيح	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	تأسيس الأحزاب	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	33.3%	6.2%
	تشكيل النقابات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	تأسيس الجمعيات والأندية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	الرقابة والمساءلة والمحاسبة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	التجمع السلمي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	حرية الرأي والتعبير	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	66.7%	12.6%
	المشاركة في صنع القرار	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	الإستفتاء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	0	0	2	0	0	0	0	0	0	1	0	0	3	100%	18.8%
المساواة	المساواة في الأجر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	تكافؤ الفرص	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	سيادة القانون	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	7.7%	6.2%
	المساواة أمام القضاء	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	7.7%	6.2%
	عدم التمييز على أي أساس	0	0	4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	6	46.1%	37.6%
	المساواة بين الرجل والمرأة	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	7.7%	6.2%
	عدم التهميش	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	العدل والإنصاف	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	23.1%	18.8%
	حقوق المعاقين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	حقوق الأقليات	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	7.7%	6.2%
	المجموع	0	0	10	0	0	0	0	0	0	3	0	0	13	100%	81.2%
	المجموع الكلي	0	0	12	0	0	0	0	0	0	4	0	0	16		100%

ملحق رقم (22) توزيع المفاهيم التفسيرية لمقرر اللغة العربية / المطالعة والنصوص الصف الثامن الأساسي على الدروس

الفئات (المجال)		المفاهيم/ وحدات التحليل		الغلاف		الدرس
		الجزء الأول	الجزء الثاني	الجزء الأول	الجزء الثاني	الجزء الثاني
المشاركة السياسية						
		الانتخابات				
		التصويت				
		الترشيح				
		تأسيس الأحزاب			الدرس التاسع (1)	
		تشكيل النقابات				
		تأسيس الجمعيات والأندية				
		الرقابة والمساءلة والمحاسبة				
		التجمع السلمي				
		حرية الرأي والتعبير			الدرس التاسع (2)	
		المشاركة في صنع القرار				
		الإسفتاء				
		المساواة في الأجر				
المساواة		تكافؤ الفرص				
		سيادة القانون			الدرس التاسع (1)	
		المساواة أمام القضاء			الدرس التاسع (1)	
		عدم التمييز على أي أساس			الدرس التاسع (6)	
		المساواة بين الرجل والمرأة			الدرس التاسع (1)	
		عدم التهميش				
		العدل والإنصاف			الدرس التاسع (3)	
		حقوق المعاقين				
		حقوق الأقليات			الدرس التاسع (1)	
		المجموع		0	0	0
				0	16	0

ملحق رقم (23) نتائج عملية التحليل المتعلقة بمقرر اللغة العربية " المطالعة والنصوص " للصف التاسع الأساسي/ الجزيئين الأول، والثاني

الفئات (المجال)	المفاهيم/ وحدات التحليل	الغلاف		نصوص الدروس		الأنشطة		الرسومات		الصور والأشكال		التقويم		المجموع	نسبة التكرارات	نسبة التكرارات الكلية
		1ج	2ج	1ج	2ج	1ج	2ج	1ج	2ج	1ج	2ج	1ج	2ج			
المشاركة السياسية	الانتخابات	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	2	%33.3	%10
	التصويت	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	%0	%0
	الترشيح	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	%16.7	%5
	تأسيس الأحزاب	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	%0	%0
	تشكيل النقابات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	%0	%0
	تأسيس الجمعيات والأندية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	%0	%0
	الرقابة والمساءلة والمحاسبة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	%0	%0
	التجمع السلمي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	%0	%0
	حرية الرأي والتعبير	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	2	%33.3	%10
	المشاركة في صنع القرار	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	%16.7	%5
	الإستفتاء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	%0	%0
المساواة	المجموع	0	0	1	2	0	0	0	0	0	0	0	0	6	%100	%30
	المساواة في الأجر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	%0	%0
	تكافؤ الفرص	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	%7.2	%5
	سيادة القانون	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	%7.2	%5
	المساواة أمام القضاء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	%0	%0
	عدم التمييز على أي أساس	0	0	0	4	0	0	0	0	0	0	0	0	9	%64.2	%45
	المساواة بين الرجل والمرأة	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	2	%14.2	%10
	عدم التهميش	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	%0	%0
	العدل والإنصاف	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	%7.2	%5
	حقوق المعاقين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	%0	%0
	حقوق الأقليات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	%0	%0
	المجموع	0	0	0	5	2	0	0	0	0	0	0	0	14	%100	%70
المجموع الكلي		0	0	9	1	7	3	0	0	0	0	0	20		%100	

ملحق رقم (24) توزيع المفاهيم التفسيرية لمقرر اللغة العربية / المطالعة والنصوص الصف التاسع الأساسي على الدروس

الفئات (المجال)		المفاهيم/ وحدات التحليل		الغلاف		الدرس
المشاركة السياسية				الجزء الأول	الجزء الثاني	الجزء الأول
						الجزء الثاني
		الانتخابات				الدرس الحادي عشر(1)
		التصويت				الدرس الحادي عشر(1)
		الترشيح				الدرس الحادي عشر(1)
		تأسيس الأحزاب				
		تشكيل النقابات				
		تأسيس الجمعيات والأندية				
		الرقابة والمساءلة والمحاسبة				
		التجمع السلمي				
		حرية الرأي والتعبير				الدرس الحادي عشر(1)
		المشاركة في صنع القرار				الدرس الحادي عشر(1)
		الإستفتاء				
		المساواة في الأجر				
		تكاثر الفرص				الدرس الحادي عشر(1)
المساواة		سيادة القانون				الدرس الحادي عشر(1)
		المساواة أمام القضاء				
		عدم التمييز على أي أساس				الدرس الحادي عشر(8)
		المساواة بين الرجل والمرأة				الثالث(1) الحادي عشر(1)
		عدم التهميش				
		العدل والإنصاف				الدرس الحادي عشر(1)
		حقوق المعاقين				
		حقوق الأقليات				
		المجموع		0	0	4
						16
						0

ملحق رقم (25) نتائج عملية التحليل المتعلقة بمقرر التربية الإسلامية للصف الخامس الأساسي/ الجزأين الأول، والثاني

الفئات (المجال)	المفاهيم/ وحدات التحليل	الغلاف		نصوص الدروس		الأنشطة		الرسومات		الصور والأشكال		التقويم		المجموع	نسبة التكرارات	نسبة التكرارات الكلية
		ج1	ج2	ج1	ج2	ج1	ج2	ج1	ج2	ج1	ج2	ج1	ج2			
المشاركة السياسية	الانتخابات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	التصويت	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	الترشيح	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	تأسيس الأحزاب	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	تشكيل النقابات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	تأسيس الجمعيات والأندية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	الرقابة والمساءلة والمحاسبة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	التجمع السلمي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	حرية الرأي والتعبير	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	25%	4.1%
	المشاركة في صنع القرار	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3	75%	12.5%
	الإستفتاء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	المجموع	0	0	3	0	0	0	0	0	0	0	0	1	4	100%	16.6%
المساواة	المساواة في الأجر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	تكافؤ الفرص	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	سيادة القانون	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	المساواة أمام القضاء	0	0	1	1	0	0	0	0	0	0	1	0	3	15%	12.5%
	عدم التمييز على أي أساس	0	0	6	0	0	0	0	0	0	0	0	0	9	45%	37.5%
	المساواة بين الرجل والمرأة	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4	20%	16.7%
	عدم التهميش	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	العدل والإنصاف	0	0	2	1	0	0	0	0	0	0	1	0	4	20%	16.7%
	حقوق المعاقين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	حقوق الأقليات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	المجموع	0	0	11	2	0	0	0	0	0	0	2	7	20	100%	83.4%
	المجموع الكلي	0	0	14	2	0	0	0	0	0	0	8	0	24		100%

ملحق رقم (26) توزيع المفاهيم التفسيرية لمقرر التربية الإسلامية الصف الخامس الأساسي على الدروس

الفئات (المجال)		المفاهيم/ وحدات التحليل		الغلاف		الدرس
		الجزء الأول	الجزء الثاني	الجزء الأول	الجزء الثاني	الجزء الثاني
المشاركة السياسية						
		الانتخابات				
		التصويت				
		الترشيح				
		تأسيس الأحزاب				
		تشكيل النقابات				
		تأسيس الجمعيات والأندية				
		الرقابة والمساءلة والمحاسبة				
		التجمع السلمي				
		حرية الرأي والتعبير			الدرس الحادي والعشرون(1)	
		المشاركة في صنع القرار			الدرس الحادي والعشرون(3)	
		الإستفتاء				
المساواة		المساواة في الأجر				
		تكافؤ الفرص				
		سيادة القانون				
		المساواة أمام القضاء			الدرس الحادي والعشرون(2)	الدرس الحادي عشر (1)
		عدم التمييز على أي أساس			الدرس الحادي والعشرون(9)	
		المساواة بين الرجل والمرأة			الدرس الحادي والعشرون(4)	
		عدم التهميش				
		العدل والإتصاف			الدرس الحادي والعشرون(3)	الدرس الحادي عشر (1)
		حقوق المعاقين				
		حقوق الأقليات				
المجموع				0	0	2

ملحق رقم (27) نتائج عملية التحليل المتعلقة بمقرر التربية الإسلامية للصف السادس الأساسي/ الجزئين الأول، والثاني

الفئات (المجال)	المفاهيم/ وحدات التحليل	الغلاف		نصوص الدروس		الأنشطة		الرسومات		الصور والأشكال		التقويم		المجموع	نسبة التكرارات	نسبة التكرارات الكلية	
		1ج	2ج	1ج	2ج	1ج	2ج	1ج	2ج	1ج	2ج						
المشاركة السياسية	الانتخابات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
	التصويت	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
	الترشيح	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
	تأسيس الأحزاب	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
	تشكيل النقابات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
	تأسيس الجمعيات والأندية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
	الرقابة والمساءلة والمحاسبة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
	التجمع السلمي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
	حرية الرأي والتعبير	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	50%	10%
	المشاركة في صنع القرار	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	50%	10%
	الإستفتاء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	100%	20%	
المساواة	المساواة في الأجر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	تكافؤ الفرص	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	سيادة القانون	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	المساواة أمام القضاء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	عدم التمييز على أي أساس	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	12.5%	10%
	المساواة بين الرجل والمرأة	0	0	0	2	0	1	0	0	0	0	0	0	0	3	37.5%	30%
	عدم التهميش	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	العدل والإنصاف	0	0	4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4	50%	40%
	حقوق المعاقين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	حقوق الأقليات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	المجموع	0	0	7	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	8	100%	80%
	المجموع الكلي	0	0	9	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	10	100%	100%

ملحق رقم (28) توزيع المفاهيم التفسيرية لمقرر التربية الإسلامية الصف السادس الأساسي على الدروس

الفئات (المجال)		المفاهيم/ وحدات التحليل		الغلاف		الدرس
		الجزء الأول	الجزء الثاني	الجزء الأول	الجزء الثاني	الجزء الثاني
المشاركة السياسية						
		الانتخابات				
		التصويت				
		الترشيح				
		تأسيس الأحزاب				
		تشكيل النقابات				
		تأسيس الجمعيات والأندية				
		الرقابة والمساءلة والمحاسبة				
		التجمع السلمي				
		حرية الرأي والتعبير			الدرس الثالث عشر (1)	
		المشاركة في صنع القرار			الدرس التاسع عشر (1)	
		الإستفتاء				
		المساواة في الأجر				
المساواة		تكافؤ الفرص				
		سيادة القانون				
		المساواة أمام القضاء				
		عدم التمييز على أي أساس			الدرس الخامس عشر (1)	
		المساواة بين الرجل والمرأة			الدرس الثالث عشر (2)	الدرس التاسع عشر (1)
		عدم التهميش				
		العدل والإنصاف			الأول(2) الثالث عشر(1) الخامس عشر(1)	
		حقوق المعاقين				
		حقوق الأقليات				
المجموع				0	0	1

ملحق رقم (29) نتائج عملية التحليل المتعلقة بمقرر التربية الإسلامية للصف السابع الأساسي/ الجزأين الأول، والثاني

الفئات (المجال)	المفاهيم/ وحدات التحليل	الغلاف		نصوص الدروس		الأنشطة		الرسومات		الصور والأشكال		التقويم		المجموع	نسبة التكرارات	نسبة التكرارات الكلية
		ج1	ج2	ج1	ج2	ج1	ج2	ج1	ج2	ج1	ج2	ج1	ج2			
المشاركة السياسية	الانتخابات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%	0%
	التصويت	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%	0%
	الترشيح	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%	0%
	تأسيس الأحزاب	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%	0%
	تشكيل النقابات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%	0%
	تأسيس الجمعيات والأندية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%	0%
	الرقابة والمساءلة والمحاسبة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%	0%
	التجمع السلمي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%	0%
	حرية الرأي والتعبير	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%	0%
	المشاركة في صنع القرار	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%	0%
	الإستفتاء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%	0%
	المجموع	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%	0%
المساواة	المساواة في الأجر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%	0%
	تكافؤ الفرص	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%	0%
	سيادة القانون	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%	0%
	المساواة أمام القضاء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%	0%
	عدم التمييز على أي أساس	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4	0	4	36.4%	36.4%
	المساواة بين الرجل والمرأة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	3	0	4	36.4%	36.4%
	عدم التهميش	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%	0%
	العدل والإنصاف	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	2	0	3	27.2%	27.2%
	حقوق المعاقين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%	0%
	حقوق الأقليات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%	0%
	المجموع	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	9	0	11	100%	100%
	المجموع الكلي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	9	0	11		100%

ملحق رقم (30) توزيع المفاهيم التفسيرية لمقرر التربية الإسلامية الصف السابع الأساسي على الدروس

الفئات (المجال)		المفاهيم/ وحدات التحليل		الغلاف		الدرس
المشاركة السياسية		الجزء الأول	الجزء الثاني	الجزء الأول	الجزء الثاني	
						الجزء الثاني
		الانتخابات				
		التصويت				
		الترشيح				
		تأسيس الأحزاب				
		تشكيل النقابات				
		تأسيس الجمعيات والأندية				
		الرقابة والمساءلة والمحاسبة				
		التجمع السلمي				
		حرية الرأي والتعبير				
		المشاركة في صنع القرار				
		الإستفتاء				
المساواة		المساواة في الأجر				
		تكافؤ الفرص				
		سيادة القانون				
		المساواة أمام القضاء				
		عدم التمييز على أي أساس			الدروس (1)10 (1)11 (1)12	
		المساواة بين الرجل والمرأة			الدروس (1)16 (1)17 (1)20	الدرس الخامس (1)
		عدم التهميش				
		العدل والإنصاف			الدرس (1)10 (1)12	الدرس الثامن عشر (1)
		حقوق المعاقين				
		حقوق الأقليات				
المجموع		0	0	0	9	2

ملحق رقم (31) نتائج عملية التحليل المتعلقة بمقرر التربية الإسلامية للصف الثامن الأساسي/ الجزأين الأول، والثاني

الفئات (المجال)	المفاهيم/ وحدات التحليل	الغلاف		نصوص الدروس		الأنشطة		الرسومات		الصور والأشكال		التقويم		المجموع	نسبة التكرارات	نسبة التكرارات الكلية
		1ج	2ج	1ج	2ج	1ج	2ج	1ج	2ج	1ج	2ج	1ج	2ج			
المشاركة السياسية	الانتخابات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	التصويت	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	الترشيح	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	تأسيس الأحزاب	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	تشكيل النقابات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	تأسيس الجمعيات والأندية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	الرقابة والمساءلة والمحاسبة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	التجمع السلمي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	حرية الرأي والتعبير	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	12.5%	3.5%
	المشاركة في صنع القرار	0	0	0	4	0	0	0	1	0	0	0	0	7	87.5%	24.1%
	الإستفتاء		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	المجموع	0	0	0	5	0	1	0	0	0	0	0	2	8	100%	27.6%
المساواة	المساواة في الأجر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	تكافؤ الفرص	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	سيادة القانون	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	المساواة أمام القضاء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	عدم التمييز على أي أساس	0	0	0	4	0	0	0	0	0	0	0	0	4	19%	13.8%
	المساواة بين الرجل والمرأة	0	0	1	5	0	0	0	0	0	0	0	0	6	28.6%	20.7%
	عدم التهميش	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	العدل والإنصاف	0	0	2	4	0	0	0	0	0	0	0	0	6	28.6%	20.7%
	حقوق المعاقين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	حقوق الأقليات	0	0	3	2	0	0	0	0	0	0	0	0	5	23.8%	17.2%
	المجموع	0	0	6	15	0	0	0	0	0	0	0	0	21	100%	72.4%
	المجموع الكلي	0	0	6	20	0	1	0	0	0	0	0	2	29		100%

ملحق رقم (32) توزيع المفاهيم التفسيرية لمقرر التربية الإسلامية الصف الثامن الأساسي على الدروس

الفئات (المجال)		المفاهيم/ وحدات التحليل		الغلاف		الدرس
المشاركة السياسية		الجزء الأول	الجزء الثاني	الجزء الأول	الجزء الثاني	
						الجزء الثاني
						الدرس التاسع عشر (1)
						الدروس 9(4) 10(1) 11(2)
المساواة						
						الدرس 3(1) 17(1) 20(2)
						الدرس التاسع عشر (1)
						الدرس الثالث عشر (5)
						الدرس 2(1) 20 (3)
						الدرس الحادي والعشرون(2)
						الدرس الحادي والعشرون(3)
المجموع		0	0	0	6	23

ملحق رقم (33) نتائج عملية التحليل المتعلقة بمقرر التربية الإسلامية للصف التاسع الأساسي/ الجزأين الأول، والثاني

الفئات (المجال)	المفاهيم/ وحدات التحليل	الغلاف		نصوص الدروس		الأنشطة		الرسومات		الصور والأشكال		التقويم		المجموع	نسبة التكرارات	نسبة التكرارات الكلية
		1ج	2ج	1ج	2ج	1ج	2ج	1ج	2ج	1ج	2ج	1ج	2ج			
المشاركة السياسية	الانتخابات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	التصويت	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	الترشيح	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	تأسيس الأحزاب	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	تشكيل النقابات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	تأسيس الجمعيات والأندية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	الرقابة والمساءلة والمحاسبة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	التجمع السلمي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	حرية الرأي والتعبير	0	0	2	8	0	0	0	0	0	0	3	1	14	77.8%	24.1%
	المشاركة في صنع القرار	0		1	3	0	0	0	0	0	0	0	0	4	22.2%	6.9%
	الإستفتاء	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	المجموع	0	0	3	11	0	0	0	0	0	0	3	1	18	100%	31%
المساواة	المساواة في الأجر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	تكافؤ الفرص	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	سيادة القانون	0	0	0	5	0	0	0	0	0	0	0	0	5	12.5%	8.6%
	المساواة أمام القضاء	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	1	2.5%	1.7%
	عدم التمييز على أي أساس	0	0	5	18	0	0	0	0	0	0	0	0	23	57.5%	39.7%
	المساواة بين الرجل والمرأة	0	0	0	6	0	0	0	0	0	0	0	0	7	17.5%	12.1%
	عدم التهميش	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	العدل والإنصاف	0	0	0	4	0	0	0	0	0	0	0	0	4	10%	6.9%
	حقوق المعاقين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	حقوق الأقليات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0%
	المجموع	0	0	5	34	0	0	0	0	0	0	5	1	40	100%	69%
المجموع الكلي		0	0	8	45	0	0	0	0	0	0	8	2	58		100%

ملحق رقم (34) توزيع المفاهيم التفسيرية لمقرر التربية الإسلامية الصف التاسع الأساسي على الدروس

الفئات (المجال)		المفاهيم/ وحدات التحليل		الغلاف		الدرس
المشاركة السياسية		الجزء الأول	الجزء الثاني	الجزء الأول	الجزء الثاني	
						الجزء الثاني
						الدروس 2 (4) 23 (5)
						الدروس 12(2) 13(2) 21(1)
						الدروس العاشر (1)
المساواة						الدرس الثاني والعشرون (3)
						الدروس 22 (2) 23 (3)
						الدرس الثالث والعشرون (1)
						الدروس 22 (1) 23 (17)
						الدرس الثالث والعشرون (7)
						الدروس 5(1) 22(1) 23(2)
المجموع		0	0	0	11	47

ملحق رقم (35) نتائج عملية توزيع المفاهيم التفسيرية على محتوى جميع المقررات

الفئات (المجال)	المفاهيم/ وحدات التحليل	الغلاف			نصوص الدروس			الأنشطة			الرسومات			الصور والأشكال			التقويم			المجموع		
		مدنية	عربي	إسلامية	مدنية	عربي	إسلامية	مدنية	عربي	إسلامية	مدنية	عربي	إسلامية	مدنية	عربي	إسلامية	مدنية	عربي	إسلامية	مدنية	عربي	إسلامية
المشاركة السياسية	الانتخابات	1	0	0	26	1	0	6	1	0	3	0	0	0	0	0	5	0	0	41	2	0
	التصويت	0	0	0	4	0	0	2	0	0	2	0	0	0	0	0	1	0	0	9	0	0
	الترشيح	0	0	0	12	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	12	1	0
	تأسيس الأحزاب	0	0	0	18	1	0	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	20	1	0
	تشكيل النقابات	0	0	0	5	0	0	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	8	0	0
	تأسيس الجمعيات والأندية	0	0	0	15	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	3	0	0	19	0	0
	الرقابة والمساءلة والمحاسبة	0	0	0	30	0	0	8	0	0	0	0	0	0	0	0	6	0	0	44	0	0
	التجمع السلمي	1	0	0	5	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	9	0	0
	حرية الرأي والتعبير	1	0	0	69	2	13	14	2	0	7	0	0	0	0	0	11	1	4	102	5	17
	المشاركة في صنع القرار	1	0	0	20	1	11	0	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	3	22	1	15
	الإستفتاء	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0
	المجموع	4	0	0	205	5	24	35	4	0	16	0	0	0	0	0	26	1	7	287	10	32
المساواة	المساواة في الأجر	0	0	0	4	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	7	0	0
	تكافؤ الفرص	0	0	0	6	1	0	5	0	0	2	0	0	0	0	0	1	0	0	14	1	0
	سيادة القانون	2	0	0	19	5	5	5	0	0	2	0	0	0	0	0	2	0	0	30	5	5
	المساواة أمام القضاء	0	0	0	1	1	3	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	0	0	2	2	4
	عدم التمييز على أي أساس	0	0	0	62	8	38	5	9	0	3	0	0	0	0	0	2	0	0	75	17	41
	المساواة بين الرجل والمرأة	0	0	0	45	4	21	25	1	0	6	0	0	0	0	0	8	2	3	85	7	24
	عدم التهميش	0	0	0	18	0	0	2	0	0	4	0	0	0	0	0	12	0	0	37	0	0
	العدل والإنصاف	1	0	0	38	6	20	10	4	0	3	0	0	0	0	0	14	0	1	68	10	21
	حقوق المعاقين	0	0	0	32	0	0	2	0	0	5	0	0	0	0	0	7	0	0	46	0	0
	حقوق الأقليات	0	0	0	8	1	5	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	8	1	5
	المجموع	3	0	0	233	26	92	56	15	0	25	0	0	0	0	0	48	2	8	372	43	100
	المجموع الكلي	7	0	0	438	31	116	91	19	1	41	0	0	0	0	0	74	3	15	659	53	132

ملحق رقم (36) نتائج تحليل محتوى مقررات التربية المدنية، التربية الإسلامية بجزائرها، واللغة العربية بجزائرها " لغتنا الجميلة " للصف الخامس

الفئات (المجال)	المفاهيم/ وحدات التحليل	التربية المدنية	اللغة العربية	التربية الإسلامية	المجموع
المشاركة السياسية	الانتخابات	2			2
	التصويت	1			1
	الترشيح				
	تأسيس الأحزاب				
	تشكيل النقابات				
	تأسيس الجمعيات والأندية				
	الرقابة والمساءلة والمحاسبة				
	التجمع السلمي				
	حرية الرأي والتعبير	7	1	1	9
	المشاركة في صنع القرار			3	3
	الإستفتاء				
	المساواة في الأجر				
المساواة	تكافؤ الفرص	12			12
	سيادة القانون	2			2
	المساواة أمام القضاء	1		3	4
	عدم التمييز على أي أساس	11		9	20
	المساواة بين الرجل والمرأة	2	1	4	7
	عدم التهميش	11			11
	العدل والإنصاف	23	2	4	29
	حقوق المعاقين	1			1
	حقوق الأقليات				
	المجموع	73	4	24	101

ملحق رقم (37) نتائج تحليل محتوى مقررات التربية المدنية، التربية الإسلامية بجزائرها، واللغة العربية بجزائرها " لغتنا الجميلة " للصف السادس

الفئات (المجال)	المفاهيم/ وحدات التحليل	التربية المدنية	اللغة العربية	التربية الإسلامية	المجموع
المشاركة السياسية	الانتخابات				
	التصويت				
	الترشيح				
	تأسيس الأحزاب				
	تشكيل النقابات				
	تأسيس الجمعيات والأندية				
	الرقابة والمساءلة والمحاسبة				
	التجمع السلمي	2			2
	حرية الرأي والتعبير	28		1	29
	المشاركة في صنع القرار	8		1	9
	الإستفتاء				
المساواة	المساواة في الأجر				
	تكافؤ الفرص				
	سيادة القانون	1			1
	المساواة أمام القضاء				
	عدم التمييز على أي أساس	5	0	1	6
	المساواة بين الرجل والمرأة	2	0	3	5
	عدم التهميش				
	العدل والإنصاف	9	0	4	13
	حقوق المعاقين	1			1
	حقوق الأقليات				
	المجموع	56	0	10	66

ملحق رقم (38) نتائج تحليل محتوى مقررات التربية المدنية، التربية الإسلامية بجزائرها، واللغة العربية بجزائرها " لغتنا الجميلة " للصف السابع

الفئات (المجال)	المفاهيم/ وحدات التحليل	التربية المدنية	اللغة العربية	التربية الإسلامية	المجموع
المشاركة السياسية	الانتخابات				
	التصويت				
	الترشيح				
	تأسيس الأحزاب	3			3
	تشكيل النقابات	3			3
	تأسيس الجمعيات والأندية	4			4
	الرقابة والمساءلة والمحاسبة				
	التجمع السلمي				
	حرية الرأي والتعبير	7			7
	المشاركة في صنع القرار	2			2
	الإستفتاء				
المساواة	المساواة في الأجر	2			2
	تكافؤ الفرص	1			1
	سيادة القانون	6	3		9
	المساواة أمام القضاء		1		1
	عدم التمييز على أي أساس	26	2	4	32
	المساواة بين الرجل والمرأة	26	3	4	33
	عدم التهميش				
	العدل والإنصاف	17	4	3	24
	حقوق المعاقين	1			1
	حقوق الأقليات				
	المجموع	98	13	11	122

ملحق رقم (39) نتائج تحليل محتوى مقررات التربية المدنية، التربية الإسلامية بجزائرها، واللغة العربية بجزائرها " المطالعة والنصوص " " للصف الثامن

الفئات (المجال)	المفاهيم/ وحدات التحليل	التربية المدنية	اللغة العربية	التربية الإسلامية	المجموع
المشاركة السياسية	الانتخابات	5			5
	التصويت				
	الترشيح	1			1
	تأسيس الأحزاب	11	1		12
	تشكيل النقابات				
	تأسيس الجمعيات والأندية				
	الرقابة والمساءلة والمحاسبة				
	التجمع السلمي	3			3
	حرية الرأي والتعبير	43	2	1	46
	المشاركة في صنع القرار	2		7	9
	الإستفتاء	1			1
	المساواة في الأجر				
المساواة	تكافؤ الفرص				
	سيادة القانون	15	1		16
	المساواة أمام القضاء		1		1
	عدم التمييز على أي أساس	14	6	4	24
	المساواة بين الرجل والمرأة	20	1	6	27
	عدم التهميش	1			1
	العدل والإنصاف	7	3	6	16
	حقوق المعاقين	4			4
	حقوق الأقليات	6	1	5	12
	المجموع	133	16	29	178

ملحق رقم (40) نتائج تحليل محتوى مقررات التربية المدنية، التربية الإسلامية بجزائرها، واللغة العربية بجزائرها" المطالعة والنصوص " للصف التاسع

الفئات (المجال)	المفاهيم/ وحدات التحليل	التربية المدنية	اللغة العربية	التربية الإسلامية	المجموع
المشاركة السياسية	الانتخابات	34	2		
	التصويت	8			
	الترشيح	11	1		
	تأسيس الأحزاب	6			
	تشكيل النقابات	5			
	تأسيس الجمعيات والأندية	15			
	الرقابة والمساءلة والمحاسبة	44			
	التجمع السلمي	4			
	حرية الرأي والتعبير	17	2	14	
	المشاركة في صنع القرار	10	1	4	
	الإستفتاء				
	المساواة في الأجر	5			
المساواة	تكافؤ الفرص	1	1		
	سيادة القانون	6	1	5	
	المساواة أمام القضاء	1		1	
	عدم التمييز على أي أساس	19	9	23	
	المساواة بين الرجل والمرأة	35	2	7	
	عدم التهميش	25			
	العدل والإنصاف	12	1	4	
	حقوق المعاقين	39			
	حقوق الأقليات	2			
	المجموع	299	20	58	